وزارة التعليـم العــالي والبـحث العـلمي
المركـز الجــامعي لميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع: ...../ 2014

مذكرة بعنـــوان :

تغيرات سعر الصرف وتأثيره على تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

دراسة مقارنة بين الجزائر وكوريا الجنوبية

مذكـــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص "مالية و بنوك"

إعداد الطالب (ة):
شرقي سارة

إشراف الأستاذ (ة):
زواري فرحات سليمان

لجنـة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
– قرين الربيع	المركز الجامعي لميلة	رئيسا
– سنوسي أسامة	المركز الجامعي لميلة	مناقشا
– زواري فرحات سليمان	المركز الجامعي لميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

العلم مغرس كل فخر فافتخر واحذر يفوتك فخر ذاك المغرس

اعلم بأن العلم ليس يناله من همه في مطعم أو ملبس

إلا اخو العلم الذي يعنى به في حالتيه عاريا أو مكتسي

فاجعل لنفسك منه حظا وافرا واهجر له طيب الرقاد وعبس

فلعل يوما إن حضرت بمجلس كنت الرئيس وفخر ذاك المجلس

من ديوان الإمام الشافعي

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه، إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان أفضل، ولو ترك ذلك لكان أجمل، وهذا من عظيم العبر، وهو دليل على إستلاء النقص على جملة البشر.

عماد الدين الأصفهاني

الإهـــــــداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وهانحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى منارة العلم والإمام المصطفي إلى الأمي الذي علم التعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى الأخ العزيز "الطاهر" الذي كان رفيقا في رحلة البحث جزاك الله خيرا

إلى الذين لم يبخلوا بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح وعلموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى عائلة شرقي.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.

سارة

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد بداية من الأستاذ المؤطر "زواري فرحات سليمان" الذي لم يبخل بتوجيهاته ونصائحه ونقده البناء وصبره معي أثناء فترة تأطيري .

الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة العلمية لقبولهم مناقشة مذكرتي وإبداء ملاحظاتهم وأرائهم .

أتقدم بالشكر كذلك لكل أساتذتي الكرام الذين قدموا لي الكثير وأخص بالذكر الأستاذ مزهود، عقون شرافه، مشري فريد.

وشكر خاص إلى الأستاذ "قرين الربيع" الذي أتقدم له بأسمى آيات الشكر والإمتنان ودعوات خالصة له بالنجاح عرفانا لما قدمه لي من مساعدة ونصائح وتوجيهات أثناء إنجازي لهذه المذكرة.

سارة

الملخص

تندرج هذه الدراسة ضمن السياسات الإقتصادية الكلية، ويهدف إلى دراسة تغيرات سعر الصرف وتأثيره على تنافسية المؤسسات الإقتصادية في الجزائر، من خلال القيام بدراسة العلاقة بين سعر الصرف وتنافسية المؤسسات على المستوى النظري، ثم محاولة إسقاط ذلك على واقع الإقتصاد الجزائري، وقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أبرزها أن مؤشر تنقيط تخفيض العملة للجزائر ضعيف لأنه لا يراعي الظروف الإقتصادية للجزائر على الرغم من أن الدينار الجزائري منذ التسعينات يشهد إنخفاضا، ولكنه ليس في صالح إقتصادها ولا مؤسساتها، ما إنعكس بالسلب على القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية.

الكلمات الدالة: سعر الصرف، تنافسية المؤسسة، تخفيض العملة.

Summary

This study is included within the overall economical policies. It aims at studying the changes of the price of exchange and their influence on the economic institutions' competition in Algeria through studying the relationship between the cost of exchange and the competition of the institutions on a theoretical basis. Then, attempting to illustrate this relationship in the reality of the Algerian economy. The results have shown that the signal of marking the decreased currency to Algeria is weak because it does not take in to consideration the economical circumstances of Algeria. Although, Algerian currency (Dinar) is decreasing since nineties, it is not helping its' economy or institutions. This has been reflected negatively on the competition ability of the local institutions.

Keywords: price of exchange, the competition of the institution and decreasing currency.

الملخص

تندرج هذه الدراسة ضمن السياسات الإقتصادية الكلية، ويهدف إلى دراسة تغيرات سعر الصرف وتأثيره على تنافسية المؤسسات الإقتصادية في الجزائر، من خلال القيام بدراسة العلاقة بين سعر الصرف وتنافسية المؤسسات على المستوى النظري، ثم محاولة إسقاط ذلك على واقع الإقتصاد الجزائري، وقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أبرزها أن مؤشر تنقيط تخفيض العملة للجزائر ضعيف لأنه لا يراعي الظروف الإقتصادية للجزائر على الرغم من أن الدينار الجزائري منذ التسعينات يشهد إنخفاضا، ولكنه ليس في صالح إقتصادها ولا مؤسساتها، ما إنعكس بالسلب على القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية.

الكلمات الدالة: سعر الصرف، تنافسية المؤسسة، تخفيض العملة.

Summary

This study is included within the overall economical policies. It aims at studying the changes of the price of exchange and their influence on the economic institutions' competition in Algeria through studying the relationship between the cost of exchange and the competition of the institutions on a theoretical basis. Then, attempting to illustrate this relationship in the reality of the Algerian economy. The results have shown that the signal of marking the decreased currency to Algeria is weak because it does not take in to consideration the economical circumstances of Algeria. Although, Algerian currency (Dinar) is decreasing since nineties, it is not helping its' economy or institutions. This has been reflected negatively on the competition ability of the local institutions.

Keywords: price of exchange, the competition of the institution and decreasing currency.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء.....

شكر وتقدير.....

الملخص.....I

فهرس المحتويات.....II

قائمة الجداول.....VI

قائمة الأشكال.....VII

المقدمة العامة.....أ-د

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.....**01**

تمهيد.....**02**

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.....03

المطلب الأول: مفاهيم عامة لسعر الصرف.....03

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....06

المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف ومحدداته.....09

المبحث الثاني: النظريات المحددة لسعر الصرف.....**16**

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.....16

المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة.....19

المطلب الثالث: نظريات أخرى.....23

المبحث الثالث: مخاطر سعر الصرف.....26

المطلب الأول: تعريف خطر سعر الصرف وأنواعه.....26

المطلب الثاني: مصادر مخاطر الصرف.....28

المطلب الثالث: تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف 29

خلاصة الفصل.....32

الفصل الثاني: تنافسية المؤسسات الإقتصادية.....33

تمهيد.....34

المبحث الأول: الإطار النظري للتنافسية.....35

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنافسية.....35

المطلب الثاني: أسباب ودعائم التنافسية 39

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التنافسية ومرتكزاتها.....41

المبحث الثاني: التنافسية(مؤشراتها،محدداتها وإستراتيجياتها).....43

المطلب الأول: مؤشرات قياس لتنافسية ومعوقاتها.....43

المطلب الثاني: محددات التنافسية وإستراتيجيتها.....49

المطلب الثالث: الإنتقال من التنافسية المحلية إلى التنافسية الدولية.....45

المبحث الثالث: دور الدول الداعم للتنافسية.....58

المطلب الأول: مدخل لدور الدول الداعم للتنافسية.....58

المطلب الثاني: تنافسية الدول.....60

المطلب الثالث: نماذج عن القدرة التنافسية لبعض الدول.....62

خلاصة الفصل.....**67**

الفصل الثالث: ما مدى إنعكاسات سعر الصرف على تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (دراسة مقارنة بين الجزائر وكوريا الجنوبية).....68

تمهيد.....**69**

المبحث الأول: نظام سعر الصرف الدينار الجزائري.....70

المطلب الأول: مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر.....70

المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.....78

المبحث الثاني: مراحل ظهور خطر سعر الصرف وعلاقته بتنافسية المؤسسات.....**83**

المطلب الأول: مراحل ظهور خطر الصرف وطرق قياسه.....83

المطلب الثاني: مخاطر سعر الصرف المتعلقة بتنافسية المؤسسة.....88

المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بمؤشرات قياس التنافسية.....90

المبحث الثالث: أثر سعر الصرف على بعض مؤشرات التنافسية (دراسة مقارنة بين الجزائر وكوريا الجنوبية).....**94**

المطلب الأول: واقع مؤشر التنافسية الإجمالي للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية ...94

المطلب الثاني: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية مقارنة بكوريا الجنوبية.....100

المطلب الثالث: دراسة مقارنة لمؤشر تنافسية المؤسسات الجزائرية مع كوريا الجنوبية.....104

خلاصة الفصل.....**112**

الخاتمة.....**113**

قائمة المراجع.....**117**

قائمة الملاحق.....**126**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الإنزلاق التدريجي للدينار الجزائري من 1987 إلى1991	74
02	تطور سعرصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 1989 إلى 1993	75
03	تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الأورو (دج/$،دج/€)	77
04	وضعية الصرف بالنسبة للمؤسسة	86
05	الإرتباط بين الوضع التنافسي وتقلبات سعر الصرف	89
06	تحركات الصرف وتأثر المؤسسة من كل وضعية	89
07	تطور مؤشر التنافسية الجاري للجزائرمقارنة بكوريا الجنوبية	96
08	تطور مؤشر التنافسية الكامنة للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية	98
09	مؤشر التنافسية العربية مقارنة بكوريا الجنوبية	101
10	ترتيب الجزائر ضمن التنافسية العالمية	103
11	تطور بعض المؤشرات الفرعية للأداء الإقتصادي الكلي للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية	105
12	تطور بعض المؤشرات الفرعية للإنتاجية والتكلفة للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية	107
13	تطور مؤشر جاذبية الاستثمار في الجزائر مقارنة مع كوريا الجنوبية	109
14	تطور بعض المؤشرات الفرعية لديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية	110

قائمة الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	محددات التنافسية	50
02	محددات الميزة التنافسية لبورتر	60
03	مراحل ظهور خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة	84
04	وضعيات مخاطر الصرف	88
05	هيكل المؤشر الإجمالي للتنافسية	95

المقدمة العامة

مدخل:

يشهد الإقتصاد العالمي جملة من التحولات الإقتصادية على المستوى الكلي والجزئي بزعامة الدول بحثا عن السبل والطرق التي تمكنها من تعظيم الأرباح وتحسين أدائها الإقتصدي، الذي جاء بدافع من النضج المالي والنقدي وإمكانياتها البشرية وضيق أسواقها الذي آلت إليه هذه الدول، هذا الواقع أصبح يشكل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ضغوطا على إقتصاديات الدول النامية التي تتوفر فيها الفرص والثروات، فارضا عليها تغيير وجهة منهجها الإقتصادي وأسلوب التفكير في تجسيد جملة من الركائز التي تمكنها من التصدي ومواجهة تحديات العولمة الإقتصادية التي أصبحت حقيقة موضوعية قائمة لا يمكن التقليل من أهمية تأثيراتها الحالية والمستقبلية.

وبحكم أن جميع القطاعات الإقتصادية تربطها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعالم الخارجي الذي يستوجب منها التعامل بالعملات الأجنبية لتسوية الصفقات الإقتصادية المبرمة مع الشركاء الأجانب، أخذت السياسة النقدية تتبلور وفق المصالح الإقتصادية والأهداف الوسيطة حسب نوع الصدمات التي تتعرض لها وفي ظل إنتهاج الجزائر لهذا المنهج، عمد البنك الجزائري إلى ربط الدينار إما بعملة منفردة أو وسلة من العملات لضمان استقرار الدينار الجزائري والذي يعد ضروريا لتوفير البيئة المناسبة للتنافسية، الأمر الذي أدى بالمؤسسات الحديثة بغية الوصول إلى الإدارة الإستراتيجية بالنظر إلى المجالات المختلفة لتعزيز تنافسية مختلف المؤسسات الإقتصادية، فلن يكون هناك خيار لهذه الأخيرة سوى إعادة تنظيم نفسها وهذا ما سيؤدي إلى تنمية القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات.

1- إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما تقدم يمكننا طرح إشكالية البحث في السؤال المحوري التالي:

كيف يمكن لسعر الصرف أن يؤثر على تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

بناءا على الاشكالية الرئيسية السابق ذكرها يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نورد أهمها فيما يلي:

1- ماهي مختلف المراحل التي مرّ بها نظام الصرف الجزائري ؟

2- ما هي آثار سياسة تخفيض قيمة العملة على الإقتصاد الوطني ؟

3- ما واقع تنافسية المؤسسات الإقتصادية في الجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول دراستها هذه، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لإختيارها وهي على النحو التالي:

1- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية، كله قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الوطني

2- يتوقف نجاح تخفيض قيمة العملة في تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات.

3- رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، إلا أن مؤسساتها الإقتصادية ما زالت بعيدة كل البعد عن منافسة المؤسسات الأجنبية الأخرى.

3- أهمية الدراسة:

- نستنبط أهمية دراسة كل من سعر الصرف والتنافسية كون كليهما يعتبر من أهم العناصر في الإقتصاد والتجارة العالمية.
- تكسب الدراسة أهميتها من خلال الإهتمام المتزايد من قبل الإقتصاديين في ظل التحولات التي تشهدها وتعرفها من الدول النامية وخاصة الجزائر.
- تبرز أهمية هذه الدراسة خاصة في ظل الظروف التي يشهدها الإقتصاد الجزائري من تحولات عميقة (مشروع الإنضمام إلى 'O.M.C' منظمة التجارة العالمية، برنامج إعادة الهيكلة).

4- أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إبراز الأهمية الإقتصادية والمالية لدور أنظمة أسعار الصرف في ظل التحولات المالية والنقدية.
- تحديد تأثير وطبيعة العلاقة التي تربط أنظمة أسعار الصرف المختلفة بتنافسية المؤسسات الإقتصادية.
- معرفة واقع تنافسية المؤسسات الإقتصادية في الجزائر.
- توضيح وإبراز الأثر الإيجابي أو السلبي لسعر الصرف على تنافسية المؤسسات الإقتصادية في الجزائر

5- أسباب إختيار الموضوع:

لعل من أبرز الأسباب التي لا يمكن تجاهلها هو كون موضوع سعر الصرف وكذا تنافسية المؤسسات الإقتصادية من أهم المواضيع الإقتصادية، زيادة إلى تخصيصها في هذا المجال ومنه فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا ، كل هذا حفزنا على إقتحام أصوار هذه الدراسة ضف غلى ذلك الأسباب التالية:

- الحرص على دراسة كل من بسعر الصرف وتنافسية المؤسسات الإقتصادية.
- معرفة مدى تأثير سعر الصرف على تنافسية المؤسسات.
- محاولتا منا لإثراء نوعي وكمي للمكتبة الجامعية والتي تفتقر لمواضيع مشابهة لهذا الطرح.

6- صعوبة الدراسة:

1- قلة الرسائل والبحوث الجامعية التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف والتنافسية في الجزائرية، وإن وجدت فهي تدرس كل موضوع على حدى.

7- الدراسات السابقة :

من بين الدراسات التي تناولت الموضوع و التي تتعلق به أو بعض جوانبه ما يلي :

1- **دراسة:** دوليس محمد الطيب، براءة الإختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسة والدول حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2004-2005م، خلصت هذه الدراسة إلى أن رغم التوازن الكلي للإقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك لم ينعكس بتاتاعلى وضعية الجزائر التنافسية، بل بقيت في ذيل الترتيب متأخرة عن دول لا تمتلك الامكانيات البشرية والمادية التي تتوفر عليها الجزائر.

2- **دراسة:** نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الإقتصادية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن أداء الدول العربية في التنافسية الجارية أفضل بكثير من أدائها في التنافسية الكامنة، حيث تعكس هذه النتيجة إلى حد كبير النجاح النسبي الذي حققته هذه الدول في مجال تطبيق سياسات الإستقرار الإقتصادي الصارمة في مجال محاربة التضخم وتقليص العجوزات وتحرير التجارة الخارجية مقارنة بالنجاح المحدود لهذه الدول في مجال تحسين البنية التحتية والمعلوماتية وتطوير رأس مال البشري.

3- **دراسة:** زواوي الحبيب، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 09 و10 نوفمبر 2010، خلصت هذه الدراسة أنه لا يمكن لسعر الصرف أن يؤثر في معدل النمو والعكس غير صحيح، ذلك أن معدل النمو مرتبط كذلك بأسعار البترول وبالتالي في حالة إرتفاعه يزيد الطلب على العملة الوطنية، وأن سعر الصرف يشرح معدل النمو بنسبته 20.72%.

8-المنهج المستخدم:

محاولة منا للإجابة على التساؤلات وبغية إختيار صحة الفرضيات التي صغناها فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على المزيج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، المنهج الوصفي الذي يوصف لنا أجزاء الدراسة وذلك من خلال إعطاء صورة واضحة وسهلة للفهم، أما المنهج التحليلي فهو يثري البحث أكثر ويزيد من تبسيط وتحليل الدراسة من خلال بيانات وأرقام يتم صياغتها في شكل جداول وأشكال والتي تعطي الدراسة مزيدا مزيدا من الفهم والإثراء

9-هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية بحثنا وتحقيق أهداف دراستنا فضلنا تقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول وهي كالآتي:

- **الفصل الأول:** أسعار الصرف، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول سنتناول فيه الإطار المفاهيمي لسعر الصرف، أما في المبحث الثاني فنتطرق إلي النظريات المفسرة لسعر الصرف وفي المبحث الأخير تناول مخاطر سعر الصرف وأهم طرق لتغطيته.

- **الفصل الثاني:** تنافسية المؤسسات، نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث وسنتطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للتنافسية مفهومها أسبابها والعوامل المؤثرة عليها، وبعد ذلك نستعرض التنافسية من خلال مؤشراتها محدداتها واستراتيجياتها وفي الأخير نعرج على دور الدول الداعم التنافسية.
- **الفصل الثالث:** ما مدى إنعكاسات سعر الصرف على تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، إذ نتطرق فيه إلى نظام سعر الصرف في الجزائر، مخاطر سعر الصرف وعلاقته بالتنافسية، وفي الأخير خصصنا دراسة أثر سعر الصرف على بعض مؤشرات التنافسية(المقارنة بين الجزائر وكوريا الجنوبية).

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورات إقتصادية بارزة، حيث إتجهت معظم الدول إلى تطبيق سياسات في شتى الميادين الإقتصادية وهذا ما إنعكس إيجابا على مختلف المعاملات الإقتصادية المتمثلة في المعاملات الداخلية أو الخارجية،ولما كانت العملة تمثل جزءا حيويا من هذه المعاملات فقد أصبحت عملية التسوية بالعملة من بين أهم المشكلات الإقتصادية الدولية التي تربط بين الإقتصاد الوطني وإقتصاديات دول العالم،حيث يعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر لتشجيع الصادرات وتوفير الواردات في آن واحد وبشكل مباشر، إذ أن البيئة الأقتصادية تؤثر بشكل مباشر على سعر الصرف وعلى نظام الصرف برمته، فإذا كانت تلك البيئة تتميز بالإستقرار فإن نظام الصرف سيكون مستقر بما يتلاءم وطبيعة الإقتصاد المعني سواء أكان ثابتا أو مرنا، وفي حالة عدم الإستقرار في ظل ظروف البيئة الإقتصادية المتغيرة فإن مسألة إختيار نظام الصرف تأخذ أهمية قصوى وقد تسبب خسائر إقتصادية غير قليلة لإقتصاديات البلدان.

التقلبات الكثيرة لسعر الصرف الأجنبي تؤدي إلى مخاطر مالية، ولمواجهة خطر الصرف وتغطيته وتسييره تقوم المؤسسات بإستعمال تقنيات لتتحكم في تغيراته المستقبلية والتقليل من تكاليف خطره إلى أدنى حد حتى تتمكن من الإستمرار والبقاء في ظل الإنفتاح الدولي.

لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث أدرجنا في المبحث الأول ماهية سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإنتهينا بسياسات سعر الصرف ومحدداته، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى مختلف النظريات المحددة لسعر الصرف.

أما في المبحث الثالث والأخير تعرضنا إلى مفهوم خطر الصرف، أنواعه ومصادره مع إدراج مختلف تقنيات التغطية الداخلية والخارجية.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

لقد أدى تشابك العلاقات الإقتصادية والأنشطة التجارية الدولية بين مختلف الدول التي تتعامل كل منها بعملة نقدية مختلفة إلى وجود ما يعرف بسعر الصرف الذي يحظى بإهتمام كبير من قبل الإقتصاديين والمستثمرين وكذلك بإهتمام جميع المؤسسات والشركات إذ يعتبر سعر الصرف لا يختلف عن بقية المتغيرات المكونة للفعالية الإقتصادية لذلك سنحاول في هذا المبحث بأخذ نظرة عامة عن سعر الصرف من خلالها سنعرج على بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف.

من خلال هذا المبحث سنتناول ماهية سعر الصرف في المطلب الأول، والعوامل المؤثرة في سعر الصرف في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فسنحاول من خلاله تحديد سياسات سعر الصرف ومحدداته.

المطلب الأول: مفاهيم عامة لسعر الصرف

الفرع الأول:مفهوم سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف بأنه:

-سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.[1]

- هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي أو عدد وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي.[2]

- هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين.[3]

- هو سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بالوحدات من العملة الوطنية.[4]

مما سبق يمكن القول بأن سعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات من عملة معينة اللازمة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ،و يقصد به عملية تحويل عملة أجنبية لعملة محلية أو تحويل عملة محلية مقابل عملة أجنبية أي سعر عملة بعملة أخرى بحيث تعتبر الأولى سلعة والثانية ثمنا لها .

---

[1]-أحمد هني، العملة النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 ،2006، ص:11.

[2]- شمعون شمعون، البورصة(بورصة الجزائر)، دار هومة، الجزائر، 2005، ص:139.

[3]- زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة مصر، 2005، ص:44.

[4]-عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنية وتطبيقات، جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص:150.

الفرع الثاني:أنواع سعر الصرف

يوجد أربعة أشكال لسعر الصرف و هي:

أولا : سعر الصرف الاسمي[1]

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدين التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد أخر، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي الذي يتفاعل قوى العرض والطلب على هذه العملات في سوق الصرف*في لحظة زمنية معينة،وهو أيضا يتأثر بتغيرات هذه القوى إضافة إلى نظام الصرف المعتمد من طرف الدولة.

وينقسم سعر الصرف بدوره إلى قسمين:

أ- سعر صرف رسمي: أي سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.
ب-سعر صرف موازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

و هذا ما يظهر إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة ونفس البلد.

ثانيا : سعر الصرف الحقيقي

يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية،وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم مثلا لو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف الحقيقي كالأتي:

$$TCR = \frac{TCN/PDZ}{1\$/PUS} = \frac{TCN * PUS}{PDZ}$$

حيث أن:

TCR:سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الإسمي.

PUS:مؤشر الأسعار في أمريكا.

PDZ:مؤشر الأسعار في الجزائر.

1$/PUS:تعبر عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

[1]-عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص- ص:103-104.

*سوق الصرف: هو سوق لتبادل العملات.

TCN/PDZ:تعبر عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية في الجزائر.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى[1]،ويحدد على أساس تعادل القدرة الشرائية النسبية في الدولتين[2].

رابعا : سعر الصرف التوازني

هو تعريف لسعر الصرف متسق مع التوازن الإقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة إقتصادية غير مختلة. إن الصدمات الإسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثمة تفسير مجراه، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الإقتصادي (الأساسيات)، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف و منه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني[3].

الفرع الثالث:أنظمة سعر الصرف

يختلف سعر الصرف بإختلاف أنظمة الصرف والتي يمكن إجمالها بثلاثة أنظمة وهي:

أولا : نظام سعر الصرف الثابت[4]

هو نظام تتحدد بمقتضاه قيمة العملة الوطنية بغرامات محددة من الذهب ،وقد ساد هذا النظام في المبادلات الدولية حتى بلوغ أزمة الكساد العالمي ، في ظل هذا النظام تضع كل دولة عملتها القابلة للتحويل إلى الذهب، وبالتالي يمكن لحامل تلك العملة أن يحولها وفي أي وقت إلى ذهب ،على المستوى الدولي تقوم كل

[1] - صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات، عدد 12، 2011، ص:03.

[2] - يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير إختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، (رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية)، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان،2010-2011، ص:04.

[3] - بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، عدد 23، 2003، ص03.

[4] - رضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر،2007، ص:123.

دولة بوضع مايعادل عملتها من الذهب وفقا لما تراه من مقابل مناسب، وعلى المستوى الدولي هناك حرية في نقل الذهب حيث لا توجد أية قيود، كما لا توجد نفقات نقل كبيرة، فهي نفقات هامشية أطلق عليها نفقات دخول وخروج الذهب.

ثانيا : نظام سعر الصرف الحر

يتحدد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة الوطنية والعملة الأجنبية، فالطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول المالية المحلية. فحرية الصرف تعني أن تحديد مستوى التوازن لسعر صرف العملات يخضع لذات القواعد التي يتحدد بها ثمن أي سلعة، فثمن أية سلعة يتحدد في النهاية بتلاقي قوى العرض والطلب، ووحدة النقد في هذا لا تختلف عن أية سلعة عادية[1].

ثالثا: نظام الرقابة على الصرف[2]

في هذه الحالة تقوم الحكومة بغرض الرقابة على سعر الصرف وعلى سوق الصرف، بحيث أنه إذا كان لدى دولة ما عجز في ميزانها التجاري مما يترتب عليه نقص في مقدار الصرف الأجنبي، و في ظل نظام الرقابة على الصرف فإن الحكومة تقوم بحل هذه المشكلة بشراء جميع الصرف الأجنبي من المصدرين أوأي فرد يحصل على صرف أجنبي ثم تقوم الحكومة بتوزيع هذا الصرف الأجنبي المحدود على المستوردين في البلد وعلى من هم بحاجة إلى الصرف الأجنبي، وبذلك تحقق الحكومة بتوزيعها الصرف الأجنبي توازن إجباري في ميزان المدفوعات وبالتالي تخفيض الإستيراد وزيادة الصادرات.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات كثيرة جدا منها ماهو طويل الأجل و منها ماهو قصير الأجل، ومن الصعب عمليا حصر كل هذه العوامل لذا سنركز على الأهم منها:

الفرع الأول: العوامل الإقتصادية

أولا : كمية النقود[3]

إن زيادة كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (سرعة تداول النقود، الناتج القومي) و تؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار (أسعار السلع و الخدمات) وهذا حسب معادلة التوازن:Mv = pt

[1] – موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط 1، 2008، ص:44.

[2] – سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصاريف المركزية، دار اليازوري، عمان، 2010، ص:295.

[3] – نسمة عبد المجيد، مالية دولية محاضرات، 2011، ص:12.

حيث:

p: المستوى العام للأسعار.

V: سرعة تداول النقود.

M: كمية النقود.

T: حجم المبادلات.

وبالتالي إلى جعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى. مما يتسبب في زيادة الواردات وإنخفاض الصادرات، ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات الدولة الأخرى وإنخفاض الطلب على العملة المحلية من قبل الدول الأخرى، والنتيجة إرتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية إن الزيادة في كمية النقود يؤدي إلى إنخفاض في قيمة العملة [1].

ثانيا: ميزان المدفوعات

عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا (وجود فائض) فإن هذا يعني زيادة في الطلب على العملة لهذه الدولة، وبالتالي إرتفاع في قيمتها الخارجية، وعندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالبا (وجود عجز) فهذا يعبر عن الزيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي إنخفاض في قيمتها الخارجية[2].

ثالثا: التضخم والكساد التضخمي

إن إرتفاع الأسعار (أسعار السلع والخدمات) في دولة معينة مع بقاء الأسعار ثابتة في الدولة الأخرى يؤدي إلى إنخفاض سعر عملة هذه الدولة والعكس يحدث عند إنخفاض أسعار السلع والخدمات في دولة معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذا يؤدي إلى إرتفاع سعر صرف هذه الدولة[3].

رابعا : أسعار الفائدة[4]

إن رؤوس الأموال والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأس المال الأجنبي

[1] - ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص:24.

[2] - مروان عطون، أسعار صرف العملات أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار المهدي، الجزائر،1992 ، ص:78.

[3] - موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:52.

[4] - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2011، ص:65.

* -سوق الصرف الأجنبي هي أكثرالأسواق اتحادافي لعالم وتتوافرلهاوسائل اتصال فورية بين المراكزالرئيسية وتتعامل في (جنيهات إسترلينية، دولارات، وغيرها) متطابقة ومتماثلة تماما.

للإنسياب إلى الداخل مؤدية إلى إرتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي(*) إذ أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي في الدولة(A) سيدفع المستثمرين من الدولة (B) والدولة (C)، على زيادة الطلب على عملة البلد(A) وإقرار عملاتهم المحلية إلى مقترضين في الدولة(A)، وهذه التحركات في رأس المال سوف تؤدي إلى رفع قيمة العمل(A) بالنسبة للعملة(B)والعملة(C)، أما إنخفاض أسعار الفائدة المحلية فسيكون أثره معاكسا لما ذكر أعلاه

خامسا: السياسة الضريبية

إن الإجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب الناس أو قد تسحبها تؤثر على سعر العملة، و على الرغم من أن هذه السياسات والإجراءات لاتؤثر على سعر العملة، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات والإجراءات مهمة ويجب أن تأخذ بالحسبان لما لها من آثار على الدخول وحوافز الإنتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري[1].

الفرع الثاني: العوامل غير الإقتصادية

هناك عوامل أخرى غير إقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي:

أولا : تدخل الحكومة[2]

يمكن أن تأثر الحكومة في أسعار الصرف بعدة طرق مختلفة سواء عن طريق التأثير في جانب الطلب أو جانب العرض، ويمكن أن يكون التدخل الحكومي بعدة طرق مثل:

أ- فرض القيود على التحويل الخارجي.

ب- فرض القيود على التجارة الخارجية.

ج- بيع و شراء الأوراق المالية في أسواق العرض الأجنبية

د- تأثير في مجموعة واسعة من أسعار الفائدة،التضخم، مستويات الدخل...

ثانيا: التوقعات

تؤثر التوقعات في أسعار الصرف بصورة واضحة، إذ أن أسواق المال تستجيب بسرعة لأية أخبار تتعلق بالعوامل المؤثرة في أسعار الصرف المستقبلية، فعندما يكون هناك توقعات تشير إلى إمكانية رفع أسعار

---

[1]- ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع،عمان ،ط1، 2004، ص:234.

[2]-الشريف بودري،تقلبات أسعار الصرف الدولار الأمريكي و أثرها على الإقتصاد الجزائري،(رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية)، جامعة الشلف، 2008-2009، ص:10.

الفائدة على عملة ما فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على تلك العملة، و بالتالي زيادة سعرها في السوق

ثالثا: الإضطرابات و الحرب

تعد الإضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف وذلك بتأثيرها على أوضاع التجارة وإقتصاد البلد بصورة عامة، و تأثير جميع القطاعات الإقتصادية للبلد وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني .

رابعا: خبرة المتعاملون و أوضاعهم

يقوم المتعاملون في سعر العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم في التأثير على أسعار الصرف يفضل أساليبهم المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة بإستعمالهم الوسائل الفعالة والتي تؤثر بشكل مباشر.

المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف ومحدداته

الفرع الأول:سياسات سعر الصرف

هناك قرارات تتخذها السلطات النقدية والخاصة بأسعار الصرف،تسعى من خلالها إلى أن تكون التطورات في نظام السوق وسعر الصرف الأجنبي في الحدود التي يتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم،وتحقيق أهداف السياسة الإقتصاديةللبلد وعلى رأسهم هو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي المستدام.

أولا: سياسة تخفيض قيمة العملة

أ- **مفهوم سياسة التخفيض:** هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (أو النقدية) بتخفيض العملة المحلية إتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي إتجاه جميع العملات[1].

إن التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، بمعنى يخفض قوتها الشرائية في الخارج، كأن تقرر دولة كمصدر مثلا أن يخفض سعر صرف الجنيه المصري بالدولارات، فبدلا من أن يساوي 3جنيهات ونصف للدولار الواحد، تصبح 4جنيهات تساوي دولار واحد[2].

[1] - عبد السلام صفوت عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات،دار النهضة، مصر،2000، ص:33.

[2] - مجدي محمود شهاب،الإقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، مصر،1996 ، ص- ص:258-259.

ب- أسباب تخفيض قيمة العملة: لتخفيض العملة أسباب متنوعة تتجلى فيما يلي: [1]

*علاج الإختلال في ميزان المدفوعات على إعتبار أن التخفيض يحفز ويشجع التصدير ويقيد الاستيراد، كما يحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ويحث على إعادتها؛

وتفسير ذلك أن مالك النقد الوطني يحصل إذا حول أمواله إلى الخارج على مقدار أقل نتيجة تخفيض السعر أما رؤوس الأموال في الخارج فإنها تجد في تخفيض سعر الصرف ما يدعوها إلى العودة بنية الحصول على مقدار أكبر من مقدارها الأصلي .

*إرتفاع دخول المنتجين المحليين إذ يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها خاصة إذا تدهورت أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية على إعتبار ّ أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية، أو لتسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج؛

*معالجة مشكل البطالة في الإقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية؛

*يعتبر تخفيض سعر الصرف بمثابة إجراء أولي لإنتهاج سياسة نقدية تضخمية حيث يعتمد المصرف المركزي إلى إعادة تقويم رصيده الذهبي ويكون له فرصة ممكنة للتوسع في الإقتراض والإصدار[2]؛

*كما أن بعض الدول تعتمد إلى تخفيض سعر الصرف عندما تقوم بذلك دولة أخرى تربطها بها علاقات تجارية خوفا أن يتحول طلب هذه الأخيرة في منتجات الدولة الأخرى ،أما الدول النامية فهي تعد مضطرة لهذا التخفيض عندما تخفض الدول المتقدمة أسعار صرفها نظرا للمشاركة الضعيفة للدول النامية في التجارة العالمية، ولأن تصريف منتجاتها أمر إيجابي على إقتصادها .

ج- شروط نجاح سياسة التخفيض:توجد عدة عوامل يتوقف عليها نجاح عملية التخفيض منها:[3]

*عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراء تخفيض مماثلة مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض؛

*اتساع الطلب الخارجي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب الخارجي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض وهذا أيضا بالنسبة للعرض المحلي لسلع التصدير حيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لإرتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن إرتفاع الصادرات؛

[1] - زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص:293.

[2] - محمد الناشر، التجارة الخارجية والداخلية، منشورات جامعة حلب،1977، ص:247.

[3] - محمد عبد العزيز عجيمة، الإقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية الإسكندرية، مصر،2000، ص:348.

*ضرورة توفر الإستقرار في الأسعار المحلية و عدم إرتفاعها بعد التخفيض حتى لايؤدي هذا الإرتفاع إلى إرتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية؛

*إستجابة السلع المصدرة للمواصفات ، الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدي؛

ثانيا: سياسة الرقابة على الصرف

أ- **مفهوم الرقابة على الصرف:**إن الرقابة على الصرف هو إجراء تتخذه الدولة من أجل أن ترفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف ويتم ذلك بأن تقرر الدولة سعرا معينا لعملتها ثم تصنع نظاما كاملا لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض[1].

ب- **أسباب الرقابة على الصرف:** تتمثل الأسباب التي تدعو الدولة لإتباع نظام الرقابة على الصرف في: [2].

*التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة من الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب ومحاولة الحد من الطلب عليها، وكذلك الحد من هروب رؤوس الأموال، حيث أن تصدير الذهب و رؤوس الأموال لايمكن أن يتم بدون تصريح أو ترخيص من سلطات الرقابة على الصرف؛

*المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض والطلب حيث تقوم بعض الدول على تثبيت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق؛

*إستقرار أسعار الصرف حيث أن تقلب الأسعار يضر الإقتصاد خلال تضرر الصناعة و التجارة.

*حماية الصناعات المحلية والحد من إستيراد السلع غير الضرورية؛

*رفع الأسعار الداخلية لإنعاش الصناعات العامة لمواجهة الكساد وهذا عن طريق إتباع نظام الرقابة على الصرف للمحافظة على قيمة منخفضة بهدف تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات؛

ب-**تقييم الرقابة على سعر الصرف:** إن الرقابة على الصرف قد تواجه بعض العيوب نذكر منها: [3].

1- تقليل حجم وقيمة التجارة الدولية، فعندما تقيد إحدى الدول وإيراداتها من الدول الأخرى تقوم هذه الدول بإتباع سياسة المعاملة بالمثل؛

2- إن الرقابة على الصرف عن طريق فرض القيود الكمية على الصرف تشكل عنصر إضطراب رئيسيا لتجارة البلد الخارجية ولكثير من المشروعات الإنتاجية المعتمد عليها بقطاع التجارة الخارجية؛

[1] - مجدي محمد شهاب و سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:146.

[2] - زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت،ص- ص:79-80.

[3] - نوري موسى شقيري، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار الميسر ، عمان ، ط1 ، 2012، ص- ص:181-182.

3- إن العديد من المعايير المستخدمة في الوسائل المختلفة للوسائل على الصرف الأجنبي تكون غالبا تحكمية وتتحدد بطرق إدارية مما قد يؤدي إلى تحقيقها لمصالح فئة دون أخرى؛

4- إن مجرد فرض قيود على الصرف في حد ذاته يلقي ظلالا من الشك على مكان عملة البلد، مما قد يؤثر سلبا على تدفق رأس المال الخاص؛

5- قد يترتب على تطبيق الرقابة على الصرف الأجنبي نوع الإستخدام غير الكفء للموارد الناتج عن الحد من المنافسة الأجنبية للمنتجات المحلية، فضلا عن التمييز بين أسعار الصرف لمصلحة الواردات الضرورية؛

6- إن تطبيق نظام الرقابة على أسعار الصرف مكلف كما يؤدي إلى قيام سوق سوداء للصرف الأجنبي.

ثالثا:إقامة سعر صرف متعدد

ترجع فكرة تعدد أسعار الصرف إلى ألمانيا، حيث إضطرت الرغبة في تحقيق إلتزاماتها الدولية بعد عام 1932 إلى أن تسمح للأجانب ببيع حقوقهم وفقا لأسعار صرف مختلفة بحسب الغرض الذي تستخدم فيه هذه الحقوق ولذلك وجدت عدة أنواع من المارك الألماني لها أسعار مختلفة[1].

والجدير بالذكر أن تطبيق نظام تعدد سعر بيع النقد الأجنبي إنما يتم غالبا بنية الحد من الضغط على الميزان الخارجي، فعلى الرغم من أن تحسين مركز الميزان الخارجي من الممكن أن يتم من خلال تخفيض سعر الصرف أو بالإعتماد على القيود المباشرة على الإستيراد فإن الدولة تفضل تطبيق سياسة تعدد الصرف إبتغاء الحصول على ما تراه ضرورة من الواردات من السلع الإستراتيجية أو الإنتاجية بأسعار مناسبة دعما للإقتصاد القومي مع تقييد التحويلات التي تتعلق بواردات السلع الأقل أهمية، حيث تخفض سعر النقد الأجنبي فيما يتعلق بالواردات من سلع الزمرة الأولى وترفعه بالنسبة للزمرة الثانية.

ولما كان لتعدد سعر الصرف آثار تنعكس على هيكل الإقتصاد القومي فإنه يحسن أن تقوم سياسة التعدد لا على أساس أهمية السلع فحسب بل في ضوء الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الإقتصاد القومي في المدى القصير والمتوسط والطويل وذلك لأن السلع من المرتبة الأولى هي أقدر في منافسة الإنتاج الوطني المماثل،كما أن السعر الخاص بسلع المرتبة الثانية قد يؤدي إلى ظهور صناعات مماثلة في الداخل لا تتمتع بعناصر النجاح المتوفرة لمثيلاتها في الخارج[2].

رابعا: سياسة إنشاء مال موازنة الصرف

أ- **مفهوم مال موازنة الصرف:** موازنة الصرف عبارة عن إحتياطي مكون من عملات وموضوع تحت يدي سلطة مركزية بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة[3].

---

[1] - عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية،الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية،2000، ص:145.

[2] - محمد الناشر، التجارة الداخلية و الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص_ص : 162_163.

[3] - مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص:123.

ب- أنواع عمليات موازنة الصرف: هناك نوعان من عمليات موازنة الصرف التي تعيد التوازن إلى أسعار الصرف ويكون الغرض منها تحقيق ربح من إختلاف أسعار الصرف في أسواق مختلفة في نفس الوقت، ويمكن أن نميز بينهما:

1- عمليات الموازنة البسيطة[1]

هي عمليات تتم بين سوقين كشراء عملة في فرنسا و بيعها في إيطاليا للإستفادة من فروق الأثمان ، فإذا إفترضنا أن سعر الصرف الإسترليني في نيويورك كان 30 سنتا و 2دولار بينما كان في لندن 40سنتاو 2دولار، لا يمكن في ظل الظروف العادية بقاء هذا الفرق بين السوقين لمدة طويلة حيث أن فئة من المشتغلين بعمليات الكمبيو يعملون على موازنة الأسعار في السوقين، فإذا فرضنا أن تاجرا في نيويورك كان معه 2400 دولار فإنه يستطيع عن طريق مصرفه أن يحصل على شيك على أحد بنوك انجلترا بمبلغ 1000جنيه إسترليني،ويمكنه بوسيلة ما بالتلغراف أو بالتلفون أن يحول ال1000جنيه إلى 2400 دولار في سوق لندن، فكأن العملية بدأت ب 2300 دولار في نيويورك وإنتهت ب 2400 دولار في لندن، أي أن الربح هو 100دولار يخصم منه نفقات التليفون والعمولة وغيرها من النفقات.

ففروق الأسعار في السوقين أدت إلى زيادة الطلب على الإسترليني في نيويورك فيميل سعره إلى الإرتفاع، أما في سوق لندن المالي فزيادة العرض من الدولار تعمل على إنخفاض سعره، وهذا يؤدي إلى أن يميل السعر في السوقين إلى التعادل ويبدو من هذا المثال أن عمليات الموازنة تحتاج إلى سرعة كبيرة في التنفيذ و لهذا فهي كثيرا ما تتم عن طريق الهاتف والتلغراف المستعجل والتلكس، ومع ذلك فإن إنقضاء فترة بسيطة جدا قد يؤدي إلى تغيير الأسعار.

2-الموازنة المتعددة الجوانب أو المركبة

وتختلف عن الحالة السابقة في وجود أكثر من عمليتين فهي تتم في ثلاثة أسواق أو أكثر، كشراء عملة أجنبية في السوق وتحويلها في سوق أخرى تباع في السوق الأولي ويمكن فهمها من خلال المثال المبسط التالي:[2].

نفرض أن الجنيه الإسترليني كان يساوي 5دولارات (500سنتا) وفي نفس الوقت كان الجنيه الإسترليني يساوي 100فرنك، ففي حالة التعادل يجب أن يكون الفرنك مساويا لخمس سنتان، فإذا فرضنا أن الجنيه الإسترليني كان لا يساوي إلا 90سنتا و4دولارات (490 سنتا) فالمتعامل مع إنجلترا بفضل الحصول على الدولارات بطريقة مختلفة وذلك عن طريق شراء فرنكات ثم تحويلها إلى دولارات، فإذا كان لديه 1000جنيه إسترليني فإنه يحصل فإنه يحصل في مقابلها على 100.000 فرنك، ثم يقوم بتحويل تلك الفرنكات في سوق

[1] - محمد عبد العزيز عجيمة، الإقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

[2] - محمد عبد العزيز عجمية، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

باريس المالي إلى دولارات فيحصل على 500.000 ألف سانت أي 5000 دولار، فحصوله على الدولارات بطريقة غير مباشرة، عن طريق الترجيح وفر عليه مبلغ 100 دولار حيث أن 1000 جنيه لا تساوي إلا 4900 دولار في سوق لندن فنقص الطلب في لندن على الدولارات أدى إلى إنخفاض قيمته، وهذا يؤدي إلى أن الأسعار الثلاث تميل إلى التعادل.

ويطلق على سعر الصرف لعملة أجنبية في سوق أجنبي كسعر الإسترليني في نيويورك مثلا "سعر الصرف المشتق " وفي حالة إمكان القيام بعمليات الموازنة لا يمكن أن يختلف سعر الصرف المشتق عن النسبة بين

سعر الصرف للعملتين

الفرع الثاني: محددات سعر الصرف

لاشك أن عددا من المتغيرات الإقتصادية لها دورا واضحا في بناء قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي ، كما تنشأ تأثيرات تبادلية بين هذه المتغيرات وسعر الصرف، ولقد قام"Edward" عام 1989 نموذجا يحدد من خلاله محددات سعر الصرف:[1]

أولا : درجة إنفتاح الإقتصاد المحلي على الإقتصاد العالمي

عادة ما تقاس التجارة بدرجة الإنفتاح على العالم الخارجي والتي تعرف بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر درجة إنفتاح الإقتصاد من محددات سعر الصرف الأجنبي، فزيادة درجة إنفتاح الإقتصاد على العالم الخارجي مثل حدوث تخفيض دائم في الرسوم الجمركية من شأنه أن يؤدي إلى إنخفاض السعر المحلي للواردات وبالتالي إنخفاض سعر السلع القابلة للتجارة مما يؤدي إلى إرتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية ولكنا من ناحية أخرى فإن زيادة الطلب على الواردات نتيجة إنخفاض سعرها من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية مما يؤدي إلى إنخفاض القيمة الإسمية و الحقيقية للعملة الوطنية وذلك إذا كان الطلب الداخلي على الواردات مرنا.

ثانيا: الإنفاق الحكومي

إن أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف يعتمد على هيكل هذا الإنفاق، فزيادة الإنفاق الحكومي على السلع القابلة للتجارة يؤدي إلى رفع سعرها بالنسبة للسلع غير القابلة للتجارة وبالتالي تنخفض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، أما بالنسبة لأثر زيادة الإستهلاك الحكومي من السلع الغير قابلة للتجارة على سعر الصرف فيعتمد على أثرين هما أثر الدخل وأثر الإحلال. فيما يخص أثر الإحلال فإن زيادة الطلب على السلع

[1] - محمد أمين بربري، الإختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الاإتصادية دراسة حالة الجزائر، (رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية)، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص-ص:39-40.

غير القابلة للتجارة سوف يؤدي إلى زيادة السعر النسبي لهذه السلع مما يؤدي إلى إرتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، أما أثر الدخل فيعمل من خلال إنعكاس زيادة الإستهلاك الحكومي على زيادة الدين العام لتمويل هذا الإستهلاك، ويتطلب زيادة مستوى الإفتراض الحكومي زيادة في الضرائب1 على الدخل مما يؤدي إلى إنخفاض أسعارها ومن ثم إنخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية.

ثالثا: شروط التجارة الخارجية

تقاس شروط التجارة كنسبة بين السعر العالمي للصادرات إلى السعر العالمي للواردات، ويعني الإنخفاض النسبي لأسعار الصادرات بالنسبة لأسعار الواردات تدهورا في شروط التجارة بينما يعني الإرتفاع النسبي لأسعار الصادرات تحسنا في شروط التجارة. وتعتبر شروط التجارة من أهم المحددات الخارجية المؤثرة في سعر الصرف لذلك تهتم الدول النامية بصدمات شروط التجارة حيث تواجه العديد من هذه الدول الكثير من التقلبات في شروط تجارتها، و تعتبر صدمة الأسعار الخارجية في 1983 نتيجة زيادة أسعار البترول من أهم الصدمات التي شهدتها الدول النامية والتي نتج عنها إنخفاض حقيقي لعملات الدول المستوردة بينما شهدت الدول المصدرة النامية إرتفاعا حقيقيا في قيمة عملاتها، وبصفة عامة يؤثر تغير شروط التجارة على مستوى الإنفاق الحقيقي الكلي والذي ينصب جزء كبير منه على السلع غير القابلة للتجارة مؤثرا على هيكل الأسعار النسبية وبالتالي يتطلب وضعا جديدا لسعر الصرف.

رابعا: التقدم التكنولوجي

يطلق على هذا العامل أثر"PLACA SAMUELSON"د أشار" PLACA " أن زيادة معدل النمو الإقتصادي يكون مصحوبا بزيادة التقدم التكنولوجي وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة معدل نمو الإنتاجية في قطاع السلع القابلة للتجارة مقارنة بقطاع السلع غير القابلة للتجارة وهذا سوف يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف أي إنخفاض القدرة التنافسية للدولة.

خامسا: الائتمان المحلي

يعتبر التوسع في خلق الإئتمان المحلي بما لا يتناسب مع معدل النمو الإقتصادي داخل الدولة أحد المتغيرات التي تعكس السياسة الإقتصادية الكلية داخل الدولة، هذا وتعتمد العلاقة بين التوسع في خلق الإئتمان المحلي وسعر الصرف الحقيقي على نوع نظام الصرف الذي تتبعه الدولة، فإذا كانت الدولة تتبع نظام صرف مرن فإن زيادة العرض النقدي نتيجة التوسع في خلق الإئتمان سوف يؤدي إلى خفض سعر الفائدة المحلية مما يشجع على إنخفاض الإدخار وزيادة الإستهلاك المحلي من السلع غير القابلة للتجارة وبالتالي زيادة سعرها النسبي مما يؤدي في النهاية إلى زيادة القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، أما في حالة إتباع الدولة لنظام صرف ثابت فإن زيادة العرض النقدي سوف يقابل بخروج لرؤوس الأموال تاركا سعر الصرف دون تغيير.

المبحث الثاني: النظريات المحددة لسعر الصرف

إرتبطت النظريات الخاصة بأسعار الصرف بالأنظمة النقدية الدولية، حيث إتخذت مقاييس مختلفة في اتخاذ المعايير التي يتم وفقها إختيار النظام النقدي، أخذا بعين الإعتبار الإختلاف الحاصل في المؤشرات الاقتصادية والمالية في تحديد قيمة العملة.

و فيما يلي سيتم التطرق إلى أهم النظريات التي تتعرض إلى أسعار الصرف وعلاقتها بمختلف المؤشرات ومن بين هذه النظريات:

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

الفرع الأول: مفهوم نظرية تعادل القوة الشرائية

يعتبر مفهوم تعادل القوة الشرائية أساسا هاما عند دراسة وتوقع تحركات معدل الصرف، فإن كانت جذور نظرية تعادل القوة الشرائية تعود إلى القرن 16م،فإن فضل صياغة هذه النظرية بصورتيها المطلقة والنسبية يرجع إلى الإقتصادي السويدي "GUSTAV CASSEL" في بداية العشرينات من القرن العشرين[1].

الفرع الثاني: صيغ نظرية تعادل القوة الشرائية

يمكن التمييز بين صيغتين لهذه النظرية هما:

* تعادل القوة الشرائية المطلق.

* تعادل القوة الشرائية النسبي.

أولا: تعادل القوة الشرائية المطلق

يشير تعادل القوة الشرائية المطلق إلى تساوي مستويات السعر في دولتين، ويمكن توضيحها فيما يلي:[2]

$$S_a=\frac{pd}{pf}$$

حيث:

s_a: تعادل القوة الشرائية المطلق في الفترة الراهنة (عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية).

p_d:مستوى السعر المطلق بالبلد الأصلي.

[1] – وكيل نشأت ونبيل محمد، التوازن النقدي ومعدل الصرف (دراسة –تحليل–مقارنة)، مصر، ط1،2006،ص:22.

[2] – بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1،2003 ، ص:136.

p_f:مستوى السعر المطلق بالبلد الأجنبي.

وبمعنى أوضح يكون سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والدولار الكندي مساويا لمستوى السعر في كندا مقسوما على مستوى السعر في الولايات المتحدة.

و لو إفترضنا أن نسبة مستوى السعر بالدولار الكندي / السعر بالدولار الأمريكي تقتضي أن يكون سعر الصرف 1,3 دولار كندي لكل دولار أمريكي، وإذا كان سعر الصرف 1,5 دولار كندي لكل دولار أمريكي، تفيد نظرية تعادل القوة الشرائية أن الدولار الكندي سيرتفع مقابل الدولار الأمريكي وأن الولار الأمريكي سينخفض مقابل الدولار الكندي.

ثانيا: تعادل القوة الشرائية النسبي

يشير تعادل القوة الشرائية النسبي إلى معدلات التغير في مستويات الأسعار "معدلات التضخم" وتفيد هذه النظرية أن معدل إرتفاع عملة ما سيكون مساويا للفرق بين نسبة التضخم بين الدولتين[1].

و يمكن توضيح هذا النموذج من خلال القانون التالي[2]:

$$S=S_{t-1}\frac{P_d}{p_f}$$

حيث:

S:تعادل القوة الشرائية النسبي في الفترة الراهنة (عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية).

P_d: الرقم القياسي للسعر بالبلد الأصلي في الفترة الراهنة (فترة أساس=صفر).

P_f: الرقم القياسي للسعر بالبلد الأجنبي في الفترة الراهنة (فترة أساس=صفر).

S_{t_1}: قيمة متأخرة لسعر الصرف،أو سعر الصرف في فترة الأساس (عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية).

وعلى سبيل المثال، إذا كانت نسبة التضخم في كندا 1% ونسبة التضخم في الولايات المتحدة 3%، فإن قيمة الدولار الأمريكي ستنخفض بنسبة 2% سنويا مقابل الدولار الكندي، وهذا الطرح صحيح من الناحية العلمية وخاصة عندما يكون الفرق في نسب التضخم كبيرا[3].

[1] – عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي،دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان،ط1، 2008، ص:54.

[2] – بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص– ص:136–137.

[3] – عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

الفرع الثالث: انتقادات نظرية تعادل القوة الشرائية

على الرغم من النتائج التي تستطيع أن تصل إليها هذه النظرية إلا أنها قد تعرضت لعدد من الإنتقادات أضعفت من قيمتها وأدت إلى إهمالها والتخلي عنها كنظرية تفسر تغيرات سعر الصرف، ومن أهم هذه الإنتقادات التي وجهت إليها نوعان الأول إحصائي وأن الإقتصاديين يلجئون في هذا الصدد إلى إستخدام الأرقام القياسية و لكن فكرة الأرقام القياسية لا تخلو من صعوبات نظرية وعملية، فمن الصعب الإرتكاز على أساس مقبول لتكوين الأرقام القياسية[1].فالتضخم يقاس بمؤشر الأرقام القياسية عادة. أو هذا المؤشر يجمع مجموعة من السلع و يحدد بعدة طرق حسب كل دولة على حدا، مثلادولة الصين تعتمد كلية على مادة الأرز و بذلك فإن مؤشرها ليس كمؤشر دولة تعتمد على البن أو غيرها، بعبارة أخرى ليس هناك إتفاق حول الأرقام القياسية أما عن الإنتقاد الإقتصادي فيتمثل فيما يلي[2]:

* هذه النظرية تتجاهل وجود بعض السلع والخدمات التي تتدخل ضمن التجارة الخارجية لعدة إعتبارات ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بينها؛

* تعتبر أن سعر الصرف له علاقة مباشرة بالأسعار فإذا إرتفعت أو إنخفضت يرتفع أو ينخفض بدورها الرغبة في الحصول على سعر الصرف؛

بمعنى إذا كانت الأسعار عادية بين دولتين فإننا نشتري السلع وإذا إنخفضت كذلك أما إذا إرتفعت فإننا نقلل الطلب، ومن هذا فإن النظرية قد تجاهلت أن يكون الطلب غير مرن، وبالتالي حتى لو إرتفعت الأسعار فإننا نشتري المواد الأساسية؛

* هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد سعر الصرف مثل تغيير أذواق المستهلكين وظهور منتجات بديلة، فيمكن للمستهلكين تفضيل إقتناء سلع أجنبية ذات جودة على السلع المحلية رغم إرتفاع سعرها،فهذه النظرية قد تجاهلت الأذواق؛

* لا تقدم النظرية تفسيرا مقنعا للتغيرات القصيرة الأجل التي تحدث في أسعار الصرف، فهذه النظرية تعكس قدرة أسعار الصرف في المدى الطويل أن تعوض الإتجاهات المختلفة بمستويات الأسعار في الدول المختلفة عملة الدولة التي تتمتع بمعدل تضخم أعلى عرضة للإنخفاض في قيمتها بنفس المعدل الذي يتساوى مع الفرق في معدلات التضخم[3]

[1] – عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص:128.

[2] – عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص:120.

[3] – بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

إن الإنتقادات المتقدمة لا تعني أن النظرية لغو وخطأ مطلق وإنما تتجه بصفة خاصة إلى تلك المحاولة التي ترتبط بصورة ميكانيكية ومطلقة سعر الصرف والقوة الشرائية للنقود، ولكن ذلك لا ينفي وجود علاقة بين مستويات الأسعار المحلية وأسعار صرف العملات، وأن القوة الشرائية تؤثر في سعر الصرف، وإنما تعتبر من بين العناصر التي تتحكم في تحديده.

ويتوقف نجاح نظرية تعادل القوة الشرائية على:[1]

1_سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى و عدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.

2_سيادة حرية التجارة الدولية ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار.

وبذلك فهي لا تستطيع أن تقدم أي تفسير لسعر الصرف في حالة تدخل الدولة وفرض الرقابة على الصرف.

المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة

الفرع الأول: مفهوم نظرية تعادل معدلات الفائدة[2]

تقوم هذه النظرية على أساس أن السعر الآجل للعملة "سعر الإستلام المؤجل أو سعر التسليم المؤجل" لعملة معينة يجب أن يعكس التباين أو الإختلاف في معدل الفائدة بين الدولتين، وبحسب هذه النظرية فإن المستثمر الذي سيوظف أمواله بالخارج في الدولة التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفع بالنسبة لدولته لن يحصل على معدل عائد أعلى من ذلك المعدل الذي يحصل عليه في دولته لأن الإختلاف في العائد يجب أن يعوض من خلال الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل للعملة.

الفرع الثاني: صيغ نظرية تعادل معدلات الفائدة

يمكن التمييز بين صيغتين لنظرية تعادل معدلات الفائدة وهما:

_ تعادل أسعار الفائدة المغطاة.

_ تعادل أسعار الفائدة الغير مغطاة.

[1] – عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

[2] – نوري موسى شقيري، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره ، ص: 172.

أولا: تعادل أسعار الفائدة المغطاة[1]

إن تعادل أسعار الفائدة المغطاة تنشأ علاقة بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف العاجل بواسطة، أبعاد سعر الفائدة، إذ أنه في حالة التحويلات الآجلة العقد ينشأ مسبقا شرط أن يكون التنفيذ في تاريخ لاحق، سعر معين مثلا يحدد مسبقا يوفي عند إستحقاق العقد ويظهر الإختلاف بين سعر الصرف العاجل والآجل بشكل فعلي كما يلي: $\frac{F-e}{e}$

حيث:

F: السعر الآجل.

e: السعر العاجل.

إن نظرية تعادل أسعار الفائدة المغطاة مراقبة إلى أن يتحقق التوازن بمعنى إذا حصل أن:[2]

$$1+i^a = \frac{(1+i^b)F_{b/a}}{S_{b/a}}$$

أي:

i^a: معدل الفائدة خلال مدة معينة لعملةA.

i^b: معدل الفائدة خلال مدة معينة لعملة B.

$F_{b/a}$:سعر الصرف الآجل المعرف بعدد الوحدات اللازمة من عملة A للحصول على وحدة واحدة من العملة B.

$S_{b/a}$: السعر العاجل.

مثال: نفترض أن أسعار الفائدة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كانت 10 %و 4,76% على التوالي، وكان سعر الصرف العاجل 5,10$ للفرنك الفرنسي وسعر الصرف الآجل كان5,20 $FRF/$

هذه الوضعية ليست متوازنة إذا كانت تكاليف التحويل مهملة تستطيع أن تفترض في الولايات المتحدة الأمريكية 1$ الذي نستطيع تعويضه ب 4,76% كفائدة سنوية هذا الدولار يغطي في السوق الصرف العاجل بما يعادل 5,10فرنكات وبتوظيفه لمدة سنة يصبح :

[1]- Bernard guillchon ,anniekawecki, Economie international(commerce et macroéconomie), 4éme édition,Dunod, Paris, 2003,p: 290.

[2]-Raphaëlle, Armand Coline , finance international, paris,1993, p:98.

5,10×1,10=5,61 فرنكات مع 1,10=1+1×10%

0,1+1 =

نبيع هذه القيمة في السوق الآجل، وتحدد قيمتها المستقبلية بالدولار التي تعطينا :

5,61 فرنك / 5,20 $/ فرنك= 1,0788 دولار.

إذن سعر العائد لتوظيف هذه الفرنكات يقارب:

7,88%مع 7,88%=(1_1,0788) ×100

سعر الربح لهذه العملية بدون حظر هو موجب(7,88%_4,76%=> 3.12%0)

إذا كان المتعاملون في سوق الصرف عقلانيا فإن البعد بين المرد وديات يختفي بفعل ضرب مبيعات الفرنك في الآجل و شرائه في العاجل وضعية التوازن يمكن أن تحدث مثلا سعر صرف في العاجل يساوي 5$/FRFو سعر آجلFمحدد بتعادل أسعار الفائدة.

$$5=F\times\frac{1.10}{1.0476} \quad =5.25 \text{ USD/FRF}$$

ثانيا: تعادل أسعار الفائدة الغير مغطاة[1]

إن مصطلح الغير مغطاة يستعمل لتبيين أن المتعاملين في سوق الصرف لا يقومون بالتغطية ضد الأخطار التي تتولد بتغيرات فجائية لسعر الصرف وإنه لمن المهم معرفة أن هذه العلاقة تحدث فقط إذا كانوا محايدين للأخطار.

فبعض المتعاملين هم محايدين إتجاه الخطر، إذ بالنسبة لهم لا إختلاف في قبض مكسب مستقبلي أكيد أو ربح غير مؤكد، يبنون هؤلاء المتعاملين قراراتهم على أساس المردود المتوسط المأمول لمحافظهم المالية، وهذا بدون القلق أو الإهتمام بتشتت المردودات حول هذا المتوسط والذي يترجم الخطر الذي سيتكبدونه، إذا يتم إدارة عملية اختيارهم للأصول عن طريق التنبؤات التي يقومون بها في خصوص تغير سعر الصرف وعن طريق أيضا معدلات المردود الخاصة بالأصول المالية.

لكن إدخال عنصر علاوة المخاطرة التي يمكن أن يطالب بها بعض المتعاملين يضع هذه النتيجة أمام مشاكل، وفعلا يمكن للأعوان الذين لديهم نفور اتجاه المخاطرة والذين لم يستعملوا سوق الصرف الآجل أن يعتبروا أن مشترياتهم المزعومة للسندات ترفع درجة المخاطرة لمحافظهم المالية.

[1] – سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان،2009 –2010، ص– ص:78–80.

مثال: لتكن معدلات الفائدة السنوية في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كما هو الحال في المثال السابق10%و4.76%على التوالي، وسعر الصرف العاجل يقدر ب 1دولار = 5فرنك فرنسي وسعر الصرف الآجل يقدر ب 1دولار =5,25 فرنك فرنسي، نفترض أن المضاربين (المتعاملين أو المستثمرين) يتوقعون أن سعر الصرف سيكون بعد سنة يقدر ب 1دولار =4,90 فرنك فرنسي (سعر الصرف المتوقع)، مع العلم أن السوق في هذه الحالة غير متوازن، ونفترض أن مستثمر (أمريكي) يريد توظيف مبلغ قدره 1دولار

فيوجد للمستثمر الأمريكي (أو أي مستثمر آخر) خيارين في الإستثمار إما في السوق المحلي الأمريكي أو السوق الفرنسي الأجنبي.

في الحالة الأولى سيحصل المستثمر على مبلغ مالي بعد سنة قدره 1,0476 دولار.

$$Y\ (1+i) = (1+0.0476) = 1.0476$$

معدل المردودية بالدولار للإستثمار هو حوالي 4,76%

أما في الحالة الثانية، سيقوم المستثمر بعملية المضاربة في سوق الصرف العاجل، أي يقوم بتوظيف دولاره في السوق النقدي الفرنسي مع الأخذ بعين الإعتبار سعر الصرف المتوقع. إذ يقوم المضارب (المستثمر) بتحويل هذا المبلغ إلى ما يعادله بالفرنك في سوق الصرف العاجل أي 5فرنكات،ثم يستثمر هذا المبلغ لمدة سنة وبالتالي يحصل على مبلغ جديد قدره 5, 50 فرنك أي (1,10 ×5) حسب المعطيات، سعر الصرف المتوقع هو 1دولار =4.90فرنك، إذا فالمبلغ المتوقع الذي سيحصل عليه المضارب بالدولار هو 1,1224دولار.

معدل المردودية بالدولار للإستثمار بالفرنك هو حوالي:12,24 %، إذن سيفصل المستثمر الحالة الثانية.

معدل الربح المتوقع من عملية المضاربة هذه هو موجب و يساوي 7.48%

$$12.24\%+4.76\%=7.48\%$$

إذا كان يوجد لدى المضاربين درجة حساسية كبيرة تجاه الفرق في معدلات الفائدة (غياب علاوة المخاطرة)،فإن هذا الفرق في المردود (7,48%) يجب أن يتلاشى و يزول بفعل تضاعف عمليات شراء الفرنك مقابل الدولار عاجلا(انخفاض سعر الصرف العاجل) لا يجد السوق توازنه إلا إذا تحققت نظرية تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة ، أي إذا استقر سعر الصرف العاجل عند 1دولار =4,5555 فرنك فرنسي[1].

[1] - سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص- ص:80-81.

الفرع الثالث: انتقادات نظرية تعادل معدلات الفائدة

عرضت هذه النظرية لبعض الانتقادات منها[1]:

* إن معدل الفائدة لا يمثل عاملا مهما لتوجيه طريقة وسلوك المحكمين.

* يمكن أن تحدث عملية المضاربة آثار تذبذب سعر الصرف.

* يمكن أن توجد حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال (الرقابة على الصرف الأجنبي).

* المحكمين لا يمكنهم القيام بعملية التحكيم مثلما تفرضه هذه النظرية.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هاتين النظريتين ليستا الوحيدتين اللتان تفسران التغير في أسعار الصرف نقدا بعد فترة معينة بل هناك تفسيرات أخرى ترتكز خاصة على الوضع الإقتصادي والمالي لمختلف البلدان مثل معدلات النمو الإقتصادي السائد وحالة ميزان المدفوعات لكل دولة ووضع إحتياطات الصرف....، ومن جهة أخرى فإن البنوك تتجه أكثر فأكثر إلى الإستعانة بطرق أخرى للتنبؤ بأسعار الصرف لفترة معينة، ومن بين أهم هذه الطرق إستعمال الرسوم البيانية ومتابعة تطورات الأسعار من خلال ذلك، وتوقعها في المستقبل بناء على هذه التطورات[2].

المطلب الثالث: نظريات أخرى

هناك بعض النظريات الأخرى التي حاولت تفسير إختلاف سعر الصرف من دولة لأخرى على غرار باقي النظريات السابقة، ومن بين هذه النظريات:

الفرع الأول: نظرية ميزان المدفوعات[3]

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما توجد في تحديد الصرف وملخصاتها هو أن سعر الصرف جزء من نظرية الأسعار، ومن ثم فإن الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب ويدعى ذلك "بسعر الصرف التوازني".

[1] – سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر1963_2006، (رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية)، جامعة الجزائر بالجزائر، 2008_2009، ص:73.

[2] – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط7، 2010، ص:104.

[3] – سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات، دار يازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص– ص: 25–26.

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية، ومن ثم إرتفاع في قيمتها الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة ومن ثم إنخفاض في قيمتها الخارجية.

كما يؤخذ على هذه النظرية أن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى أسعار صرف العملة مسألة لا تخلو من المبالغة، وذلك لوجود تأثير متبادل بين الاثنين، فكما أن ميزان المدفوعات يؤثر في أسعار صرف العملات، فإن سعر الصرف نفسه يؤثر هو الآخر في هذا الميزان وذلك من خلال تأثير كل من الإستيرادات و الصادرات بشكل حاسم بوضع سعر صرف العملة، فرفع القيمة الخارجية للعملة أو تخفيض القيمة الخارجية لها يؤثر بشكل واضح في الإستيرادات والصادرات.

الفرع الثاني: نظرية كفاءة السوق[1]

السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات،سواء تعلق الأمر بالمعلومات الإقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم.... في السوق الكفء:

* كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية و الآجلة

* تكاليف المعلومات الجديدة ضعيفة.

* تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

هذا يؤدي إلى النتائج التالية:

* لا يمكن لأي مضارب أي يحقق بإستمرار مكاسب.

* التسعيرة الآجلة يمكن إعتبارها كمؤشر من دون موازنة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدلا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفؤ نسبيا، و هذا ما أدى عام 1976م "DUFEY"عام 1975،و"GIDDY"إلى القيام بعدة إختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها إختبارات " عام 1986م "HUNT"كفاءة السوق، في حين أن البعض الآخر دراسات
"في عام 1989يؤكدون عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا، في الوقت الذي "KERRY"و""MCDONALDودراسات يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

[1]- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974_2003، (رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية)، جامعة قاصدي مرباح بورقلة،2010 _2011، ص_ص: 11_12.

الفرع الثالث: نظرية المرونة

تقوم هذه النظرية على المرونة بشكل أساسي على أن الصرف هو سعر الصرف الأجنبي الذي يحافظ على توازن الدفعات، و لنوضح ذلك بمثال: يكون الميزان التجاري للدولة (A) سالبا عندما يكون حجم وإرداتها ضخما، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض سعر عملة تلك الدولة وبالتالي يصبح سعر الصادرات أقل وبالمحصلة ينخفض الدخل الأجنبي لكن يرتفع الدخل المحلي، إن هذا الإرتفاع في الدخل المحلي سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك المحلي لكلتا البضائع الأجنبية والمحلية، وبالتالي سيزداد الطلب على العملة الأجنبية للدولة(A) أي أن الدولة (B) تستمر بإنخفاض الدخل الأجنبي، الأمر الذي يقود إلى إنخفاض الإستهلاك المحلي لكلتا البضائع والخدمات الأجنبية والمحلية، وسيؤدي ذلك إنخفاض الطلب على عملة الدولة(B).

يفضل إستخدام نظرية المرونة عند تحديد أسعار صرف العملات لفترات طويلة لأنه عند تطبيقها على فترات قصيرة، فإن سعر الصرف أقل مرونة بالإضافة إلى أن هناك بعض العوامل التي قد تؤثر على سعر الصرف[1].

الفرع الرابع: نظرية كمية النقود

"ARTHUR FASTR" في نظريته للطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة وتقوم نظريته على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب إستبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقة مؤداها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة T مضروبا في معدل سعر المعاملات P، وعلى ذلك فإن قيمة PT ستكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود M مضروبا في سرعة تداول النقود V ويتم التعبير عن هذه المطابق ب $MV=PT$[2].

[1] – دريد كمال آل شبيب،المالية الدولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان، 2013،ص_ص:41_42.

[2] – ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط 4،2009،ص– ص:58_59.

المبحث الثالث:مخاطر سعر الصرف

يمكن تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول نتناول فيه تعريف خطر سعر الصرف وأنواعه، أما المطلب الثاني فنتطرق فيه إلى مصادر مخاطر الصرف، وكما يسمح لنا في هذا المبحث بإبراز أهم تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف.

المطلب الأول: تعريف خطر سعر الصرف وأنواعه

وينقسم هذا المطلب إلى جزأين على النحو التالي:

أولا: تعريف خطر سعر الصرف

وقفنا على بعض التعاريف المتعلقة بخطر سعر الصرف يمكن إجمالها في ما يلي: [1]

*خطر سعر الصرف بالنسبة للمؤسسة ذات نشاطات دولية يعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات الفواتير مقابل العملة الوطنية.

* خطر سعر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الإستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك مرتبطة بعمليات الإقتراض.

*خطر الصرف هو خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار صرف العملات وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الإقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم والدفع لنشاطات تلك المؤسسات[2].

ثانيا: أنواع خطر سعر الصرف

يمكن تلخيص أنواع مخاطر الصرف كمايلي:

1-أنواع المخاطر من حيث طبيعتها

يمكن تقسيمها كما يلي:[3]

- **مخاطر السوق:**هي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية لأصل ما سهم، سند، قرض، عملة أو سلعة...إلخ، أو هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق.
- **مخاطر الإئتمان:**هي المخاطر الناشئة عن إحتمال عدم وفاء أحد الأطراف بإلتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها.
- **مخاطر السيولة:**تظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة تلبية الإلتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

---

[1] - عبد الحق بوعتروس، مداخلة بعنوان: تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، جامعة الزيتونة الأردنية، ص: 03.

[2] - ناجي بن حسين، إدارة خطر الصرف، مقياس إدارة الأعمال اليدوية، 2012، ص: 02.

[3] - بلعزوز بن علي، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، عدد07، 2009، ص: 334.

***مخاطر النماذج:** تنطوي الطرق والنماذج التي تستخدمها المؤسسة في قياس المخاطر أو إدارتها على إحتمالات الخطأ،مما ينتج عنه مخاطر أخرى وبالتالي جعل البيئة التي تعمل فيها المؤسسة أكثر تعقيدا ومخاطرة بسبب حالة اللايقين.

***مخاطر التشغيل:** وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة، يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية.

* **المخاطر القانونية:** وتعني مخاطر تحقيق خسائر نتيجة الفشل في العمليات القانونية وهي المخاطر الناشئة عن الدخول في إتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالإلتزامات تجاه هذه الأطراف.

ثانيا: أنواع المخاطر من حيث إرتباطها بالمؤسسة

يتم تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة إلى مجموعتين من المخاطر هما:[1]

***مخاطر منتظمة:** هي المخاطر التي تتعرض لها جميع المؤسسات في السوق بصرف النظر عن خصائص المؤسسة، وتنشأ هذه المخاطر عن متغيرات لها صفة العمومية، مثل الظروف الإقتصادية، ولذلك يصعب التخلص من هذه المخاطر بالتنويع.

إن المؤسسات التي تتسم بإرتفاع المخاطر المنتظمة هي تلك المؤسسات التي تنتج سلعا أساسية مثل شركات إنتاج المعدات، وشركات مقاولات إنشاء الطرق الكبرى...إلخ، في الوقت الذي تتسم فيه مبيعاتها بالموسمية مثل شركات الطيران، إضافة إلى المؤسسات الصغيرة نسبيا التي تنتج سلعا يحتمل أن تتعرض بسرعة للتقادم مثل شركات إنتاج الكمبيوتر، ففي مثل هذه المؤسسات تكون المبيعات والأرباح وأسعار الأسهم مسايرة للمستوى العام للنشاط الإقتصادي، ومن هنا ترتفع نسبة المخاطر المنتظمة التي تتعرض لها مثل تلك المؤسسات.

***مخاطر غير منتظمة:** وهي المخاطر التي تواجه منشأة معينة، نتيجة لخصائص وظروف تلك المؤسسة، ويمكن تخفيض أو تجنب تلك المخاطر بالإعتماد على إستراتيجية التوسع، ولذلك تسمى أيضا المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنويع، أو المخاطر الفريدة حيث أنها تخص منشأة معينة.

إن المؤسسة التي تتسم بإنخفاض نسبة المخاطر المنتظمة، وإرتفاع نسبة المخاطر غير المنتظمة، تلك المؤسسات التي تنتج سلعا غير معمرة، ففي مثل هذه المؤسسات يكون الإرتباط ضعيف بين كل من مبيعات والأرباح وأسعار الأسهم وبين المستوى العام للنشاط الإقتصادي.

[1] – رشيد شلالي، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، (رسالة ماجستير في العلوم التجارية)، جامعة الجزائر3 بالجزائر،2010 –2011، ص– ص:83–84.

المطلب الثاني: مصادر مخاطر الصرف

من بين أهم مصادر مخاطر الصرف مخاطر الصرف على مستوى العمليات التجارية، مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات المالية، خطر الصرف المرتبط بالإستثمارات الأجنبية المباشرة والمخاطر المتعلقة بتنافسية المؤسسة ولكن هذا الخطر سوف نتطرق إليه في الفصل الثالث.

أولا: مخاطر الصرف على مستوى العمليات التجارية[1]

كل مؤسسة تباشر عمليات التصدير والإستيراد، تعاملها بعملة أجنبية معرضة إلى خطر الصرف التجاري، فعند عقد الصفقة ربما كان سعر الصرف مخالف ليوم الدفع وبالتالي خطر الصرف يعتبر كنتيجة للفارق الزمني بين الإتفاق على صفقة وعملية دفع.

ومثل ذلك مؤسسة مصدرة لمنتج معين وتتعامل بعملة أجنبية ويتم الدفع لأجل هذه المؤسسة المعرضة لخطر تدهور وإنخفاض قيمة العملة المتعامل بها، في حين مؤسسة مستوردة تتعامل بعملة أجنبية والدفع لأجل يعرضها إلى خطر إرتفاع قيمة العملة المتعامل بها.

في هذه الحالة فالمستورد سيدفع قيمة أو مبلغ مقابل المنتجات المستوردة أكبر من المبلغ المتفق عليه يوم العقد، غير أن المصدر سيتحصل على مبلغ أقل من المتفق عليه يوم الإتفاقية.

ثانيا: خطر الصرف المرتبط بالعمليات المالية

كل مؤسسة مالية تمارس عمليات الإقتراض معرضة إلى خطر الصرف عندما تكون العملية المتعامل بها أجنبية في إرتفاع (إرتفاع سعر العملة المتعامل بها)، فالمؤسسة التي تقوم بعمليات الإقتراض تجد نفسها ملزمة بدفع مبالغ أعلى من المبالغ المقترض بكثير.

بالمثل بالنسبة لعمليات الإقتراض حيث أن المقترض يخاف من إنخفاض سعر العملية المتعامل بها، فينخفض رأس مال المقترض ويجني المقترض مبلغا أقل من المبلغ الأصلي يوم إنعقاد الصفقة.

ثالثا: خطر الصرف المرتبط بالإستثمارات الأجنبية المباشرة

من خلال التغيرات الكبيرة و المفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم إستثمارها في البلد وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر أقل،وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الإستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة، ولقد أثبتت الدراسات الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر إقتصادية جمة سواء على المستوى الكلي[2]

1- http://forum.univbiskra.net,p:2,23/04/2014,21 :54.

[2] – يوسف مسعداوي، تسيير خطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة البليدة، عدد03، 2008، ص: 183.

(كأن تكون سببا مباشرا في حدوث التضخم) أو على المستوى الجزئي بضياع مكاسب المشروع على درجة قد تؤثر على بقائه وإستمراره.

المطلب الثاني: تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف

لتغطية خطر سعر الصرف الأجنبي هناك نوعان من الطرق تتمثل في التغطية الداخلية والتغطية الخارجية وكلها تهدف إلى الوقاية من الخسارة وتخفيض خطر العملة.

أولا: تقنيات التغطية الداخلية

تتمثل هذه التقنيات في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي، ويمكن التمييز بين عدة تقنيات:

1- تغيير آجال الدفع

تعتمد هذه التقنية على مبدأ التغيير في الآجال أو التواريخ بالتقديم أو تأخير آجال المدفوعات أو المقبوضات بالكيفية التي تجعل المؤسسات تستفيد من التطورات الإيجابية للعملة الأجنبية المفوتر بها مقارنة بالعملة المحلية[1].

2- الإختيار الحسن لعملة الفوترة[2]

كلما كانت درجة تقلبات العملات الصعبة كبيرة كلما كانت مخاطر صرف كبيرة، وللتقليل نسبيا منها فإنه بالإمكانإختيار عملات صعبة قليلة التقلب لتسوية المبادلات التي تتم بها إن توفرت الفرصة، لذلك فالمؤسسات الدولية النشاط يمكنها الفوترة بعملة التقلب أو سلة من العملات.

2-1- الفوترة بالعملة الوطنية

تعتبر الفوترة بالعملة الوطنية وسيلة بسيطة لتفادي مخاطر الصرف، فالمستورد أو المصدر الذي يفوتر بالعملة الوطنية، سيعرف بالضبط المبلغ الذي سيدفعه في مجال الإستحقاق، وبالتالي يتفادى كليا مخاطر الصرف وهناك بعض التحفظات على هذه التقنية فيما يتعلق بإمكانية المؤسسة في إختيار العملة.

2-2- الفوترة بعملة صعبة قليلة التقلب أو سلة من العملات

وفي هذه الحالة كل من الطرفين يتحملان مخاطر الصرف بالنسبة للعملة المفوترة، مثل الدولار الأمريكي في شراء المواد الأولية والبترول أو الأورو الذي يعرف إستقرارا نسبيا.

[1] - مدحت الصادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب ، القاهرة ، 1997، ص: 195.

[2] - مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، (رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية)، جامعة أبي بكر بلقايدبتلمسان، 2011-2012، ص 46.

3- التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة

تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناء على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة فإذا توقعت حدوث تغير كبير في سعر العملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج إستيرادها من المستلزمات الإنتاجية وذلك برفع الكميات المستوردة، وتسعى إلى تسريع طلبياتها تجنبا للخسارة المحتملة والعكس في حالة التصدير[1].

ثانيا: تقنيات التغطية الخارجية

يقصد بالأساليب الخارجية الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتنقسم إلى تقنيات كلاسيكية والمتمثلة في الإقتراض قصير الأجل، خصم الكميات المسحوبة بالعملة الأجنبية، اللجوء لشركات تحصيل الديون، والحصول على ضمانات حكومية...إلخ، أما التقنيات الحديثة فتتمثل فيما يلي: [2]

1- التغطية عن طريق العقود الآجلة للعملة

تستخدم العقود المستقبلية كإجراء وقائي من أجل تخفيض من مخاطر الخسارة المستقبلية الناجمة عن تقلبات السعرية المعاكسة في أسعار الفائدة، أسعار الصرف أو أسعار الأسهم، وذلك عن طريق أخذ مركز مضاد في سوق العقود المستقبلية ومساواتها تماما للمركز الحالي الذي يراد تغطيته، وتقوم المؤسسات بالإقتراض بالعملة الصعبة ثم الدخول في عقد آجل لتثبيت سعر الصرف الذي ستشتري به العملة لسداد قيمة القرض.

2- عمليات المبادلة

تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلا في نفس الوقت والعكس، كما أنها تتضمن تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد الشراء والآخر بيع، وقيمة كل من العقدين واحد إلا أن تاريخي إستحقاقهما مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية، ويعرف سعر المبادلة بأنه الفرق بين السعر الفوري الآجل للعملة أي فرق سعر الصرف.

3- خيارات الصرف

يستطيع المتعاملون في التجارة الخارجية تغطية تقلبات الصرف عن طريق خيارات الصرف، فبالنسبة للمصدرين الذين لم يقبضوا عائداتهم فورا أن يشتروا خيار البيع لممارسته في حال إنخفاض في قيمة العملة الصعبة التي تتم بواسطتها المعاملة عند وقت التحصيل، أما في حال العكس فإنهم يقومون ببيع عائداتهم المحصلة في سوق الصرف نقدا للإستفادة من الإرتفاع في قيمة العملة الصعبة أساس المعاملة، أما بالنسبة للمستوردين الذين لم يسددوا مبالغ صفقاتهم أن يشتروا خيار الشراء والذي يكون من المفيد ممارسته في حال إرتفاع مبالغ صفقاتهم أن يشتروا خيار الشراء والذي يكون من المفيد ممارسته في حال إرتفاع قيمة العملة لحظة

[1] - عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

[2] - سمية موري، أثار تقلبات سعرر الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر،(رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات)، جامعة أبى بكر بلقايد بتلمسان، 2009-2010، ص- ص:52-53.

السداد أما إذا حدث العكس أي انخفضت قيمة عملة الدفع الأجنبية لحظة الدفع فمن مصلحتهم أن يشتروا مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقدا أين يكون سعر العملة أقل من سعر الخيار، وبهذا توفر خيارات الصرف تجنب الخسائر المحتملة الناتجة أساسا عن التقلبات في سعر الصرف.

خلاصة الفصل

خلصنا إلى أن سعر الصرف هو المرآة العاكسة للمركز المالي للدولة من منطلق أنه عبارة عن تلك الوحدات النقدية التي تبادل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، وهو بذلك يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية،على الربحية للقطاعات التصديرية، تكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك التضخم والعمالة.

ومن كل ماسبق ذكره نقر بأهمية وحتمية الجانب التحليلي لسعر الصرف وهو الأمر الذي تطرقت له نظريات سعر الصرف و التي ناقشت هذا الموضوع وفسرت كيف يتحدد من أوجه مختلفة.

إن عملية تغطية خطر الصرف في العمليات التجارية والمالية بين مختلف البلدان تؤدي إلى التقليل النهائي للخسائر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف، ويتوقف الإختيار بينها على عامل التكلفة وحجم المؤسسة والسياسة المتبعة من قبلها.

إن خطر الصرف في بعض الأحيان يكون إيجابيا للمؤسسة، كما عليها أن تمتلك جهاز معلوماتي فعال قادر على بناء توقعات مستقبلية لسعر الصرف حتى تتمكن من إتخاذ القرار الرشيد فيما يخص التغطية.

وسعر الصرف يمكن أن يكون وسيلة هامة في يد السلطات النقدية تستعملها كسياسة إقتصادية لتوجيه الإقتصاد أو لتنمية قطاع ما وسياسة سعر الصرف سياسة إقتصادية لا تقل أهمية عن مختلف السياسات الإقتصادية الأخرى خاصة إذا أدرجت ضمن إستراتيجية إقتصادية كلية وشاملة لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو.

الفصل الثاني

تنافسية المؤسسات الإقتصادية

تمهيد

أصبح لمصطلح التنافسية وقع متزايد الأهمية في عالمنا اليوم، وأصبح للتنافسية مجالس، هيئات، ولها سياسات ومؤشرات، حتى أن بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر هبوط التنافسية الإقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد، ولم تعد التنافسية حاجة مقتصرة على المؤسسات كي تبقى وتنمو، أو الأفراد كي يحضوا بفرص عمل، بل باتت الحاجة ملحة للدول التي ترغب في إستدامة وزيادة مستويات معيشة أفرادها ومشاركتهم في التقدم العالمي.

إن أهم ما يميز النشاطات الإقتصادية في الوقت الحاضر، هو وقوعها تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي، فالحواجز التقليدية لإنسياب السلع والخدمات من ضرائب جمركية وحصص كمية آخذة بالتلاشي مع زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة، مما أدى إلى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة.

إن تعاظم الإهتمام بالتنافسية يعود أثرها على جميع الناشطين في الإقتصاد، إبتداءا من الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائفهم إلى الشركات التي تطمح أن تحقق النجاح والنمو المستمر وإنتهاء بالدول والحكومات التي تسعى إلى تحقيق نمو مستدام للإرتقاء بمستوى عيشة مواطنيها وتوزيع أفضل للدخل.

لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث أدرجنا في المبحث الأول الإطار النظري للتنافسية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه أهم مؤشرات التنافسية،محدداتها وإستراتيجياتها، وفي الأخير تطرقنا إلى دور الدول الداعم للتنافسية.

المبحث الأول:الإطار النظري للتنافسية

إن أهم ما يميز المؤسسات في الوقت الحالي هو وقوعها تحت هاجس التنافس سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي بالنسبة للدول الموجودة فيها و التي تنشط بها،و أصبحت المؤسسات تعمل في بيئة تنافسية، مما يتطلب ضرورة تكثيف جهودها و العمل بجدية أكبر لمواجهة منافسيها الحاليين و تحسين قدراتها التنافسية التي تمكنها من مواصلة نشاطها مستقبلا.

لذا ارتأينا أن نقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى مفاهيم عامة حول التنافسية، أما في المطلب الثاني أسباب ودعائم التنافسية، و من ثم العوامل المؤثرة على التنافسية و مرتكزاتها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنافسية

سنتناول في هذا المطلب إلى التعاريف المختلفة للتنافسية و مستوياتها في الفرع الأول و أنواع التنافسية و أهميتها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم التنافسية و مستوياتها

أولا: مفهوم التنافسية

* يمكن تعريف التنافسية على أنها:"المواجهة بين المتعاملين الإقتصاديين لتحديد الأسعار وتبادل السلع والخدمات ضمن شروط السوق المحددة مسبقا"[1].

* و تعرف التنافسية أيضا:"القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية و نمو و استقرار و توسع و ابتكار و تجديد"[2].

* كما تعرف التنافسية على أنها:"إستعمال الموارد المتاحة للمؤسسة،أو القطاع أو البلد الواحد أحسن إستغلال بالنظر إلى قوة المنافسين وطريقة إستعمالهم لتلك الموارد في مواجهة المنافسين والتي تتجلى في تحسين الإنتاجية بشكل يسمح بالحصول على نصيب من السوق يضمن نموا مستمرا خلال المدى الطويل"[3].

---

[1] –أمين مخفي ويوسف بن شني، دور الاستراتيجيات التنافسية في إنشاء ميزات تنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات ، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 09–10 نوفمبر 2010، ص:02.

[2] – فريدة النجار، المنافسة و الترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2000 ، ص:11.

[3] – أحمد زغدار، المنافسة–التنافسية والبدائل الإستراتيجية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011 ، ص:24.

ثانيا:مستويات التنافسية

أ- التنافسية على مستوى المؤسسة: يتعلق تعريف التنافسية حسب المؤسسات بمدى قدرتها على تقديم منتجات ذات جودة عالية وبأسعار مقبولة لتلبية رغبات المستهلكين والتمكن من الوصول والنفاذ للأسواق العالمية، بحيث تعبر عن تلك الجهود والإجراءات والإبتكارات والضغوط و كافة الفعاليات الإدارية و التسويقية و الإنتاجية والإبتكارية والتطويرية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها، وهي تعبر عن قدرة المؤسسة على تقديم منتجات ذات جودة عالية وبسعر مقبول من طرف المستهلك[1].

ب-التنافسية على مستوى القطاع: تعرف التنافسية على مستوى الصناعة أو القطاع على أنها قدرة مؤسسات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الإعتماد على الدعم و الحماية الحكومية ، و بالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، و من ثم فإن الصناعة التي تتمتع مؤسساتها بالقدرة التنافسية تكون قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية و العالمية[2].

جـ- التنافسية على مستوى الدولة: إهتم الكتاب والإقتصاديين وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط لذا نجد أن هناك العديد من التعاريف وتختلف حسب الزاوية التي ترى منها التنافسية وسنتطرق إلى أهم هذه التعاريف:

- **المجلس الأوروبي ببرشلونة:** عرف المجلس الأوربي في إجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الدولة على أنها "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها و توفير مستوى تشغيل عالي و تماسك اجتماعي و هي تغطي مجال واسع و تخص كل السياسات الاقتصادية"[3].

- منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية الأوروبي(O.C.D.E)[*]

تعرف المنظمة التنافسية على مستوى الإقتصاد الوطني على أنها:"الدرجة التي يستطيع في أسواق حرة وعادلة لإنتاج السلع و الخدمات التي تنجح في إختيار الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت المحافظة على توسيع الدخول الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل"[4].

---

[1] – إبراهيم بلقلة وإبراهيم براهمية، دور تسيير رأس المال الفكري في تعزيز تنافسية المنظمة، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يومي 13-14 ديسمبر 2011 ، ص- ص:8-9.

[2] – صلاح سلطان عطية،تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة و الخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 09-10 نوفمبر 2010، ص: 305.

[3] – debonneuilmichele et fontagelonel , « compétitivité » conseil d'analyse économique , paris ,2003 , p: 13.

[*] O.C.D.E.: Organization for Economic Co-operation and Development

[4] – بالقاسم العباس، التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 15، 2003، ص:03..

- **المجلس الأمريكي للتنافسية:** يعرف التنافسية على أنها:"قدرة الدولة على إنتاج السلع و الخدمات والوصول إلى الأسواق العالمية وذلك في الوقت الذي يتمتع المواطنون بمستويات معيشية عالمية ومستدامة على المدى البعيد"[1].

الفرع الثاني: أنواع التنافسية، أهميتها وأهدافها

أولا: أنواع التنافسية

تميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع من المنافسة هي[2]:

أ- تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل و يدخل هنا أثر سلع الصرف.

ب- التنافسية غير السعرية: بإعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن مكونات غير السعرية في التنافسية .

جـ- التنافسية النوعية: وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.

د- التنافسية التقنية: حيث تتنافس المؤسسات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية، كما تميز الأدبيات أيضا بين إنجاز التنافسية وكمون التنافسية وسيرورة التنافسية، إذ يتوجب الموازنة بين الانجاز الآني والكامن لأن التركيز على أحدهما على حساب الآخر يؤدي إلى فقدان الغرض الأساسي من البحث في التنافسية، فالتنافسية الظرفية أو الجارية، ترتكز على مناخ العمال وعمليات الشركات وإستراتيجياتها بينما تركز التنافسية المستدامة أو الكامنة على الإبتكار ورأس المال البشري والفكري، إنتنافسية البلد لا يمكن أن تختزل إلى مجرد عوامل مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الإنتاجية، لأن الشركات عليها أن توجه الأبعاد السياسية والتقنية والتعليمية للبلدان المنافسة، ومن ثم يتوجب توفير المناخ الملائم للشركات كي تعمل وتنافس، فالمؤسسات و السياسات الفاعلة تستطيع الأمم أن تنافس من خلالها[3].

[1] - المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، مصر، 2011، ص:08.

[2] - عائشة عميش وحداد علي، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 09-10 نوفمبر 2010، ص- ص:03-04.

[3] - منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، عدد 04، ص: 25.

ثانيا: أهمية التنافسية

تكمن أهميةالتنافسية في تعظيم الإستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الإقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الإستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة حيث تعطي التنافسية المؤسسات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغيرة إلى رحابة السوق العالمي، سواء إتفقنا مع هذا القول أم لا فإنه لابد في نهاية المطاف من مواجهة هذا النظام بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين، ومن المعلوم أن المؤسسات في الوقت الحاضر هي التي تتنافس وليست الدول وعليه فإن المؤسسات التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على مهمة رفع مستوى معيشة أفراد دولها وللدخول في الحلقة المنتجة وإحداث تغيرات نحو المزيد من الإزدهار والنمو لابد من إدراك أن التنافسية هي الإنتاجية بحيث لابد من إستثمار وإستغلال كل الطاقات للوصول إلى مزيد من المعرفة عن حاجات السوق والزبائن والمنتجات ذات النوعية والجودة العالية وكل ما من شأنه أن يرفع من الإنتاجية[1].

ثالثا:أهداف التنافسية[2]

إن سياسة التنافسية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف من بينها تشجيع المنافسة وخلق البيئة المناسبة للتنافسية في الأسواق المحلية والدولية،وذلك من خلال تعزيز المنافسة السوقية، تحقيق الفعالية،توظيف الموارد وعدالة الدخول إلىالأسواق والخروج منها.

ثم إن الحديث عن أهداف التنافسية يقودنا إلى الحديث عن التنظيم الإقتصادي وذلك لإرتباطه الوثيق به، إذ يعتبر هذا الأخير كشرط رئيسي لتحقيق أهداف التنافسية الخاصة إذا تعلق الأمر بالكفاءة الإقتصادية ورفاهية المستهلك من خلال الرفع من دخله في إطار عمل إلية السوق. كما لا يجب نسيان تدخل الحكومات في تحقيق إلية السوق وذلك بوضع آليات تنظيمية لعمل السوق.

وعلى العموم فان التنافسية هدفها الرئيسي هو تعزيز قدرة الإقتصاد على التعامل مع الخارج بفعالية وكفاءة، ولذلك لايتم إلا من خلال صنع إقتصاد تنافسي يملك العديد من الخصائص التي تؤهله للتفوق وتحقيق أهدافه والتي من بينها:

- زيادة الغنى وتراكمه والسعي نحو تحقيقه على جميع الأصعدة كزيادة الدخل (الأجور والمرتبات، المكافآت...إلخ) للعمال وزيادة العائد للعامل وزيادة العائد للمؤسسة من أسهم ملكية وسندات تمويل...إلخ.

[1] – يوسف مسعداوي، القدرة التنافسية و مؤشراتها، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمؤسسات و الحكومات، جامعة ورقلة ، يومي 08-09 مارس 2005، ص:26.

[2] – مصطفى بابكر، سياسات التنظيم والمنافسة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 28، 2008، ص:4.

- الإنفتاح الواسع على الآخرين من خلال منتجات على متعاملين إقتصاديين آخرين ومن ثم كسب عوائد ومردودات لم يكن من الممكن الوصول إليها إلا من خلال هؤلاء.
- التوغل إلى الأسواق العالمية (الدولية) أي التحول من تغطية السوق المحلية إلى تغطية كافة الأسواق العالمية.

المطلب الثاني:أسباب ودعائم التنافسية

من خلال هذا المطلب سنتناول كل من أسباب ودعائم التنافسية في الفرعين التاليين:

الفرع الأول:أسباب تنافسية المؤسسات

هناك العديد من الأسباب التي جعلت التنافسية الركن الأساسي في نظام الأعمال المعاصر، ومن أهم تلك الأسباب[2]:

- أدى إنفتاح الأسواق أمام حركة تحرير التجارة الدولية نتيجة إتفاقيات(O.M.C) [*]إلى تعدد الفرص في السوق العالمي؛
- وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية والسهولة النسبية في متابعة وملاحظة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والإتصالات وتطور أساليب بحث السوق؛
- سهولة الإتصالات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة وفيما بين فروع ووحدات المؤسسة الواحدة بفضل شبكات الأنترنت وغيرها من الجات الإتصالات الحديثة، وتطبيقات المعلومات المتجددة؛
- بفضل الإستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير ونتيجة التحالفات بين المؤسسات الكبرى في هذا المجال، أصبح هناك تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتسارع عمليات الإبداع؛
- مع زيادة الطاقات الإنتاجية وإرتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيفة الأسواق، أصبحت القوة الحقيقية في السوق تتركز على الزبائن الذين إنفتحت أمامهم فرص الإختيار والمفاضلة بين عدة بدائل الإشباع ورغباتهم بأقل الشروط والتكاليف، ومن ثم تصبح التنافسية هي الوسيلة الوحيدة للتعامل في السوق، من خلال العمل على إكتساب وتنمية المزايا التنافسية؛
- ونتيجة للعوامل السابقة يتمتع المشترون سواء كانوا من الأفراد أو المؤسسات بميزة تعدد البدائل وإنفتاح الفرص للمفاضلة والإختيار والخدمات المتنافسة، مما يضع المنافسين في موقف صعب يتطلب بذل جهود أكبر لإرضاء الزبائن والإستحواذ عليهم أو إقتناصهم من المنافسين؛

---

[2]– علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص – ص:102–103.

[*]O.M.C : organisation mondiale du commerce.

الفرع الثاني:دعائم التنافسية

تتمثل دعائم التنافسية فيما يلي[1]:

أولا:التنافسية الماليةللمؤسسة

إن معرفة ذلك يتم بواسطة القيام بالتحليل المالي لأنشطة المؤسسة من خلال النسب المالية المحققة ومقارنتها بنسب منافسيها في نفس القطاع.ومما لاشك فيه توجد ترسانة من النسب المالية التي تتوقف على طبيعة النشاط، وخصوصية المؤسسة، ودورة حياتها، إلا أن هناك بعض النسب الشائعة الإستعمال مثل:

- نسبة رأس المال الدائم.
- نسبة الإستقلالية المالية.
- نسبة قدرة التسديد.
- نسبة المردودية.

من خلال هذه النسب وأخرى كثيرة، نستطيع معرفة قدرتها المالية على مزاولة نشطها إضافة إلى القدرات الأخرى.

ثانيا:التنافسية التجارية للمؤسسة

إن قدرة المؤسسة التنافسية في المجال التجاري تمكنها من تحديد وضعيتها في القطاعات السوقية إتجاه منافسيها المباشرين، لمعرفة ذلك يتم من خلال عدة مؤشرات منها:

- وضعية منتجاتها في السوق، من خلال التركيز على الجودة والنوعية.
- شهرتها التجارية التي تتمثل في درجة وفاء مستهلكيها، وتعاملها مع زبائنها، وسعة حفيظة منتجاتها وتنوعها،...إلخ.
- التوسع الجغرافي الذي يتم من خلال فعالية قنواتها التوزيعية، وقوتها البيعية، الخدمات المقدمة بعد عملية البيع،...إلخ.

[1]– بغداد كربالي، تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة وهران، ص– ص:13–14.

ثالثا:التنافسية التقنية للمؤسسة

تتمثل في قدرة المؤسسة في التحكم في الأساليب التقنية المرتبطة في إنتاج منتوجات ذات جودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة. وإن ذلك يتحتم عليها أن تساير التطور التقني، مع وجود تنسيق محكم بين مختلف مراحل سيرورة الإنتاج. كما أن درجة تأهيل العمال، وتوفر جو يشجع على القيام بمختلف الأنشطة، وأخذ مختلف القوى الداخلية والخارجية بعين الإعتبار، مما يدعم قدرتها التنافسية التقنية.

رابعا:التنافسية التنظيمية والتسييرية للمؤسسة

يتعلق الأمر في تنظيمها لوظائفها بدرجة تسمح لها بتحقيق أهدافها بصورة فعالة. إن ذلك يتوقف على نوعية الأنشطة، وطبيعة التنظيم والقرارات، ودرجة الإندماج. أما قدرتها التسييرية تتضح من خلال كفاءة مسيرها، وعلاقتهم بالمرؤوسين. إن مصدر التنافسية التسييرية تتعلق بالقيم التي يتميز بها مسئولي المؤسسات، حيث تمس الصفات التي يتحلوا بها، التي تتولد من خلال التجارب السابقة، والمعرف المتحصل عيها من طبيعة التكوين والتمهين.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التنافسية و مرتكزاتها الأساسية

سنتطرق في هذا المطلب إلى العوامل المؤثرة على التنافسية في الفرع الأول والمرتكزات الأساسية للتنافسية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة على التنافسية

هناك عدة عوامل أساسية تحدد درجة التنافسية وهي[1] :

* أداء المؤسسات العامة والخاصة حيث أن البنية المؤسسية تعد قالبا أساسيا تتمحور من خلالها العملية "التنموية" بمراحلها المتعددة.

* سهولة أو صعوبة دخول بعض المؤسسات إلى السوق، فكلما كان من السهل دخول بعض المؤسسات الجديدة لإنتاج و تسويق منتج معين، كلما زادت شدة المنافسة والعكس صحيح.

* العلاقة بين حجم المنتجات التي يطلبها الأفراد في السوق وتلك الكمية التي تستطيع المؤسسات تقديمها وعرضها من هذه المنتجات، فكلما زاد المعرض من المنتجات عن المطلوب منها كلما زادت شدة المنافسة والعكس صحيح.

[1] – عبد السلام أو قحف، التنافسية و تغيير قواعد اللعبة، مكتبة الإشعاع، مصر، 1997، ص:26.

* عدد المؤسسات التي تتحكم في المعروض من منتج معين، فكلما زادت المؤسسات كلما زادت شدة المنافسة بينها والعكس صحيح.

الفرع الثاني: المرتكزات الأساسية للتنافسية

ترتكز التنافسية على سبعة عناصر هي[1]:

* تحقيق وتعظيم رضا كافة الأطراف المعنية، من خلال تقديم منتجات وخدمات متمايزة مقارنة بالمنافسين.

* تحديد الإحتياجات الحالية والمستقبلية للمستهلك ومن ثم تلبيتها بطريقة أفضل من منافسها.

* السرعة في إقتناص فرصة تحقيق مزايا تنافسية وذلك قبل أن يسبقها إليها المنافسون.

* القدرة على مفاجأة وإبهار الآخرين من خلال ميزة تنافسية جديدة.

* إستخدام سلسلة من التكتيكات لخلق ميزة تنافسية مؤقتة مما يغير في قواعد لعبة المنافسة.

* الإعلان عن الأفعال الإستراتيجية المرغوب إتخاذها مما يسمح بتعطيل ردود أفعال المنافسين.

* تنظيم خطوات متتابعة و متناسقة للتطور الإستراتيجي مما يسمح بخلق فرص تسويقية جديدة أكبر.

[1]- D'aveni richard « hyper compétition », édition Vuibert, paris, 1995, p-p: 263-265.

المبحث الثاني: التنافسية (مؤشراتها، محدداتها وإستراتيجياتها)

يمكننا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، إذ سنتناول في المطلب الأول مؤشرات قياس التنافسية ومعوقاتها، أما المطلب الثاني نتطرق فيه إلى محددات التنافسية ومعوقاتها، والإنتقال من التنافسية المحلية إلى التنافسية الدولية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التنافسية و معوقاتها

نتناول في هذا المطلب مؤشرات قياس التنافسية في الفرع الأول ومعوقات التنافسية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مؤشرات قياس التنافسية

يمكن التمييز بين عدة مؤشرات لقياس التنافسية كالآتي[1]:

أولا: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة

يمكن قياس القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال عدة مؤشرات أهمها:

أ- الربحية: تشكل الربحية مؤشرا لقياس التنافسية للمؤسسة، خاصة وأنها ضرورية لكون حسابها يوضح أهمية النتيجة المتوصل إليها بالنسبة للموارد المستهلكة، فهي تساعد على الرقابة من خلال إستخراجا لإنحرافات عن طريق المقارنة بما تحقق وما تم تقديره كما تساعد على إتخاذ القرارات حيث يتم إتخاذ عدة قرارات على أساس الربحية، كالتخلي عن مشاريع ذات تكلفة عالية وربحية منخفضة والتي تقل فيها التكلفة.

ب- الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: تعبر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عن علاقة بين المخرجات (الناتج) وجميع عناصر الإنتاج المستخدمة في الحصول عليها، أي أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وفقا لهذا التعريف تعبر عن النسبة الحسابية بين كمية المخرجات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وكمية المدخلات التي إستخدمت في تحقيق ذلك القدر من الإنتاج، بحيث تقيس درجة نجاح المؤسسة في إستغلال مواردها لإنتاج سلع و خدمات، وبالتالي فهي تعرف بأنها مقياس لنجاعة نظام إنتاجي معين، فتحسينها يؤدي إلى تقليص مقدار وقت العمل الذي يتم بذله في الحصول على المنتجات ومن ثم تخفيض سعر تكلفتها، وهذا ما يؤدي إلى تمتع المؤسسة بقدرة أكبر علىالمنافسة في الأسواق.

[1] – إبراهيم براهمية، تدنية التكاليف كأسلوب هام لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الشلف، عدد 05، 2011، ص: 102.

جـ- تكلفة الصنع: للوصول إلى منتجات ذات سعر منخفض، وجودة فائقة ووقت توريد قصير مناسب لطلب السوق يتطلب وجود إرتباط كبير بين عوامل التصنيع والمتمثلة في الموارد الخام، العامل (الإنسان) والآلة المستخدمة في الإنتاج، لذلك يتطلب الأمر النظر إلى عناصر تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة.

د- الحصة من السوق: تعتبر حصة المؤسسة من السوق المتعامل فيه مؤشر من مؤشرات القدرة التنافسية، وتعكس هذه الحصة نطاق أسواق المؤسسة إن كان التعامل قاصر على الأسواق المحلية فقط أم يمتد إلى السواق الخارجية الدولية ومقدار هذا التعامل، فقد تكون المؤسسة في وضعية تكون من خلالها تحقق الربحية المرغوب فيها و لها حصة كبيرة من السوق المحلية، ولكن على المستوى الدولي هذه المؤسسة غير تنافسية، وذلك لوجود قيود وعوائق على التجارة الدولية من طرف الدولة لحماية السوق المحلي.

ثانيا: مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط[1]

يمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى فرع النشاط حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية، وهذه المقاييس تمثل متوسطات وقد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس، إن إجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو العناقيد (تجمع الأنشطة) يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وفوارق مؤسسات القطاع محدودة، وتعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة، الحجم، الظروف التاريخية وعوامل أخرى.

تطبق غالبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاطة، إذ أن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردودا متوسطا أو فوق المتوسط على الرغم من المنافسة الحرة من الموردين الأجانب، يمكن أن يعتبر تنافسا إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة.

أ- مؤشرات التكاليف والإنتاجية: يكون فرع النشاط تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب.

إن المشكلة الرئيسية لمقارنة التكلفة الوحدوية تنجم عن غموضها، فإن إرتفاع التكلفة الوحدوية النسبية بسبب إرتفاع في الأجور أو في زيادة في سعر الصرف، يكون مرغوبا إن كان يعكس زيادة في جاذبية صادرات البلد أو قيمتها في البلدان الأجنبية أو زيادة في التكلفة "العدول" للعمل بالبلد، و إلا فالتكلفة الوحدوية للبلد ينبغي

[1] – عائشة عميش وحداد علي، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

أن تهبط بالمقارنة مع تكلفة شركائه التجاريين، وهذا التراجع يمكن أن يستلزم تحسينات في الإنتاجية أو هبوطا في الأجور أو خفضا للعملة.

تبنى العديد من الإقتصاديين حتى منتصف الثمانينات فكرة أن التنافسية الدولية محددة بشكل وحيد بأسعار التصدير التي هي دالة أساسا في تكلفة عوامل الإنتاج الصناعي الوحدوية وعلى الخصوص الأجور.

ب- مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي[1]: يستخدم الميزان التجاري كذلك الحصة من السوق كمؤشرات لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر قدرته التنافسية عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من الواردات تزداد لسلعة معينة أخذا في الإعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الإستهلاك على المستوى الوطني.

جـ- الميزة النسبية الظاهرة: أنشأ "porter" عام 1990 مقياسا للتنافسية مستندا على الميزة النسبية الظاهرة (RCA)* و يمكن حسابه لبلد ما "J" لمجموعة منتجات أو فروع نشاط "i" كالآتي:

$$RCAij = \frac{\text{[الصادرات الكلية للبلد J]/[صادرات المنتج i للبلدj]}}{\text{[الصادرات الدولية الكلية]/[صادرات الدولية للمنتج i]}}$$

عندما تكون "RCAij"أكبر من واحد فإن البلد "j"يمتلك ميزة تنافسية نسبية ظاهرة للمنتج "i"، و يجدر الإهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط فإن فرعا صناعيا تبلغ حصته 6% من الصادرات و 7% من الواردات الدولية لا يمكن إعتبارهتنافسيا.

ثالثا: مؤشرات قياس تنافسية الدول

هناك العديد من المؤشرات المقترحة للتنافسية الوطنية نذكر منها[2]:

أ- نمو الدخل الحقيقي للفرد: إن نمو الدخل الحقيقي للفرد و نمو الإنتاجية مفهومان مترابطان، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية(TFP)[*]وعلى رأس المال و الموارد الطبيعية و حدود التجارة كما أن الإرتفاع في "TFP"يزيد من دخل الفرد وهذا ما من شأنه رفع ثروة البلد من الموارد الطبيعية ورأس المال و تحسين التجارة، وعندما تتحسن حدود التجارة لبلد ما فإنه يتمكن من زيادة وإرداته الممولة بعائدات الصادرات ذاتها، إذن فتحسن حدود التجارة يرفع من حجم الإستهلاك الداخلي المحتمل .

[1] – وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية و قياسها،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، عدد24،2003، ص: 17.

[2] – يوسف مسعداوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة ، الملتقى العلمي الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، الشلف، يومي 27-28 نوفمبر 2007، ص: 14.

*TFP : total factor productivité

و يمكن أن تتحسن حدود التبادل للبلد وبالتالي دخل الفرد فيه إذا كان هناك طلب دولي إضافي على السلع والخدمات التي يصدرها أو كان هناك فائض في العرض الدولي من السلع و الخدمات يستوردها.

غالبا ما لا يتم التفرقة بين نمو الإنتاجية و نمو الدخل الفردي، فإذا كان نمو دخل الفرد الذي يعزى أساسا إلى نمو "TFP" يشكل المؤشر الأفضل للإزدهار الاقتصادي، فإنه بالإمكان عمليا إستعماله للتأشير عن التنافسية الوطنية.

ب- النتائج التجارية: هناك عدة مقاييس لتحديد النتائج التجارية للبلد و نذكر منها ما يلي:

ب-1) الميزان التجاري: إن العجز في الميزان التجاري يمكن أن ينشأ عن عجز في موازنة الدولة أو معدل إدخار ضعيف مع مستوى منخفض للإستثمارات الخاصة في مجمل الإقتصاد أو العاملين معا، كما أن العجز في الحساب الجاري يمثل تحولا حقيقيا الأجانب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، وكنتيجة للإدخار السلبي وللقروض الخارجية فإن المشروعات العاملة في القطاعات ذات السلع المتاجر بها والخدمات للبلد المعني أقل تنافسية، وفي الغالب فإن الحصة من السوق للمنتجين المحليين سوف تنقص.

ب-2) **تركيب الصادرات:** لقد إستعمل بعض الإقتصاديين تقنية تقيس نسبة الصادرات لبلد ما العائدة لقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التقنية العالية، فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبيا أو تتزايد فهذا سيسمح بوجود تحسن في الميزة النسبية في القطاعات التي تكون فيها الأجور مرتفعة وهذا يعني أن الإنتاجية تزيد في فروع النشاط المنتجة للسلع القابلة للاتجار وذات القيمة المضافة المرتفعة للفرد بشكل أسرع مما يتم في الفروع الأخرى .

رابعا: مؤشرات الهيئات الدولية

وتتمثل في المؤشرات التالية [1]:

1. مؤشر المعهد الدولي لتنمية الإدارة السويسري (I.M.D.) [*]

والذي يصدر تقرير سنوي يتضمن ترتيب دول العالم وفقا لعدد من المؤشرات تندرج تحت ثمانية عوامل للتنافسية هي: الإقتصاد المحلي (30 مؤشر)، العولمة (45 مؤشر)، الحكومة (48 مؤشر)، المالية (27

[1] – ربيع قرين، أثر نظام المعلومات في تعزيز القدرة التنافسية لإدارة المشروعات دراسة حالة مشروع محطة المياه القذرة بمدينة سيدي مروان لمؤسسة ENGCB، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2007-2008، ص:86-87.

[*] I.M.D: International institute for management development.

مؤشر)، البنى التحتية (32 مؤشر)، الإدارة (36 مؤشر)، العلوم والثقافة ومستوى التكنولوجيا (26 مؤشر) والعنصر البشري (44 مؤشر).

2. تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (W.E.F.) [*]

والذي يقوم بإصدار تقرير التنافسية العالمية، ويستند على عدد كبير من المؤشرات موزعة على 08 عوامل وهي: الإنفتاح، الحكومة، المالية، البنى التحتية، التكنولوجيا، الإدارة، العمالة، والمؤسسات، وقد شمل التقرير 59 دولة منها دولتين عربيتين هما مصر والأردن.

3. مؤشرات البنك الدولي (W.B.) [*]

يضع مؤشرات تخص التنافسية وتتضمن 64 مؤشر، تغطي 100 دولة منها 11 دولة عربية من ضمنها الجزائر.

4. مؤشرات صندوق النقد الدولي (I.M.F.) [*]

ينشر عدد محدود من المؤشرات حول تنافسية الدول، تعتمد على أسعار الصرف الحقيقية المسندة إلى مؤشرات أسعار الإستهلاك، وتكلفة العمالة، حيث ترتكز معظمها على الجوانب النقدية والمالية للدول.

وتقوم عدة جهات دولية بإعداد تقارير ومؤشرات لها علاقة بالتنافسية من بينها :

- **مؤشر الحرية الإقتصادية لدول العالم:** والذي يعده معهد "HERITAGE"، ويتكون المؤشر من تجميع 10 عوامل ويحتوي كل منها على متغيرات ومؤشرات مركبة، ويتم حساب المؤشر عن طريق حساب متوسط المؤشرات الفرعية، وقيمها تتراوح مابين: 1وتعني الحرية الكاملة و5 وتعني غياب الحرية الإقتصادية بشكل كامل، ويظم المؤشر عددا كبيرا من الدول العربية.
- **مؤشر الحرية:** والذي يعده بيت الحرية "FREEDOM HOUSE" ويشمل كامل الدول العربية التي يصنفها التقرير بين حرة جزئيا (4 من 21 دولة) وغير حرة على الإطلاق.
- **مؤشر مجتمع المعلومات:**ويعد مركز التنمية الدولية بالتعاون مع جريدة "WORD TIMES" ويشمل 35 دولة، ويقدم عن هذه الدول بيانا عن قدراتها على المشاركة في ثورة المعلومات مقارنة بالبلدان الأخرى، ويقدم للحكومات والمخططين وللشركات الدولية العاملة في مجال المعلومات والإتصالات والمؤسسات الكبرى المعنية بيانات وتحليلات عن تقدم كل من هذه الدول نحو مجتمع الرقمية وتقييم

[*] W.E.F: world economic forum.
[*] W.B: world Bank.
[*] I.M.F: International monetary fund.

فرص السوق في هذه البلدان وتطوير السياسات حولها،ويقيس المؤشر الأثر الكوني لتقنيات المعلومات وإنتشار الأنترنيت.

- **المؤشر الثلاثي عن ثروة الأمم للإقتصاديات الصاعدة:** وتعده منذ عام 1996 جريدة الأحداث العالمية، ويصدر مرتين في العام، وقد صدر آخر عدد في مارس 2001 (41 دولة منها 04 دول عربية)، ويتكون المؤشر المركب الثلاثي من 63 متغير أعطيت وزنا واحدا لتشكيل ثلاثة مؤشرات مركبة فرعية هي: مؤشر البيئة الإقتصادية، مؤشر تبادل المعلومات ومؤشر البيئة الاجتماعية.

الفرع الثاني: معوقات التنافسية

و من بين المعوقات التي تضعف من دور التنافسية[1]:

- ضعف الهياكل التنظيمية في المجتمع.
- إنخفاض مستوى المورد البشري وتخلف الإتصالات الإدارية.
- غياب قاعدة البيانات ومنظومة المعلومات الإدارية.
- غياب حرية المديرين والمسيرين.
- غياب روح الفريق وحلقات الجودة.
- تدهور المناخ التنظيمي والسلوك التنظيمي الفعال.
- غياب الأداء الأفضل للعمليات.
- الفشل في قياس الفرص والتعرف على التهديدات البيئية.

[1] – وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، مرجع نفسه، ص: 17.

المطلب الثاني: محددات التنافسية وإستراتيجيتها

قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى جزأين على النحو التالي:

الفرع الأول: محددات التنافسية

التنافسية هي نتيجة مجموعة من العوامل الوطنية (المحلية) وأخرى دولية، فعلى المستوى الوطني تتمثل العوامل المحددة لتنافسية المؤسسة في المحددات التالية:[1]

1. تخصيص الموارد

ويركز على الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بإعتبارها عوامل حاسمة في تحديد تنافسية منتج أو مؤسسة.

2. التكنولوجيا

إن التطور التكنولوجي متمثلا في البحث و التطوير في تقنيات جديدة أكثرملائمة يعتبر عاملا أساسيا لتحسين فعالية العملية الإنتاجية وبالتالي فهو أحد العناصر التي تحدد الميزة التنافسية لمؤسسة أو قطاع.

3. خصائص المنتج

إن خصائص منتج معين قد تكون مهمة في تحديد مركزه التنافسي في السوق، وهذا ينطبق بشكل خاص على المنتجات التي تحمل خصائص مميزة عن منتجات المنافسين، وتشمل هذه الميزة عوامل غير سعرية مثل الصيانة وخدمات مابعد البيع وغيرها.

4. وفورات الحجم

وهي تلك الوفورات في التكلفة أو في تلك التي تتولد أثر إرتفاع إنتاجية الموارد، بحيث تنمي هذه الوفورات قدرة المؤسسة على البيع بأسعار تنافسية، الأمر الذي يرفع من قدرتها التنافسية مقارنة بالمنافسين.

5. التنظيم والسياسات العامة

إن تدابير السياسة العامة للدولة لها أيضا تأثيرات جد مهمة على التنافسية، وذلك بفعل آليات كل من السياسات النقدية والضريبية والإقتصادية للدولة.

[1]– عبد الحفيظ بوقرانة وآخرون، محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، عدد04، ص– ص:48–49.

أما على الصعيد الدولي، فإن التنافسي تتحدد تحت تأثير عدد من العوامل أهمها: سعر الصرف، ظروف السوق الدولية، تكلفة النقل الدولي والشكل التالي يوضح علاقات الارتباط بين المحددات المذكورة سابقا.

الشكل رقم(01):محددات التنافسية

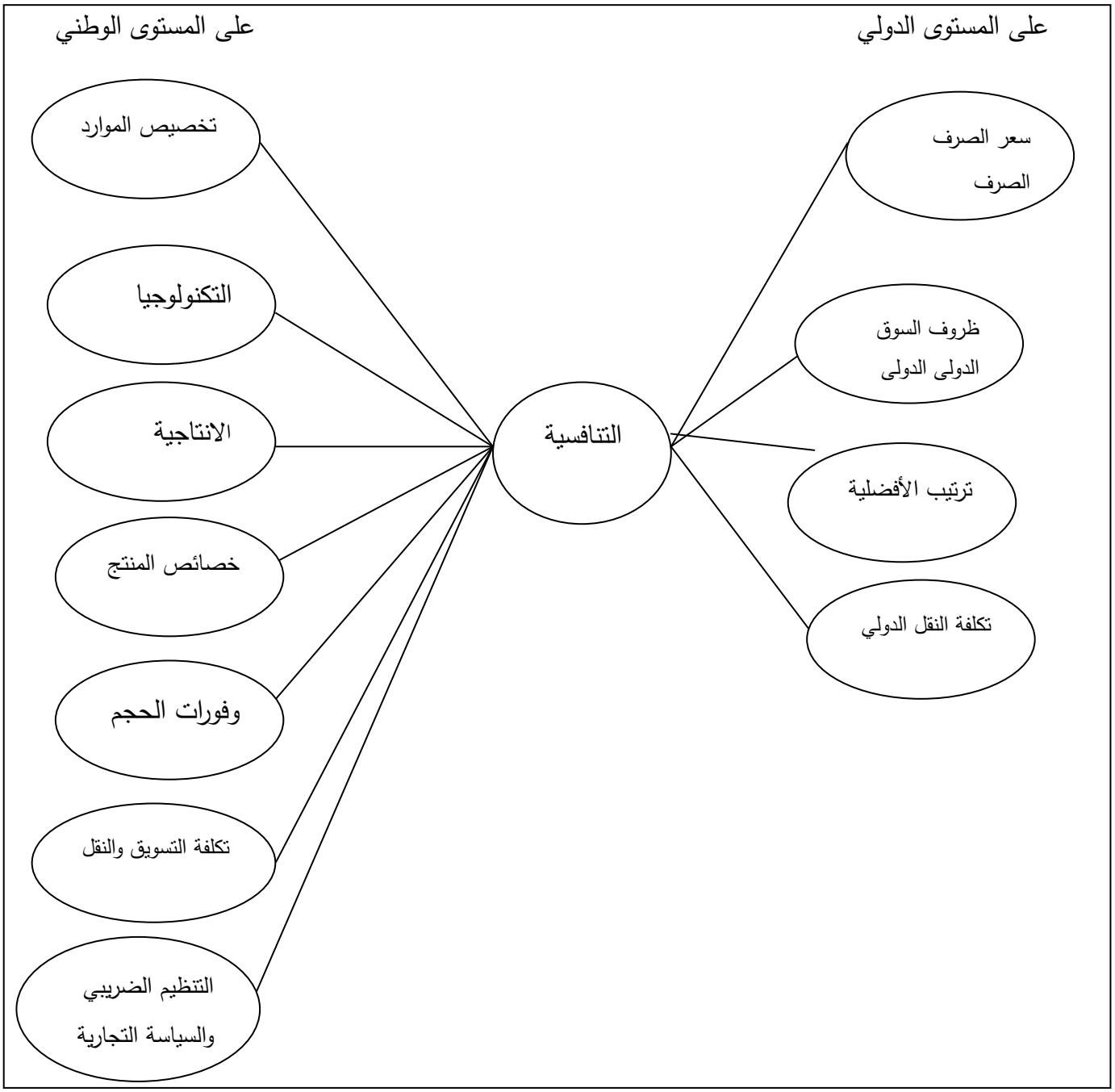

Source:L Lachaal, la compétivité: conceptions, définitions et application,cahiers ciheam,2001 ,p :31.

الفرع الثاني: الإستراتيجيات التنافسية

تعد الإستراتيجيات التنافسية من الخصائص التنافسية للمنظمات،لأن من خلالها تسعى المنظمات إلى الموائمة بين خبرتها ومواردها من جهة والفرص والتهديدات ضمن البيئة التنافسية من جهة أخرى سعيا وراء تحقيق أهدافها.

ويصف " PORTER " الإستراتيجيات التنافسية على أنها إتخاذ إجراءات هجومية أو دفاعية لخلق مركز يمكن الدفاع عنه ضمن الصناعة أو إيجاد موقع في الصناعة تستطيع من خلاله المنظمة أن تمارس نشاطاتها بين بقية المنافسين.

أولا:إستراتيجية قيادة أقل التكاليف

بمعنى أن تكون المؤسسة قادرة على تقليص تكاليفها أو تحسين إنتاجها دون تحمل أي تكاليف إضافية،وتتمتع المؤسسة التي تبنى هذه الإستراتيجية بمجال و مدى واسع من السلع والخدمات التي يجري تسويقها في أسواق متعددة ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإستثمار الأمثل للموارد، والإنتاج بمعايير مثالية، وإستخدام بدائل للموارد الأولية، والاستفادة من اقتصاديات الحجم، ويضيف إلى ما تقدم سعي هذه الإستراتجية إلى تحقيق تكلفه أقل مقارنة بالمنافسين وتختلف الدوافع التي تجعل المؤسسة تهدف إلى تحقيق تكلفة أقل ومنها منحنى الخبرة وبالتالي نجد مشترين واعين تماما للسعر[1].

ولغرض بناء إستراتيجية قيادة أقل التكاليف فإن الأمر يتطلب من المؤسسة إيجاد وإستغلال جميع مصادر تخفيض التكاليف المحتملة والتي تقود إلى كفاءة أكبر في كل نشاط.

ومن سياق التكاليف المهمة التي تحدد شكل إستراتيجية أقل التكاليف ما يأتي[2]:

- إقتصاديات الحجم.
- تأثيرات منحنى التعلم والخبرة.
- درجة التكامل العمودي.
- موقع أداء الفعالية.

[1]– سناء جواد كاظم، إستراتيجيات التنافسية ودورها في تحديد الخيار الإستراتيجي، كلية الإدارة والإقتصاد،جامعة الديوانية، 2005، ص:10.

[2]– وليد عباس جبر وآخرون، المزايا التنافسية للمنتجات في السوق العراقية، الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، ص– ص:186–187.

وتتلخص مزايا هذه الإستراتيجية بما يأتي:

- تجنب المخاطرة، الحضور السوقي القوي والإدارة المركزة.
- صنع المنافسين المحتملين خارج الصناعة من خلال قوة المؤسسة في تخفيض الأسعار.
- قدرة المؤسسة في المحافظة على زيادة الأسعار التي تحرر عن طريق المجهزين.

أما نقاط ضعف هذه الإستراتيجية فتلخص فيما يلي:

- مكانية المؤسسات المنافسة في دحر أقل التكاليف عن طريق تقليده وتقديم منتجات مماثلة أو تقديم منتجات أفضل.
- صعوبة الإحتفاظ بالسعر المعياري خاصة عندما يصبح لمنتج معروف في السوق.
- إحتمالية المبالغة في ما إذا قلت التكاليف تجعل المؤسسات مضطرة لتوسيع إستخدام موارد.

ثانيا:إستراتيجية التركيز

إن إتباع هذه الإستراتيجية يعني التركيز على مجموعة معينة من المشترين أو جزء من السوق المستهدف، بما يجعلها أكثر فاعلية وكفاءة مقارنة بالمنافسين الذين يتنافسون على نطاق واسع وبالتالي تستطيع أن تحصل على التميز وتفرد من خلال تلبية إحتياجات زبائنها أو عن طريق خفض الكلفة أو كلاهما.

ومن خلال هذه الإستراتيجية تستطيع المؤسسة أن تصمم برنامجها الترويجي و التوزيعي بما يتوافق مع خصوصية ذلك السوق المستهدف، فضلا عن تصميم المنتج لزبائنها، بما يشعرهم بمقدار إهتمام الشركة بهم وبما يميزها عن بقية الشركات المنافسة التي تنتهج التوجه الواسع في نطاق عملها وتعاملها مع المستهلكين.

ولكن بالمقابل يحدد "PORTER" بعض الأخطاء التي تقع بها البعض من المؤسسات و رجال الأعمال في تفكيرهم المحدود[1].

تتمثل الفكرة الرئيسية لهذه الإستراتيجية في إختيار مجال تنافس محدود داخل قطاع الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة ومن ثمة إستخدام مداخل الميزة التنافسية المستندة على الكلفة أو تلك التي تستهدف التميز وتركيز

[1]– ثامر البكري، الميزة التنافسية بإعتماد تحليل swot لبناء إستراتيجيات التسويق، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 09 و 10 نوفمبر 2010، ص:08.

العمل فيها، وعليها فإن أساس هذه الإستراتجية هو التخصص بطريقة لاتتمكن المؤسسات القائدة أو المتمايزة الأخرى من تحقيقها[1].

ويمكن أن نلخص مزايا و عيوب (مخاطر)هذه الإستراتجية فيما يلي[2]:

تحقق هذه الإستراتجية المزايا الآتية :

- زيادة قدرة المؤسسة للحصول على جزء من السوق مقابل المنافسين الكبار.
- تمكين المؤسسة من إستثمار جدارتها المميزة المتخصصة، أو مجموعة أصول لخلق فرص جديدة.

أما بالنسبة إلى مخاطر هذه الإستراتجية فهي:

- صعوبة وضع حدود فاصلة بين السوق ككل وبين السوق الذي تسعى المؤسسةإلى خدمته بسبب التشابه في الرغبات و الحاجات للمستهلكين.
- قد يجد المنافسين أسواق ثانوية داخل جزء سوق المستهلك يتمكن من خلاله المنافسون من كسر حاجز هذا السوق.
- صعوبة تحقيق المزج بين التوعية المتميزة وبين قيادة الكلفة التي يتطلبها جزء السوق لإختلاف متطلبات كل إستراتجية.

ثالثا:إستراتجية التمايز[3]

تمثل إستراتيجية التميز الإستراتيجية العامة الثانية التي تتبعها المؤسسة الأعمال في مجال التمييز، وبين المنتجات أو الخدمات التي تقدمها في السوق، وإختلافها عن منافسين بحيث يتم إدراكها داخل الصناعة لأنها منفردة، وتأخذ إستراتيجية التميز أشكالا عديدة منها:

- شراء مواد خام جيدة بحيث تؤثر على أداء المنتج النهائي وجودته.
- الإهتمام بالسيطرة النوعية والمواصفات.

[1]– إنتصار أحمد عبيد وجليلة عيدان حليحل، أثر تحليل كلف النوعية على أساس الأنشطة في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة بغداد،عدد47،2007، ص:246.

[2]– وليد عباس جبر وآخرون، المزايا التنافسية للمنتجات في السوق العراقية، مرجع سبق ذكره، ص:187.

[3]– ناهدة إسماعيل عبد الله، دور عمليات إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة الموصل، عدد13، 2006، ص:45.

- نظام التسليم بأقصر زمن.
- مجهودات بحث وتطوير موجهة نحو عملية الإنتاج بحيث تؤدي إلى تحسين الجودة.
- تقديم تصاميم وخصائص أفضل وتنويع تشكيلة المنتج وتقديم منتجات جديدة في زمن قصير أو اقل

من المنافسين.

إن إنتهاج إستراتيجية التمايز تسمح للمؤسسة بالمحافظة على نفسها في الصناعة، وليس عليها أن تشترك في المنافسة السعرية التي تجرى في الصناعة، وقد لاحظت بعض الدراسات أن إنتهاج تلك الإستراتيجية يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية وبالتالي زيادة الربحية وتشكل تمايز المؤسسة في النوعية عوائق وحواجز أمام الداخلين الجدد للصناعة، حيث يجعل من الصعب على الداخلين الجدد منافسة المؤسسة في السمعة التي تمتلكها المؤسسات الموجودة في السوق.

أما نقاط ضعفها فتلخص كالأتي:

- قد لاتعطى ميزة مستمرة للمؤسسة حيث يمكن تقليد المنتجات وتقديم منتجات أفضل.
- التكاليف العالية التي تتحملها المنظمات نتيجة التطوير الذي تقوم به قد يصبح نقطة ضعف حقيقية عندما يتم تقليد المنتجات بكلف أقل وتدخل البدائل في السوق.

المطلب الثالث: إنتقال من التنافسية المحلية إلى التنافسية الدولية

إن التغيرات التي يعرفها العالم في مطلع القرن الـ21 ونهاية القرن الـ20، فرضت وتفرض على المؤسسات عدم الإكتفاء بالنشاط في السوق المحلي، الذي يمكن القول أنه أصبح سوقا عالميا(عولمة الأسواق)، وهذا ما يؤدي إلى إشتداد المنافسة حتى في السوق المحلي، وإذا علمنا بأن التنافسية تقاس في البيئة التي تنشط فيها المؤسسة أي مرتبطة ببيئة معينة، لأنها تتأثر،فكلما تغير تغيرت القدرات التنافسية للمؤسسة وإحتاجت إلى تحسينها أو التزود بعوامل أخرى إضافية من أجل تعزيز مكانتها في السوق الجديد أو السوق القديم المتغير. وعليه يمكن القول بأن إنفتاح المؤسسة على السوق الأجنبي والتجارة الدولية يغير من الوضعية التنافسية للمؤسسة من خلال حالتين، السوق المحلي(الداخلي)،المؤسسات المحلية ستواجه المنافسة القادمة من بلدان أخرى، ومن جهة أخرى الأسواق الأجنبية يمكن أن تمنح للمؤسسات المحلية فرصا جديدة لتحقيق أهدافها وحثها على التدويل.

ما يجب التنويه إليه هو أن تنافسية المؤسسة في سوقها المحلي، ليست حجة وبرهانا على بقاءها تنافسية في السوق الخارجي، لأن التنافسية الأجنبية ليست انعكاسا للتنافسية المحلية، وهذا بفعل وجود ما يسمى

بأثر الإنعكاس"L ,EFFET PRIMSME"، الذي يغير من القدرات التنافسية للمؤسسات من سوق لآخر، سواء بالسلب أو بالإيجاب حسب طبيعة السوق الذي تعمل فيه المؤسسة.وفي هذا الصدد لابد أن ندرك بأن المؤسسة بإمكانها الدخول إلى الأسواق الأجنبية ليس فقط عن طريق التصدير،بل هناك تقنيات وأشكال أخرى قد تعطي[1]

للمؤسسة أكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية، مثل: الإستثمار المباشر، المقاولة من الباطن، التراخيص وعقود الترخيص، بإختيار أحد الأشكال المناسبة السلفة الذكر والتي تسمح لها بالحصول على مزايا تنافسية معتبرة أو التي تعطيها القدرة على المنافسة، وذلك طبعا بمراعاة عناصر أساسية ومهمة في عالم الأعمال وهي التكاليف، المخاطر والمردودية المتعلقة بكل شكل من الأشكال.

نخلص إلى أن الانتقال من التنافسية المحلية إلى التنافسية الدولية، سيكون له انعكاس يغير من تنافسية المؤسسات على ثلاثة مستويات وهي:

أولا:على مستوى تنافسية مزيج المؤسسة

إن تحويل المؤسسة لمنتجاتها أو خدماتها إلى الأسواق الدولية، يتطلب منها ميزات تنافسية إضافية أو مغايرة لتلك التي كانت تتمتع بها المؤسسة في السوق المحلي،وهذا بسبب تدخل مفهومين أساسين وهما:

- التحويل المادي.
- أثر عبور الحدود.

إن التحويل المادي وأثر عبور الحدود بإمكانهما إدخال عدة تشويهات على تنافسية المؤسسة وقدراتها على إحتلال مكانة مرموقة أو ربح حصص سوقية معتبرة في السوق الخارجي،وعليه يمكن تقييم التحويل المادي للميزة التنافسية بأنها مرتبطة بـ"قياس ما تبقى من كفاءات المؤسسة عندما تتخلص(تتحول)السياسة السوقية من سياقها الوطني".

الملاحظ من خلال مختلف الدراسات والأبحاث بأن الميزات التنافسية الأكثر عرضة للتشويه والتغير والتأثر هي "الميزات التنافسية ذات التمايز الأفقي"،والتي يمكن إعتبارها ميزات تنافسية خارجية على المنتج(على مواصفاته)،مثل صورة العلامة، تمايز الخدمات...،فكل هذه المؤشرات يمكن أن تكون للمؤسسة فيها قوة كبيرة في سوقها المحلي بفعل السنوات الطويلة التي مارست فيها أعمالها في هذا السوق، وبالتالي إستطاعت أن تصنع لنفسها صورة جيدة في أذهان المستهلكين بواسطة الإستثمارات الضخمة في الإشهار والاتصالات، ولكن هذه الأمور غير متوفرة في السوق الأجنبي.

[1]– فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الإقتصادية في ظل العولمة الإقتصادية حالة المؤسسات الجزائرية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية)، جامعة الجزائر،2005–2006، ص:93.

لهذا السبب عند دخول المؤسسة لأول مرة إلى السوق الأجنبي فإنها لا تتوفر على هذه المزايا التنافسية السالفة الذكر، بل تعتبر مؤسسة مجهولة من قبل الزبائن في ذلك السوق،خاصة إذا لم تكن مؤسسة معروفة عالميا، ومنه تصبح المزايا التنافسية المكتسبة في السوق المحلي غير عملية، مما يفرض على المؤسسة بذل مجهودات إضافية ومعتبرة في الإتصال والإشهار من أجل إعادة تشكيل صورتها في السوق الخارجي، مما يستدعي أموالا طائلة قد لا تستطيع المؤسسة تحملها وتوفيرها من جهة، ومن جهة أخرى قد تؤثر على سعرها بالإرتفاع فيصبح غير تنافسي، وهذا ما يشكل خطر على مستقبل المؤسسة في ظل المنافسة العالمية الشرسة.

نفس المقولة تنطبق على قنوات التوزيع التي استطاعت المؤسسة كسب ثقتها في السوق المحلي بفعل الخبرة الطويلة والتعامل المستمر معها، ولكن بالإنتقال إلى السوق الدولي سوف تحتاج في غالب الأحيان إلى موزعين أجانب قادرين على إيصال المنتج في أحسن الظروف إلى المستهلك، وهذا ما قد يعوق المؤسسة ولا تستطيع الوصول إليه.

أما "التمييز العمودي" المتعلق بمحتوى المنتج، مثل الجودة والتكنولوجيا...فهذه عوامل سهلة التحويل مقارنة بالأولى، فالمنتج إذا كان معترفا بجودته وتكنولوجيته العالية فسوف يحافظ على هذه الميزة في كل الأسواق التي يتعامل فيها، وعليه فإن "التحويل المادي"يمس بتنافسية المؤسسة في السوق الأجنبي بالتدهور والإنخفاض بفعل إختلاف مكونات البيئة التنافسية التي تنشط فيها المؤسسة بشكل واضح عند إنتقالها من السوق المحلي إلى الأسواق الأجنبية.

إضافة إلى التحويل المادي فإن عبور الحدود هو الآخر يؤثر على تنافسية المؤسسة بطريقة غير مباشرة إما بالتحسين أو بالتدهور، حسب مكونات البيئة الأجنبية ومدى قدرة المؤسسة على التكيف معه، ومن العوامل الأكثر تأثيرا و ظهورا " الحواجز على التبادلات وسعر الصرف "حيث أن هذين العاملين يؤديان إلى تحمل المؤسسة تكاليف إضافية، كالنقل، الجمارك، المقاييس...فيصل المنتج بذلك إلى السوق الأجنبي بأسعار مرتفعة، وبالتالي انخفاض تنافسيته في السوق، وقد تقلل المؤسسة من هذا التأثير من خلال انتهاجها طرقا أخرى لاقتحام الأسواق الخارجية من غير التصدير، مثل الاستثمار المباشر، الشراكة عقود التسيير، التراخيص.[1]

[1]– فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الإقتصادية في ظل العولمة الإقتصادية حالة المؤسسات الجزائرية، مرجع نفسه، ص– ص:93–95.

ثانيا:تحويل عرض التنافسية للمؤسسة[1]

في هذه الحالة يتعلق الأمر بتناول إمكانية تحويل المزايا التنافسية الوطنية إلى السوق الدولي بالإعتماد على الإختلاف الدولي لأنظمة المنافس، وهذا ما يحتم على المؤسسة ترجيح مزاياها التنافسية حسب شكل المنافسة في القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة والعناصر التي تعتمد عليها في التنافس، حيث نلاحظ أن بعض الأسواق تركز فيها المنافسة على الجودة والخدمة، والأخرى على السع، فالمؤسسة التي تبيع منتجاتها بأسعار معقولة في سوق ما وتعودت على قبول الزبائن لذلك السعر والمنتج، قد تجد صعوبة في تحويل هذه الميزة إلى الأسواق الأجنبية الأخرى التي قد يفضل زبائنها الجودة والخدمة على حساب السعر، وهذا ما يفقد المؤسسة تنافسيتها عند دخولها لهذا السوق، وهذا لا يعني أن هذه الميزة ستزول تماما ولكن ستقل فعاليتها وتأثيرها على قرارات الزبائن في تلك الأسواق.

ثالثا:على مستوى الوضعية التنافسية للمؤسسة

إضافة إلى كل هذه المعوقات والقيود التي يمكن أن تقلل من تنافسية المؤسسة عند إنتقالها للسوق الأجنبي،فإن المؤسسة ستجد أمامها نوعين من المنافسين، منافسين محليين ومنافسين أجانب، وبالتالي فإن الوضعية التنافسية للمؤسسة قد تتعرض إلى تشويهات وتتغير بالإيجاب أو بالسلب مقارنة بالسوق المحلي، وعليه فإن المزايا التنافسية التي كانت تعتمد عليها في السوق المحلي قد لا تكون كافية لمواجهة عرض المنافسين الآخرين الذين قد يلقوا قبولا أكثر من قبل الزبائن، وبالأخص المؤسسات المحلية التي قد تلقى الدعم والمساعدة من الحكومة من نواحي متعددة، وهذا ما يصعب على المؤسسات الأجنبية منافستها بالاعتماد على نفس المزايا التنافسية المستعملة سابقا في سوقها المحلي أو الأصلي، بل يتطلب الأمر تعديل عرضها التنافسي حتى يتلاءم مع متطلبات السوق الأجنبي (السوق الجديد) ومعطياته الخاصة به، علما أن هذا التأثير لا يكون دائما سلبيابل قد يكون إيجابيا في حالة كون السوق غير تنافسي إلى درجة كبيرة، كما أن الدولة قد تكون مدعمة ومحفزة للإستثمار الأجنبي، وهذا ما يعني معاملة المؤسسات الأجنبية بالمثل مع نظيراتها المحلية من حيث الضرائب والرسوم، توفير المعلومات، تسهيلات إدارية...، وكل هذا يعطي للمؤسسات نفس الحظوظ في النجاح، وما على المؤسسات سواء المحلية أو الدولية سوى إستغلال الفرص المتاحة لها بإستعمال كل ما لديها من مؤهلات وقدرات تنافسية وتكييفها مع ذلك السوق إن تطلب الأمر ذلك، حتى تكون المؤسسة قريبة من زبائنها في مختلف الجوانب التي يختار على أساسها المستهلك المنتجات.

[1]– فرحات غول، حتمية إكتساب وتطوير المزايا والإستراتيجيات التنافسية في المؤسسات التنافسية الصناعية في ظل تحديات البيئة الدولية المعاصرة، في الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 09 و10 نوفمبر 2010، ص– ص:13–14.

المبحث الثالث: دور الدول في دعم التنافسية

تولي الحكومات أهمية كبيرة في تدعيم التنافسية سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، إلا أنه في ظل المناخ الاقتصادي الجديد أخذ دور الحكومات في تدعيم التنافسية أشكالا غير تقليدية، فبدلا من التدخل المباشر المتمثل في الإجراءات الحمائية ودعم الأنشطة الإنتاجية، تحول هذا الدور إلى مساندة غير مباشرة متمثلة في تهيئة مناخ الأعمال التي تحفز إقامة الأعمال في الأسواق المحلية والعالمية وتبني الدولة لأفضل الممارسات في مجال السياسات الإقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: مدخل لدور الدولة الداعم للتنافسية[1]

إنطلاقا من تعريف التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحا في الأسواق العالمية و تحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي"، يتبين لنا مدى الإرتباط الوثيق بين التنافسية ودور الدولة في تحقيقها و نجاحها، وذلك بتشجيع الأنشطة على توليد وفورات (خارجية) إيجابية، وتحويل الأرباح من الإقتصاديات الأجنبية إلى اقتصاد محلي، ويتم ذلك عبر تقديم إعانات تنافسية لدعم البحث والتطوير في الصناعة والحد من دخول المنشآت الأجنبية إلى الأسواق المحلية.

ويمكن تجسيد دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي، بتوفيرها لبيئة أعمال ملائمة، وهذا بتطبيق سياسات إقتصادية ومالية وإجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية وتتمثل في:

- ❖ السياسات المالية والنقدية.
- ❖ سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري.
- ❖ سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية.
- ❖ ساسة إصلاح التشريعات والمؤسسات.
- ❖ أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة.
- ❖ سياسة تحديث البنية الأساسية المادية.
- ❖ تحديث الجهاز الحكومي والإداري.
- ❖ سياسة نشر وتداول المعلومات.

و قد بين "PORTER" دور الدول في تدعيم التنافسية في عمله حول المزايا التنافسية للأمم، حيث إستحدث منهج متكامل يتضمن عدة محددات تفسير الميزة التنافسية للصناعات، فأما أن تكون معوقة أو محفزة للنجاح

[1] - نوير طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص:06.

في المنافسة العالمية ، وجزء منها يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه و الجزء الآخر يقع خارج نطاق الدولة ويصعب التحكم فيه، وتتمثل هذه المحددات في :

* محددات رئيسية: شروط و نصائح الإنتاج، أوضاع الطلب وخصائصه، دور الصناعات المغذية والمكملة، المنافسة المحلية وأهداف المؤسسة.

* محددان مساعدان ومكملان: دور الصدفة أو الحظ، دور الحكومة ولسياستها المختلفة.

تتميز هذه المحددات كونها تعمل كنظام ديناميكي متكامل وتتفاعل مع بعضها البعض، بحيث يؤثر كل محدد في المحددات الأخرى، ويتأثر هو بسورة بقية المحددات، وعندما تتحقق كل هذه المحددات تتمكن الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطردة، وتنجح صناعاتها عاليما، وبالعكس عندما لا تتحقق بعض هذه المحددات أو تكون غير مدعمة ومحفزة لإستمرارية الميزة التنافسية، يؤدي تآكلها وتدهورها، فإذا لم تقم الدولة بخلق وتنمية عناصر الإنتاج لصناعة ما بالمعدلات المرغوب فيها فقد تدهور الميزة التنافسية لهذه الصناعة.

فمثلا تدهور أحد عناصر الإنتاج ألا وهو اليد العاملة يمكن أن يكون نتاج:

- تدهور المهارات المتخصصة للموارد البشرية.
- عدم الاهتمام بمراكز البحث العلمي و التكنولوجي.
- عدم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى.

يبين "PORTER" أن دور الدولة يكمن في تأثيره على المحددات الأربعة الأساسية للميزة التنافسية، وقد وضحه بالشكل التالي:

الشكل رقم(02): محددات الميزة التنافسية لبورتر.

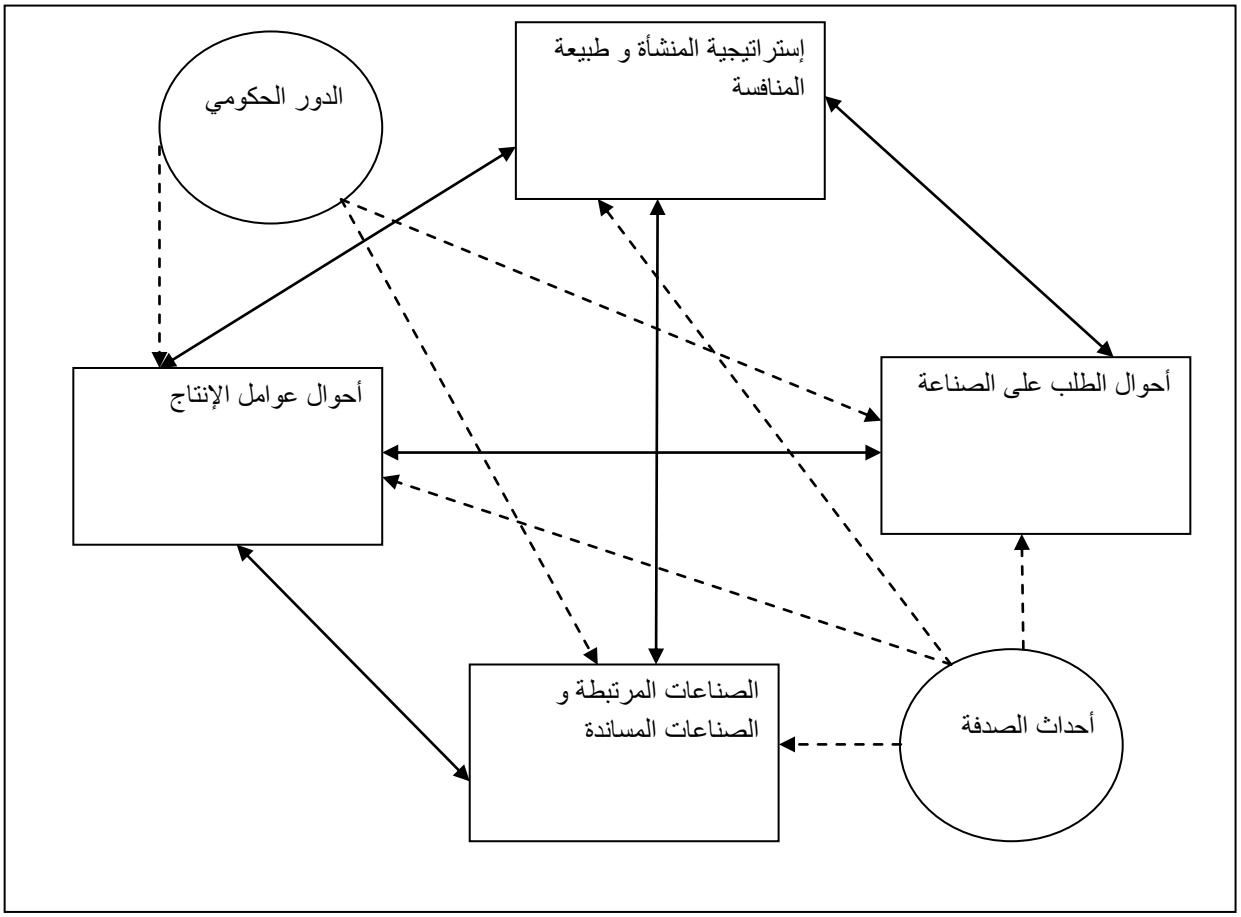

المصدر:نوير طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر ، مرجع سابق، ص:06.

يمثل الخط المتصل العلاقة بين المحددات الأربع كنظام حركي يعمل بشكل متبادل، أما الخط المنقطع فيوضح تأثير البيئة الأشمل التي تتفاعل من خلالها متغيرات أخرى.

المطلب الثاني: تنافسية الدول[1]

طرح سؤال مهم في بيئات الأعمال ألا هو "هل تتنافس الدول على نفس النحو الذي تمارسه المؤسسات؟"، فالإقتصادي الأمريكي "JEFFREY SACHS" يؤيد هذه الفكرة، حيث يرى أن التنافسية تشير إلى قدرة المؤسسات الإقتصادية للدولة وسياساتها على تحقيق النمو في ضوء الهيكل الكلي للاقتصاد العالمي، وهذا يعني أن الإقتصاد يكون منافسا عالميا إذا كانت مؤسساته وسياساته تدعم النمو الاقتصادي السريع والمطرد.

[1] – محمد الطيب دويس، براءة الإختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة ورقلة، 2004-2005، ص- ص: 27-28.

فالدول تتنافس فيما بينها من خلال السياسات والمؤسسات التي تختارها لتحفيز النمو على المدى البعيد بغرض تحسين المستوى المعيشي لأفرادها، إذا مجال المنافسة بين الدول هو مجال تحقيق النمو الاقتصادي، ويأتي لها ذلك بتطبيق:

- السياسات الجيدة.
- الأسواق المفتوحة.
- معدلات الضريبة المنخفضة.
- أسواق العمل المرنة.
- نظام سياسي مستقر.
- نظام قضائي كفئ.
- البنية الأساسية والإدارية والتكنولوجية الجيدة.

و يؤيد هذه الفكرة الإقتصادي "STRAW THARU" بقوله أن المؤسسة يقع على عاتقها تبني أحسن التقنيات التكنولوجية والإدارية للإستجابة الأولية لتحسين التنافسية، وإذا ظهر عدم قدرة المؤسسة على تحسين أدائها نظرا لمعوقات في السوق، بات من الضروري تدخل الدولة.

يتمثل دور الدولة في دعم التنافسية، فإيجاد مناخ ملائم لكي تستطيع المؤسسات تحسين أدائها، ويتجلى هذا في عدة مؤشرات ومظاهر في الحياة الإقتصادية أهمها:

1- إستقرار البيئة الإقتصادية الكلية من خلال تدني معدلات التضخم و تمويل عام ملموس، ومعدلات ضريبية تنافسية.

2- إزالة كافة المعوقات التجارية، المحافظة وتطوير أسواق عالمية مفتوحة وتنافسية.

3- تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإزالة كافة الأعباء غير الضرورية على نشاطها الإقتصادي.

4- تحرير الأسواق بغية عملها بكفاءة، وتحفيز الأفراد والمؤسسات من خلال إصلاح الضرائب المفروضة عليها.

5- ضمان بيئة مواتية للإستثمار المحلي، وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومات مثل التعليم.

ومن هنا ظهر مصطلح "السياسة التنافسية" والتي تعرف بأنها "زيادة كفاءة جانب العرض في الاقتصاد في ظل خصائص معينة لأسواق المنتجات وأسواق رأس المال، ورصيد المعرفة المستند إلى العولمة".

وحددت منظمة التنمية و التعاون الإقتصادي(D.C.E.O) أدوات السياسة التنافسية في تحفيز هياكل السوق عبر إجراء إصلاحات إقتصادية في جانب العرض وإصلاح أنظمة ممارسة السلطة و نظام الضرائب و التعليم وأنظمة البحث والتطوير، وآليات نقل التكنولوجيا والبيئة الأساسية وغيرها.

وتتمثل أهداف السياسة التنافسية في تدعيم قدرة المؤسسات الصناعية أو الدول على توليد دخول مرتفعة لعناصر الإنتاج ومستويات مرتفعة من التوظيف، لكن الإقتصادي الأمريكي "PAUL KRUGMAN" عارض فكرة تنافس الدول كتنافس المؤسسات فإذا كانت مؤسسة غير قادرة على تحسين أدائها فسوف يؤدي ذلك إلى خروجها من السوق، بخلاف ذلك فإن الدول تتنافس في القوى السياسية والعسكرية والسيادة، ويصل إلى أنه لا يوجد حد فاصل معرف بشكل جيد لمفهوم تنافسية الدول مما يجعل مفهوم تنافسية الدول مفهوم مضللا[1].

المطلب الثالث: نماذج عن القدرة التنافسية لبعض الدول

سندرج من خلال هذا المطلب أبرز الخصائص والتجارب الناجحة التي قامت بها بعض الدول وإستطاعت من خلالها رفع نموها الإقتصادي. فقد تمكنت سنغافورة من الحفاظ على المرتبة الأولى في تقرير التنافسية العالمي ولعدة سنوات متتالية، كما استطاعت إيرلندا رفع مرتبتها التنافسية من المرتبة 26 في عام 1996 إلى المرتبة 10 في عام 1999، وحققت تايوان المرتبة 4 في عام 1999، بعد أن كانت مرتبتها 9 في عام 1996، وتونس إحتلت المرتبة 2 في تقرير تنافسية دول أفريقيا بعد جزر الموريشيس.

أولا: بلد سنغافورة[2]

تعتبر سنغافورة دولة في مدينة واحدة، لا تتجاوز مساحتها 648 كلم^2، وعدد سكانها يقارب أربعة مليون نسمة، وتعتبر سنغافورة من دول جنوب شرق آسيا، فهي تستحوذ على أكثر طرق الشحن إزدحاما في العالم، وقد واجهت هذه الدولة تحديات كبيرة فور نيلها الإستقلال عام 1965، حيث أن سنغافورة كانت عشية الإستقلال تفتقر إلى المياه والموارد الطبيعية، كما أنها كانت تعاني من معدلات بطالة عالية وتعتمد على الجيش البريطاني الذي كان على وشك الرحيل.

وعلى الرغم من إقتصادها الهش، فقد إتبعت سنغافورة بشجاعة سياسات إقتصادية مفتوحة، شجعت التجارة والإستثمار. ونتيجة لذلك إرتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى حوالي 10 % حتى عام 1980، وتجاوز 7 % في جميع السنوات منذ ذلك الحين، وتعتبر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الآن

[1] – محمد الطيب دويس، براءة الإختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

2 – زيدان محمد وبريش عبد القادر، دور الحكومات في تدعيم التنافسية حالة الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمؤسسات والحكومات ، جامعة ورقلة، يومي 08و 09 مارس2005، ص:21.

من بين الأعلى في العالم، إذ أنها بلغت 32 ألف دولار أمريكي سنويا، وتحتل سنغافورة بإستمرار مرتبة متقدمة بإعتبارها إحدى الدول الأكثر قدرة على التنافس في العالم.

كما أن سنغافورة شأنها في ذلك شأن النمور الآسيوية، حيث أثبتت بوجه خاص براعة مثيرة للإعجاب في الإستفادة من حجمها الصغير، وذلك بإتباع أسلوب تدريجي في التحول الإقتصادي وإعادة صياغة السياسات كلما دعت الحاجة إلى ذلك للاستجابة للظروف الدولية السريعة التغير.

ويستند نجاح سنغافورة الملحوظ كليا على الإستثمارات والتجارة الأجنبية، وبالفعل فإن حجم التجارة السنوية لسنغافورة يبلغ حوالي 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن ذلك فإن الحصة الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة إرتفع من 18 % عام 1970 إلى 36 % من جميع مخرجات الصناعة، وما يقرب من 85 % من جميع الصادرات المصنعة، وبدلا من التخوف من الإستثمارات الأجنبية في إقتصادها، سعت سنغافورة لجذب هذه الإستثمارات إليها، وفي الواقع نجد أن الهيئات الحكومية الرئيسية المعنية بالإستراتيجية الإقتصادية، مثل مجلس التنمية الإقتصادي السنغافوري، تديرها مجالس إدارة لا تضم فقط ممثلين بارزين من القطاع الخاص في سنغافورة، بل تضم أيضا مديرين تنفيذيين لشركات أجنبية متعددة الجنسيات.وتشمل الأساليب التي أثبتت فعاليتها في التنمية الإقتصادية في سنغافورة ما يلي:

- إبراز رؤية قوية وفعالة وواقعية للقيادة تركز على النتائج وليس الشعارات.

- التركيز بشكل مكثف على هدف واحد وهو تشجيع الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية.

- التركيز القوي على التعليم.

ففي السنوات الأخيرة بدأت سنغافورة بالتركيز بشكل خاص على رعاية رأس المال الفكري وإدخال التقنيات الأكثر حداثة، وبالرغم من التنافس الشديد من بلدان آسيوية أخرى إلا أن سنغافورة تحتفظ بالريادة، فالإقتصاد القائم على المعرفة والذي يتوقع هيمنه على العالم لم ترقى بعد حتى إلى هذا التوقع الأمر الذي أدى إلى التركيز القوي على البنية التحتية والتكنولوجيا، ويشمل ذلك المتطلبات الأساسية مثل الموانئ، الطرق، المطارات، الإتصالات السلكية واللاسلكية، وتتصدر سنغافورة بلدان آسيا في إستخدام الحاسبات الإلكترونية والبريد الإلكتروني، أما فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية (عبر شبكات المعلومات)، فإن سنغافورة على وشك أن تكون الدولة الأولى في العالم التي ترتبط بشبكة الإتصالات ذات نطاق واحد من الذبذبات العريضة.

ثانيا: بلد إيرلندا[1]

1- ربحي الجديلي، التنافسية قصص نجاح، 2005، ص- ص:16-17، على الرابط : , http : // www . ao- academy. Org، 21/04/2014، 11:04.

إيرلندا بلد صغير المساحة وتعداد سكانه 36 مليون نسمة، وعانت في العقود الماضية من بطالة كبيرة وركود إقتصادي، وعرفت ظاهرة العنف والحروب الأهلية، لكنها في عقد التسعينات إستطاعت الخروج من هذه الوضعية، حيث حققت نمو اقتصادي بمعدل 8.9 % سنويا من خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى غاية 1997، وانخفضت نسبة البطالة من 16 % سنة 1993 إلى 6.6 %، وإرتفع دخل الفرد إلى حدود متوسط الدخل في بريطانيا، كل هذا كان نتاج السياسات التي طبقتها إيرلندا خلال هذه الفترة ومن أبرزها:

1. إتسمت برؤية واضحة ومحددة لتشجيع الإستثمار الأجنبي، خاصة في مجال التكنولوجيا المقدمة.
2. سعت إلى الحد من البيروقراطية ورسخت بيئة تنظيمية واضحة لتشجيع التنافس.
3. خفضت العجز في الميزانية بإتباع رقابة صارمة على الأموال العامة، وكبحت التضخم وسعت من أجل ضمان الإستقرار للإقتصاد الكلي.
4. رقعت مستوى التعليم ونوعيته والتركيز بالخصوص على البحث و التطوير الفعال وكذا المهارات الفنية العالمية.
5. توسيع العلاقات التجارية مع العالم من خلال الإنضمام إلى التكتلات الإقتصادية الجهوية (الإتحادالأوروبي) والمنظمات العالمية (منظمة التجارة الخارجية).

ثالثا: بلد تونس[1]

وتبعا لذلك أحرزت تونس حسب تصنيف المنتدى العالمي الإقتصادي"دافوس" (2007-2008) على المرتبة 32 على مستوى تطور القدرة التنافسية للبلاد والمرتبة الأولى في إفريقيا وفي المغرب العربي والمرتبة الثالثة في العالم العربي من بين 131 دولة.

تبرز تونس كبلد عربي حقق نجاحا سريعا في الأسواق الدولية، على الرغم من صغر حجمه نسبيا، وعدم توفر الموارد الطبيعية فيه، والتنافس المحموم على الساحة الدولية، وقد إجتذبت تونس التي يبلغ عدد سكانها 9 ملايين نسمة، إستثمارات أجنبية مباشرة، إزدادت من 781 مليون دولار في عام 1980 إلى 5,2مليار دولار في عام 1997. يعمل الآن في تونس حوالي 1600 شركة أجنبية أو مشروع مختلط، منها أكثر من 1300 في القطاع التصنيعي، توظف أكثر من 100 ألف شخص في القطاع التصنيعي وحده، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1990 إلى 1997حوالي 4,8%، وقد بلغ النمو في القطاع التصنيعي بوجه خاص، إذ بلغ متوسطا سنويا يزيد عن 13 % خلال الفترة 1987و1997، ويقدر النمو في قطاع السياحة بحوالي 9 % في السنة، وهو أيضا نمو جيد أما العوامل التي ساهمت في أداء تونس خلال عقد التسعينيات فقد إشتملت على ما يلي:

1- نوير طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر، مرجع سابق، ص- ص: 19-20.

1- القيادة القوية على أعلى المستويات، من خلال العمل على تحرير الاقتصاد والتجارة، تعليم، تنظيم، تمكين مجتمع الأعمال ومنح أصحاب الأعمال صلاحيات واسعة، التطلع الإيجابي إلى أصحاب المشروعات الريادية، التركيز على الإبداع والتكنولوجيات الحديثة، القدرة على المنافسة، وعلى أهمية المشاركة في الأسواق العالمية.

2- الإستقرار الإجتماعي والسياسي، حيث تعتبر تونس دولة مستقرة سياسيا قبل أحداث، وتشكل الطبقة الوسطى المزدهرة في تونس 60 % من عدد السكان إذ أن 4 من كل 5 أسر تمتلك منزلها الخاص بها و86 % من السكان تصلهم خدمات الكهرباء، وقد انخفض معدل النمو السكاني بصورة ملحوظة بحلول عام 1995 ليصل إلى 1,7 %، مما أسهم في تخفيض الضغط على القطاعات الإجتماعية وزيادة دخل الفرد في جميع أنحاء البلاد.

3- دعم التكامل العالمي حيث أن تونس عضو في منظمة التجارة العالمية، كما أنها الدولة الأولى الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، التي وقعت على إتفاقية شراكة مع السوق الأوروبية المشتركة، ومن ثم قامت بإنشاء سوق تجارة حرة تدريجيا وعلى مدى 12 سنة، ونتيجة لذلك أصبح القطاع الخاص في تونس أكثر قدرة على المنافسة.

4- البيئة التجارية المنظمة حيث تستفيد الشركات الأجنبية من إلتزام تونس بإتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تحمي المستثمرين من الإزدواج الضريبي ومن إنتهاك حقوقهم في الملكية الفكرية والصناعية، وتستفيد شركات التصدير من مناطق التجارة الحرة، كما أن تونس تسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم ومداخليهم بحرية، وعلى العموم فإن بيئة الإستثمار في تونس مستقرة وترقى إلى المعايير الدولية.

5- التحسن المستمر في الإجراءات الإدارية، أي إنشاء مجمعات إدارية يتم فيها تقديم جميع الخدمات الإدارية المتعلقة بإقامة مشروعات الأعمال والتي منها: الخدمات الجمركية، البنك المركزي، الجريدة الرسمية، البلديات، مصلحة الضرائب، سلطة البيئة وغيرها.

6- الأولوية الكبيرة التي يحظى بها التعليم حيث تنفق تونس 25 % من ميزانيتها السنوية على التعليم والتدريب، مما يشكل عاملا مهما في تحقيق النجاح، وتبلغ نسبة الإلتحاق بالمدارس 91 %، كما أن تداول خدمة الأنترنت متاح لجميع المدارس الثانوية.

7- توفر إطار قانوني متكامل في ميدان المنافسة يتماشى والإلتزامات الدولية.

8- إحراز تونس على شهادات دولية هامة على مستوى القدرة التنافسية.

9- تكثيف التعاون الدولي من أجل دعم المنافسة ومواكبة المستجدات.

10-إستعانة عديد الدول بخبراء تونسيين لوضع وتنفيذ سياسة المنافسة.

خلاصة الفصل

رغم أن معظم الإقتصاديين والهيئات الإقتصادية الدولية لم يتفقوا على تعريف موحد للتنافسية، والمؤشرات المستعملة في قياسها تدور حول معدل الدخل للفرد الواحد وكذا حجم التبادلات التجارية للدولة وتطورهما، والتي تعتبر نتيجة لمردودية المؤسسات وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية والصمود في وجه المنافسين الدوليين.

فقد أفضت التغيرات السريعة والمنافسة الشديدة في السوق المحلية والدولية إلى ضرورة تكيف المنظمات مع بيئتها الداخلية والخارجية، هذا ما أدى بالنظام الإقتصادي العالمي الجديد إلى وقوع النشاطات الإقتصادية في الحاضر تحت هاجس التنافس على الصعيد المحلي والعالمي، فقد أصبحت التنافسية مهمة بالنسبة للمؤسسات كما بالنسبة للدول، حيث أصبحت تسعى كليهما لتحسين وضعيتهما التنافسية، إذ أنه على مستوى المؤسسات قد يؤدي التنافس إلى إختفاء مؤسسات وميلاد مؤسسات أخرى تكون أكثر قدرة على المنافسة، أما على مستوى الدول فان التنافس يؤدي إلى بروز بعض الدول كقوة إقتصادية عالمية مسيطرة.

الفصل الثالث

ما مدى إنعكاسات سعر الصرف على تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (دراسة مقارنة بين الجزائر وكورياالجنوبية)

تمهيد

تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجا إليها السلطة النقدية ببلدان العالم من أجل إدارة الإقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من إختلال توازنه، فبعض الدول إتبعت سياسة تثبت سعر صرفها وربطه إلى مختلف العملات بعد تخليها عن الربط بالذهب، وبلدان أخرى فضلت تقويم سعر صرفها، وترك مسالة تحديده لعوامل العرض والطلب داخل السوق.

ومن أجل تحقيق الأهداف التنموية لسياسة الصرف، تقوم الدول بالإعتماد وإستعمال مختلف الأدوات لتحقيق الإستقرار لسعر عملتها وقيمة مركزه بين العملات الدولية.

فالأزمات المالية العالمية تؤدي معظمها إلى مشاكل نقدية عامة مما يدفع بعض الدول إلى القيام بتخفيض قيمة عملتها والبعض الآخر قام بإخضاع عمليات الصرف الخارجي للرقابة بالإضافة إلى ذلك هناك من قام بإنشاء مال موازنة الصرف.

الجزائر وبوصفها دولة نامية تسعى إلى الرفع من مستوى إقتصاد مؤسساتها وكسب مقومات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية من خلال السعي إلى إكتساب مزايا في مؤشرات تنافسية مؤسسات والتي يكون أساسها ودعائمها الحصول على تنقيط جيد، وفي هذا الصدد عملت الجزائر إلى بذل جهود لإعادة هيكلة إقتصادها لتتماشى مع التحولات الإقتصادية والسياسية التي تشهدها الساحة الدولية وتعزيز تنافسيتها الإقتصادية.

نتطرق في هذا الفصل إلى مدى إنعكاسات سعر الصرف على تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني نتكلم عن مخاطر سعر الصرف علاقاته بالتنافسية، وفي المبحث الثالث نقوم بتوضيح أثر سعر الصرف على بعض مؤشرات التنافسية (دراسة مقارنة بين الجزائر و كوريا الجنوبية).

المبحث الأول: نظام سعر الصرف الدينار الجزائري

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الإستقلال وإلى اليوم وذلك إنطلاقا من نظام الربط بالفرنك بعد الإستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973م وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في 1987م، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994م ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك إعلان ابإنتهاء نظام الصرف العائم المدار، تجري كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية، ولقد ارتأينا أن نقسم هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول والمتمثل في مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر، أما المطلب الثاني فتناولنا فيه تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.

المطلب الأول: مسار تطور سياسة الصرف في الجزائر

قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى أربعة مراحل على المحو التالي:

أولا: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة(1962 إلى 1973)[1]

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة حتى سنة 1971م مسيرا بإتفاقيات"BRETTON WOODS"، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عمليته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي لأن هذا الأخير مقيم أصلا بالذهب، فخلال هذه الفترة حددت الجزائر سعر صرف الدينار الجزائري بما يعادل 0.18 غراما من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، ففي عام 1964م هو تاريخ إنشاء العملة الوطنية، وفي عام 1969م تم تخفيض الفرنك الفرنسي ، وفي خلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي الذي يتطلب إستقرار سعر الصرف ، ورغم تطبيق المخطط الثلاثي كان من أحد الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من إستمرار العملة الوطنية في علاقتها الثنائية مع الفرنك الفرنسي حيث أصبح الدينار الجزائري الواحد يساوي 1.25 فرنكا فرنسيا ما بينسنتي 1969 و1973، حث أدى هذا الوضع إلى تدهور متواصل للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات، وهو ما ترتب عليه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الإستثمار التي إنطلقت خلال المخطط الرباعي الأول 1970الى1973م ، وبعد إنهيار نظام "BRETTON WOODS" وإقرار مبدأ تعويم سعر الصرف وعدم ربطه بالذهب،إتخذت الجزائر قرارا يقضي بتغيير تسعير الدينار الجزائري عشية إنطلاق تطبيق المخطط الرباعي الثاني 1974الى1977م، وسعى النظام الجديد إلى تحقيق هدف مزدوج يتمثل فيما يلي:

1- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط3، 2005،ص- ص: 154-156.

– توفير للمؤسسات الجزائرية خاصة الناشئة بواسطة تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية وهذا من أجل تحقيق عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المعدات المستوردة؛

– السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها في المدى الطويل دون التعرض لتخفيض سعر الصرف للمحافظة على إستقرار قيمة الدينار الجزائري؛

هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور النظام الرقابة على الصرف والتي تميزت بإتخاذ إجراءات الإقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد إعتمدت في ذلك على عدة أدواتأهمها: الحرية، النظام الحصص، الإحتكار وإبرام الإتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.

ثانيا: مرحلة الدينار بسلة من العملات (1974إلى1986)

في هذه المرحلة تم تحديد قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة مكونة من أربعة عشرة عملية، والمتمثلة في: الدولار الأمريكي، الشلينغ النمساوي، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري، اليستا الإسبانية، الليرة الإيطالية، الدولار الكندي، الكورون الدنمركي، الكورون النرويجي، الفلورين الهولندي، الكرونة السويدية، المارك الألماني، وكان الهدف من هذا النظام هو إستقرار الدينار عن أي عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، حيث منحت لكل عملية ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية[1]، وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري كالتالي:

1– حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي[2].

حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي$كما يلي:

$$\frac{(\$/J_{io})-(\$/J_{in})}{(\$/J_{in})}$$

أو

$$\frac{(\$/J_{io})-(\$/J_{in})}{(\$/J_{io})}$$

على أن تأخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين $J_{io}/$أو /$$J_{in}$ كمقام لحساب التغير النسبي ونرمز هنا:

$: الدولار الأمريكي.

[1] – شعيب بونوة وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، تلمسان ،عدد5، 2011، ص– ص، 122–123.

[2] – محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص– ص:157–158.

J_i: كل عملة من العملات الصعبة الثلاثة عشر تكون سلة الدينار الجزائري.

$J_{io}/\$$:سعر $ بالنسبة لكل عملة من العملات الأجنبية الأخرى المكونة للسلة، سنة الأساس 1974.

$J_{in}/\$$:سعر $ بالنسبة لكل عملة من العملات الأجنبية الأخرى التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري السائد يوم التسعير.

O:نسبة الأساس 1974.

N: يوم التسعير.

2- حساب المتوسط المرجح بالمتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

أي مجموع التغيرات النسبية $J_i/\$$مرجحة بالعامل a_iحيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

3- حساب سعر الصرف اليومي للدينار الجزائري.

يتم هذا الحساب يوميا وفق الطريقة التالية:

$(\$/DA)_n$:($/DA) (1+ مجموع التغيرات النسبية $J_i/\$$ مرجحة بالمعاملai) .

$(\$/DA)_n$:سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.

$(\$/DA)_o$: سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في عام 1974م (سنة الأساس).

4- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة ولنأخذ على سبيل المثال المارك الألماني.

$$DM/DA=\frac{\$/DA}{\$/DM}$$

وبهذه الطريقة نحصل على قيم الدينار الجزائري بالنسبة لجميع العملات التي تتضمنها السلة.

إن الهدف من هذا النظام الذي إتبعته الجزائر (ربط الدينار بالنسبة إلى سلة عملات) هو ضمان إستقرار الدينار، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضعية الإقتصادية والمالية، ونظرا للعوائد البترولية

المعتبرة والإمكانية المربحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام إحتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، فإن سعر صرف الدينار في ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية، وهذا ما جعل بوادر السوق السوداء (الموازي) للصرف تظهر شيئا فشيئا[1].

ثالثا: التسيير الآلي لسعر الصرف(1987الى1994)

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 وكذا تضخيم مواعيد الإستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة، تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات.

كما ساهمت الإختلالات السياسية والإقتصادية العالمية لسنوات 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الإقتصاد الإداري في ظهور آثار مباشرة على الإقتصاد الجزائري وخصوصا على الوضعية الإجتماعية مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر 1988 والتي أعطت عهد جديد لتلاشي نظام التسيير الإشتراكي، وبين هذا الوضع بكل وضوح أنه لا يمكن إعتبار هذا المشكل ظرفيا بقدر ما هو هيكلي، وهذا لعدم تمكن الإقتصاد من التصحيح والتعديل وفقا للوضعية الجديدة مما إستوجب إجراء إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الإقتصاد الوطني من حيث المضمون والتسيير والتنظيم، ويتمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الإعتبار لوظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك لن يتحقق إلا بإستعادة الدينار لقيمته الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، مما يفترض فيه إمتصاص إختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستويين، ولذلك كان لابد أن تتسع دائرة الإجراءات المتخذة لتحقيق الإستقرار في الداخل والخارج مع بقاء الهدف النهائي هو قابلية الدينار الجزائري للتحويل[2].

ولقد تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا لما يلي:

أ-الإنزلاق التدريجي: هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبته، ثم العمل به طيلة الفترة الممتدة في نهاية 1987 إلى بداية 1991، ونتج هذا الإنزلاق بسبب ضعف إحتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل التي حالت دون تحقيق البرنامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة، وخلال هذه الفترة، إنتقل معدل صرف الدينار من4.9 دج /$ في نهاية 1987 إلى 17.7دج/$ في نهاية مارس 1991،إستقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة ستة أشهر الموالية ليتم إتخاذ قرار التخفيض

[1] - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات إفريقيا، جامعة الشلف، عدد04، 2005، ص 244.

[2] - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 218.

بنسبة 22%بتاريخ 30 سبتمبر 1991، وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 22.5دج/$ وإستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994م. [1]

والجدول التالي يبين المراحل التي مر بها إنزلاق الدينار تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى غاية 1991م.

الجدول رقم (01): الإنزلاق التدريجي للدينار الجزائري من 1987الى1991

الوحدة دج/$

السنة	1987	1989	1990	1991
القيمة	4.9	5.91	10	17.7

Source :banque d'Algérie, »evolution économique et monétaire en Algérie » rapport 2001,juillet **2002,p97.**

ب- التخفيض الصريح: أرغمت السلطات العامة إنتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار بـ7.3%في مارس 1994 ثم 40.17% في أفريل من نفس السنة بعد أن بدأت الجزائر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي منذ سنة 1994 (بالإتفاق مع صندوقالنقد الدولي وذلك إلى غاية 1998 الذي كان فيه تعديل سعر الصرف من أهم الإجراءات المتخذة وذلك من أجل البحث عن التوازنات الخارجية)،على ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار للدولار، كما تم الإتفاق مع صندوق النقد الدولي على تقنية جديدة لتحديد سعر صرف الدينار مفادها أن يسمحمجلس النقد والقرض بانزلاق الدينار إلى 40 دينار للدولار، وتم الاعتماد على هذه الطريقة في بداية الثلث الأخير من سنة 1994 إلى أواخر سنة 1995م،وفي الجدول التالي يمكن أن نبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة ما بين 1989 إلى غاية 1993م. [2]

[3] - سمير آيت يحي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، الجزائر، عدد09، 2011، ص- ص، 65-66.

[1] - سمير آيت يحي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مرجع سبق ذكره، ص 66.

الجدول رقم (02): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 1989إلى1993

الوحدة :دج

السنة	1989	1990	1991	1992	1993
سعر الصرف	5.91	10	17.7	21.83	23.34

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 1994

رابعا: مرحلة تطور نظام التعويم المدار ما بعد 1994

بداية من أواخر عام 1994عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974 ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فئتين:

أ- نظام جلسات التثبيت: بداية من 01أكتوبر 1994 تظم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيا، ولكن سرعان ما أصبحت يومية. ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي)على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، الذي كان مرفقا ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالإقتصاد الوطني، وهكذا إستمر هذا النظام إلى غاية 31 ديسمبر 1995م، كما ساهمت برامج الإستقرار وتحسين مستوى الإحتياطي الصرف إلى إنشاء سوق صرف ما بين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري[1].

ب- سوق الصرف البينية: في إطار برنامج التعديل الهيكلي وإيمانا بالأهمية البالغة التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية ودورها في تأمين عمليات عرض وطلب العملات ومن ثم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، أصدر بنك الجزائر بتاريخ 23ديسمبر1995، لائحة رقم 95-08 تتضمن إنشاء سوق صرف بينية يتدخل فيها جميع البنوك والمؤسسات المالية لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي و المؤسسات المالية، وإنطلق نشاط سوق

[1]- محمد أمين بريري،مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة إتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 07، 2010، ص- ص، 36-37.

الصرف رسميا في 02 جانفي 1996م[1]وتتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية، أن تقوم بما يلي: [2]

* بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛

* بيع العملات الأجنبية المقابل للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛

* بيع وشراء العملة الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل؛

* بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية؛

إن إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة كان من شأنه السماح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة إبتداءا من جانفي 1996، وهي تعتبر الخطوة الأولى للتحولي نحو نظام تعويم الصرف والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر عام 1996[3].

شهدت الفترة ما بين 1995إلى1998 إرتفاع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه إنخفاض بحوالي 13% بين 1998الى2001، وتواصل هذا الإنخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لا سيما بعد إتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، وبين جوان وديسمبر 2003إرتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وإرتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 17.15%،وفي عام 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.37 و 93.75 بالنسبة الأورو، وفي سنة 2006 إنخفض إلى حوالي 71.15 بالنسبة للدولار و 93.75 بالنسبة الأورو، وواصل الإنخفاض بالنسبة للدولار إلى 69.36 في نهاية 2007، أما الأورو فقد إرتفع إلى 94.99 في هذه الفترة (انظر الملحق رقم(1و2)).[4]

ويظهر سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو من الفترة 2002 إلى 2011م في الجدول التالي:

---

[1] – عمار جعفري، إشكالية إختيار ونظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2012–2013، ص:103.

[2] – محمد أمين بروي،الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص– ص: 213–214.

[3] – علي بالطاهر، سياسة التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، عدد01، 2004، ص 190.

[4] – عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير في المالية الدولية)، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2011–2012، ص– ص:74–75.

الجدول رقم (03): تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو (دج/$، دج/€)

الوحدة: المليون.دج

السنوات / العملة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدولار الأمريكي	79.72	72.61	72.61	73.37	71.15	69.36	64.56	72.64	74.40	72.85
الأورو	83.45	91.26	98.95	87.01	93.75	94.99	94.86	101.29	99.19	101.21

المصدر:إعداد الطالبة بالإعتماد على: – بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر،2008، ص:18

–بنك الجزائر، النشرة الإحصائية للثلاثي الثلاثية، الجزائر، جوان 2013، ص:7.

وهكذا سمحت لنا هذه المراحل الأربعة بمعرفة سعر الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي عقبت تاريخ الإستقلال، بحيث إتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الإستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة ويعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي يتطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر،أي نظام الصرف الثابت والمرتبط بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار المرتبط بالدولار الأمريكي، نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقيم بالدولار ومنه يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعا لعاملي العرض والطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف)لتركه عند مستوى مقبول[1].

[1] – شعيب بونوة ورحيمة خياط، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 124.

المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

من خلال هذا المطلب يمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين يفصلهما قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.

الفرع الأول: نظام الرقابة على الصرف قبل قانون النقد والقرض

سنميز في هذا الموضوع أربعة مراحل وهي على النحو التالي:

أولا: نظام الرقابة على الصرف قبل قانون النقد والقرض 90-10

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الإقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وتخليص البلاد من الوصاية المضروبة عليها من طرف المستعمر، وهذا بإقامة علاقات إقتصادية أوسع مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية، إذ كرس إنتماء الجزائر إلى منظمة الفرنك الفرنسي بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19ماي1962 المتعلق بالتعاون الإقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الإستقلال، وإنتقال رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة البحرية [1]، وقد دفع الهروب المكثف لرؤوس الأموال عن طريق المصارف ضرورة الحد من الواردات من السلع والخدماتّ إلا في نطاق ما تستلزمه تنمية البلاد وبما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية، وعليه أخذت السلطات العمومية سلسلة من الإجراءات التي ترمي إلى إضفاء طابع الصرامة على الرقابة على الصرف فيما يخص العمليات التجارية والمالية مع بقية العالم، ومن بين هذه الإجراءات نظام الحصص، ويخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملة الأجنبية حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى الترخيص من قبل وزارة المالية، وبذلك أصبحت كل من الواردات والصادرات تخضع لسلسلة من إجراءات الرقابة المتمثلة خاصة في الحصول على ترخيص مسبق والحصول على وإحترام الحصص المقررة، إلى جانب الإجراءات المتمثلة في نظام الحصص، ثم إقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات الإحتكارية المسيرة مباشرة من طرف الدولة (الدواوين الوطنية) كما أسندت إدارة مختلف الإحتكارات إلى الشركات الوطنية عندما يتعلق الأمر بالسلع والخدمات التي تدخل في نشاطها[2].

[1] - محمود حميدات، مخل للتحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 172-173.

[2] - عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير في التجارة الدولية)، جامعة غرداية، 2010-2011، ص- ص: 103-104.

ثانيا: مرحلة الإحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971 إلى 1977)

تميزت هذه المرحلة بعدة خطط تنموية وانجازات، حيث أدى المخطط التنموي الأول بالسلطات العمومية إلى اتخاذ عدت إجراءات خارجية تنظيمية جديدة تتماشى والأهداف المسطرة، كما تميزت هذه المرحلة بإنشاء مكثف للإحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة بالإضافة إلى التسارع القوي في مستوى النشاط الإقتصادي [1]، ولقد جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، لا سيما فيما يخص الإستيراد وتتلخص هذه القيود أساسا فيما يلي: [2]

* إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات؛

* تفويض إدارة ومراقبة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية.

* التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال، وهذا بالعمل على النصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

نجد من بين هذه القيود الأساسية التي ميزت هذه المرحلة إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية والدعائم المالية لقانون الاستثمارات وطبيعة كل من التمويل الخارجي ولاستدانة الخارجية.

ثالثا: مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية(1978إلى1987)

في هذه الفترة تم المصادقة على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يعني إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية وذلك عبر قانون رقم 2/78 بتاريخ 11فيفري1978 الذي منح التوكيل إلى الشركات الوطنية والدواوين [3].

كما يقضي هذا القانون تأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج وكرس كذلك القانون الخاص بالسوق العمومية على العلاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية طابع الاستقلالية في إطار المبادلات الدولية مما أعطى دفعا قويا لتوحيد نصوص الصرف، كما دعمت هذه النصوص بعقود متعددة السنوات واتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأجنبية قصد حماية البلاد من كل التأثيرات السلبية التي تنتج عن العلاقات

[1] سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر1963-2006،مرجع سبق ذكره، ص: 99.

[2] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 175-176.

[3] سليمان شيباني، مرجع سبق ذكره ، ص: 99.

القائمة في مجال التجارة الخارجية، وقد سمح هذا الإطار للأشخاص المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر وتستفيد هذه الحسابات من المكافآت على أرصدتها بالإضافة إلى التنازل لفائدة الشركات الاقتصادية المختلط في قطاع السياحة بنسبة 20% من الإيرادات بالعملة الصعبة المحققة في أنشطتها، أما الواردات والصادرات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع، فقد تم إعفاؤها من إجراءات التجارة الخارجية [1].

أعطى النظام الجديد للمصارف والقرض دورا أكثر أهمية للمصارف التجارية والبنك المركزي في الإستعادة التدريجية لمجالاتها في مجال الصرف، فأصبحت بمقتضى ذلك تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية، وفي هذا الإطار أسندت مهمة التشريع والتنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلى البنك المركزي الجزائري.

رابعا: إستقلالية المؤسسات العمومية (1988الى1995)[2]

لقد صدرت في هذه المرحلة العديد من النصوص و التشريعات التنظيمية الرامية إلى توفير شروط إستغلالية للمؤسسات العمومية الإقتصادية وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها بالإضافة إلى المشاركة الفعلية للمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي للبلاد، فقد رفعت القيود التي كانت عائقا أمام المؤسسات في تحقيق عملياتها مع الخارج فأصبحت بذلك مسؤولة عن الإلتزامات التي تربطها بالخارج في إطار نشاطها الإقتصادي، ونظرا للقيود المالية الخارجية تم إخضاع المؤسسات الوطنية الجزائرية إلى نظام آخر للرقابة والمتمثل في الموازنات بالعملات الأجنبية، يجري تصحيح هذه الموازنات التي هي أصلا متعددة السنوات مراعاة لإحتياجات كل مؤسسة والمتوفرة أو المرتقب من العملات الأجنبية، وبهذا تم إلغاء الترخيص الإجمالي للإستيراد الذي كان معمولا به.

أدى هذا التطور في الإطار التنظيمي للصرف إلى تكريس دور البنك المركزي ودور المصارف التجارية وعليه فان الرقابة على الصرف لم تعد من صلاحية وزارة مالية فحسب بل تقتسم هذه الصلاحيات مع البنك المركزي.

عرفت هذه الإصلاحات في هذه الفترة تسارعا معتبرا مما حال دون تطبيق بعض النصوص القانونية المرتبطة أساسا بالتعليمات التطبيقية، ليأتي قانون 90-10 لينص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف وجعلها من إختصاص البنك المركزي، فأصبح مبدأ الرقابة على الصرف بعد صدور قانون 90-10 قائما على

[1] عمار جعفري، إشكالية إختيار نظلم الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

[2] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 178.

مبدأ حرية المعاملات، مما إستدعى إعداد مجموعة من التنظيمات من طرف البنك المركزي تهدف في مجملها إلى التخفيف من الكيفية التي تقوم عليها الرقابة على الصرف وتحرير العديد من العمليات.

الفرع الثاني: نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10

قدمت السلطات العمومية الجزائرية للبنك المركزي وظيفتين أساسيتين هما[1]:

الرقابة على الصرف وتعديل الإقتصاد، وقد شرع البنك المركزي منذ 1990م في تدخله وذلك بالإعتماد على أدوات تخص كافة المجالات خصوصا عمليات الإستيراد والتصدير والإستثمارات الأجنبية في الجزائر، الإستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الأجنبية والعمليات الجارية الأخرى.

كما تم تمكين المتعاملين الإقتصاديين من إنجاز جميع عمليات التجارة الخارجية التي تتعلق بالسلع والخدمات وهذا عن طريق بنك وسط معتمد وتجدر الإشارة هنا إلى أن توظيف العملية التجارية بين المتعامل الجزائري والمتعامل الأجنبي لن يكون مقبولا إلا بعد تأكد المصرفي من أن الشروط الفنية والتنظيمية قد تم إستيفاؤها [*].

للمتعامل الإقتصادي حق الاستئناف أمام بنك الجزائر فيما يخص كل نزاع في هذا المحال، وكما يمكن لعملية التسديد المالي في أي عملة تجارية أن تتم نقدا أو لأجل محددا مسبقا ففي حالة التسديد لأجل يستطيع المتعامل الاقتصادي الإحتياط ضد مخاطر الصرف وهذا بالإلتزام مع مصرفه بشراء عملة أجنبية لتغطية المدفوعات الخارجية[**]،وقد تميزت النصوص التنظيمية التي سبقت 1999م في الصرامة فيما يتعلق بالإستثمارات خاصة عدم قبول مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية إلا مع المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية، وعلى هذا الأساس سمح الإستثمار الأجنبي في الجزائر لغرض تمويل نشاطات إقتصادية الغير مخصصة للدولة وهيئتها.

بالإضافة إلى هذا نجد أن دور الرقابة الذي يمارسه مجلس النقد والقرض على العمليات الإستثمارية هو دور مطلق، حيث بإمكانه أن يمنح الترخيص أو يرفضه، وهذا بالنسبة للإستثمار الأجنبي في الجزائر أو إستثمار للمقيمين في الخارج، إلا انه بمجرد حصول المستثمرين على الاعتماد تصبح عملية إعادة التصدير وتحويل رؤوس الأموال وكل ما يلزمها عملية مضمونة.

إن حرية المبادرة التي إستفادت منها الأعوان الإقتصاديون منذ الشروع في الإصلاحات الإقتصادية والمتطلبات الجديدة للمتعاملين الإقتصاديين، وإحترام الجزائر لشروط صندوق النقد الدولي بإعتبارها عضو من

[1]- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 181.

[*]- انظر: النظام رقم 92-09 المؤرخ في 22-03-1992 والمتعلق بالرقابة على اصرف.

[**]- أنظر النظام رقم 92-09 المؤرخ في 22-03-1992 والمعلق بالرقابة على الصرف.

أعضائه أدى بالسلطات العمومية إلى إعداد وتطبيق سياسة إقتصادية جديدة هذا من جهة ومن جهة أخرى إلى تعميق وتحرير التجارة الخارجية والصرف.

في هذا الصدد نجد أن السلطات العمومية حرصت على تخصيص الموارد بعقلانية وعلى التحكم في التضخم بغرض إستقرار قيمة الدينار كما حاولت التخفيض من الفوارق التي يعاني منها الدينار الجزائري بتقريب قيمته الرسمية من قيمته الحقيقية.

كما أن تخصيص الموارد من العملات الأجنبية أخذ الأولويات التالية: (***)

- إستيراد المنتجات المخصصة للحفاظ على تنمية إنتاج المحروقات والإيرادات الناتجة عن تصديرها؛

- إستيراد المنتجات لتلبية الحاجيات الأساسية؛

- إستيراد المواد والخدمات اللازمة لصيانة أداة الإنتاج؛

- إستيراد المجلات اللازمة لدعم الأنشطة المصدرة.

كما قامت السلطات العمومية بتحضير الإجراءات المحفزة والمنشطة للصادرات من غير المحروقات وتنويعها حتى يتسنى للمنتجين والمتعاملين الإقتصاديين تغطية كافة إحتياجاتهم من العملات الصعبة أو على الأقل شطرا هاما منها بفضل صادراتها، إلا أنه ترك الإختيار في مجال الإستثمارات المباشرة أو الشركات المختلطة مع الأطراف الجزائرية سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص[1].

**- التعليمة رقم 625 الصادرة عن وزارة الإقتصاد بتاريخ 01-08-1992.

[1]- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 186-191.

المبحث الثاني: مراحل ظهور خطر سعر الصرف وعلاقته بتنافسية المؤسسات

قمنا بتقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب والمتمثلة فيما يلي:

المطلب الأول:مراحل ظهور خطر الصرف وطرق قياسه

قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مراحل ظهور خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة

تمر وتخضع العمليات التي تقوم بها المؤسسة على المستوى الخارجي لمجوعة من المحطات والإجراءات، والتي تجعل المؤسسة عرضة لعدة صعوبات ومخاطر ذات طبيعة مختلفة وبدون الحديث عن المخاطر النوعية غير القابلة للقياس كتلك المرتبطة بالسلع وترتيبات الشحن والنقل وتوفر قطع الغيار ووجود خدمات ما بعد البيع، فإن خطر الصرف يدرج ضمن المتغيرات الكمية وتدخل المؤسسة في خطر الصرف كمخطر كامن منذ تقديم عرضها ومرورا بإنجاز الطلبية إلى غاية الفوترة والشكل التالي يوضح ذلك[1].

[1]- السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها حالة مؤسسة الملح ببسكرة،(رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية)،جامعة الحاج لخضر بباتنة،2005-2006 ، ص: 74.

الشكل رقم (03): مراحل ظهور خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة

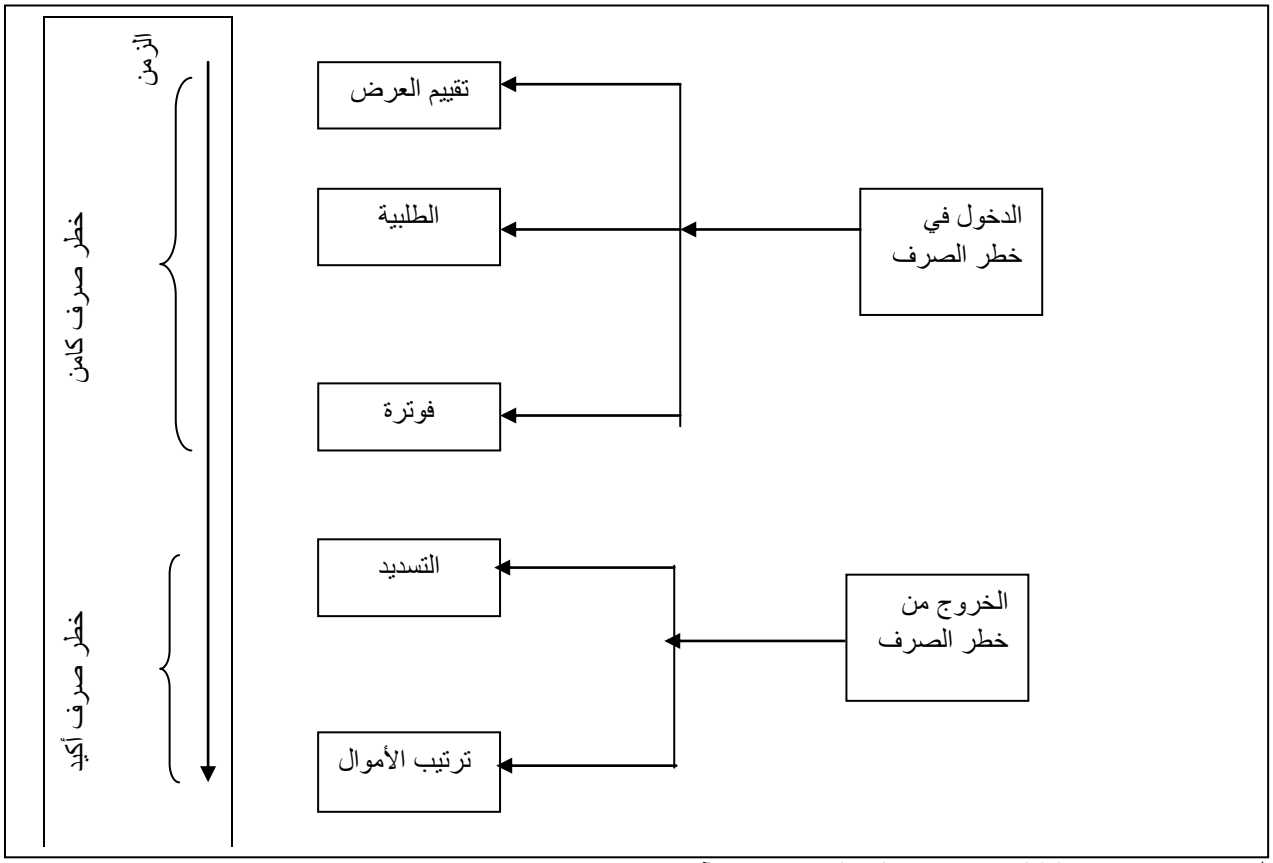

المصدر: من إعداد الطالبةبالإعتماد على:السعيد عناني،آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مرجع سبق ذكره، ص:74.

يلاحظ أن مرحلة الدخول في خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة تظم خطوات التفاوض والإتفاق حول الأسعار،الكمية والجودة ..إلخ،وبالتالي على أساس العرض المقدم يتم إبرام العقد وتدخل العملية مرحلة التجسيد على أرض الواقع، وفي هذه المراحل الأولى يكمن خطر الصرف، فهو خطر كامن وموجود مع مرحلة العرض ومرحلة التنفيذ الطلبية ثم تليها مرحلة إعداد الفاتورة للمستورد، عندما تتم التسوية يتم معها التأكد من التعرض لخسائر متعلقة بتقلب سعر الصرف وهذا ما يجعل تسمية خطر الصرف في المحطات الأخيرة بالخطر الأكيد والذي يتطلب ترتيب وتنظيم حالة ووضعية الصرف بالنسبة للمؤسسة.

الفرع الثاني: قياس مخاطر سعر الصرفّ

قبل قيام المؤسسة بتسيير خطر الصرف المتوقع ومحاولة تدنئته، فإن المؤسسة تقوم بحساب وضعيتها من الصرف المتعلقة بالعملية التجارية أو المالية التي تجربها.

أولا: تعريف وضعية الصرف[1]

تعرف بأنها وثيقة محاسبية لجرد مجموعة مخاطر الصرف في المؤسسة ما (أو المستثمرة ما)، وإستخراج الرصيد بين مختلف الإلتزامات والحقوق للعملات الأجنبية، يحسب بالنسبة لكل عملية وبالنسبة لكل تاريخ، ومن ثمة يتعرف على كيفية تسيير المخاطر الناجمة عنها.

يمكن حساب وضعية الصرف لعملة ما في تاريخ معين بالعلاقة التالية :

وضعية الصرف = وضعية الصرف الخزينة بالعملة الصعبة (السيولة المتوفرة بالعملة الصعبة في ذلك التاريخ)+ مجموع الأموال المراد تحصيلها بالعملة الصعبة – مجموع الأموال المراد تسديدها بالعملة الصعبة.

وهنا يمكن التفريق بين الحالات التالية:

* وضعية الصرف طويلة عندما تكون الحقوق بالعملات الأخرى تفوق الديون بهذه العملات لنفس تاريخ الاستحقاق (الوضعية ﴾o).

* وضعية الصرف قصيرة عندما تكون الحقوق أقل من الديون بهذه العملات عند نفس تاريخ الاستحقاق (الوضعية﴿0).

* وضعية الصرف معدومة عندما تكون الحقوق بالعملات الأخرى تساوي الديون بهذه العملات عند نفس تاريخ الاستحقاق (الوضعية =O).

إن خطر الصرف الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة هو ليس نفسه إذا كانت وضعية الصرف مغلفة أو مفتوحة ويكون ذلك كمايلي في الجدول التالي:

[1] – شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2009، ص: 31.

الجدول رقم(04): وضعية الصرف بالنسبة للمؤسسة

الحالة / الوضعية	حالة المؤسسة
الوضعية المغلقة	في هذه الحالة المؤسسة ليست معرضة لخطر صرف وحقوقها من العملات الأخرى تغطي ديونها من هذه العملات عند تاريخ إستحقاق محدد.
الوضعية طويلة	المؤسسة معرضة لخطر إنخفاض أسعار الصرف النقدي المستقبلي، إذا حدث هذا الإنخفاض في تاريخ الإستحقاقات فسوف يترجم ذلك بتحصيل مبلغ أقل بالعملة الوطنية وهذا في حالة المؤسسة مصدرة.
الوضعية قصيرة	هنا المؤسسة معرصة لخطر إرتفاع أسعار الصرف النقدية المستقبلية، وإذا حدث الإرتفاع في تاريخ الإستحقاق، فسوف يترجم ذلك بدفع مبلغ أكبر بالعملةالوطنية في حالة المؤسسة المستوردة

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على:شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص:31.

ثانيا: محددات وضعية الصرف

بناء على ما سبق، يمكننا إستخلاص أن أهمية وضعية صرف المؤسسة تتحد تبعا لثلاثة عوامل هي: [1]

أ- **عملية الفوترة:** تحدد الوضعية الطويلة في حالة العملات الأجنبية القوية-بمعنى التي يرتقب ارتفاع قيمتها- يعكس وضعية مريحة بالنسبة للمؤسسة، وبناء على ذلك سيتم إتخاذ القرار السليم لمواجهة الخطر الناجم عن هذه الوضعية.

أما وضعية الصرف القصيرة، فستمثل هي الأخرى، وضعية مريحة بالنسبة للمؤسسة إذا كانت تخص عملات يرتقب إنخفاضها.

ومن هذا المنطلق، يشجع البعض أهمية التنوع في عملات الفوترة بدافع أن إرتفاع بعضها سيعمل على التخفيف من إنخفاض بعضها الآخر، ولكن يجب أن نراعي أن لا يكون هذا التنويع على حساب تحكم المؤسسة في وضعيتها، ليس فقط من ناحية حساب تحكم المؤسسة في وضعيتها، وليس فقط من ناحية حسابها وإنشائها، بل ما يهم هو متابعتها لأنها العملة الأهم.

[1] - آمال بعلي، المؤسسة الإقتصادية في مواجهة خطر الصرف دراسة حالة المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بعين سمارة، (رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية)، جامعة منتوري بقسنطينة، 2001-2002، ص- ص: 67-68.

ب- العملة المرجعية وعملة الحساب: مما لا شك فيه أن العملة المرجعية هي العملة التي يعتمد عليها في التسجيل المحاسبي، وهي عادة العملة الوطنية، ولهذا فإن تحديد وضعية الصرف في مثل هذه الحالة، سيكون كما رأينا سابقا بالعملة الأجنبية فقط ولكن الأمرين يكونان متماثلين، في حالة بعض المنتجات الأولية أو السلع التي يتحدد سعرها عالميان والتي تتطلب معاملة خاصة، في الحالة التي تختلف فيها عملة الفوترة عن عملة الحساب، هذه المعاملة الخاصة تقتضي بمتابعة تطور الخطر المرتبط بعملية الفوترة، وكذلك تطور أسعار هذه المنتجات على المستوى العالمي، حتى نستطيع فصل تأثير كل منها على المؤسسية.

جـ- آجال التسديد: كقاعدة عامة فإن خطر الصرف سيكون أهم، كلما كان أجل التسديد أكبر ولكن أهمية هذا الأجل ستقل، إذا كانت المؤسسة في وضعية تسمح لها بموازنة أجزاء من وضعيتها بعملة ما بأجزاء أخرى – مقاصة- من نفس العملة، طالما أن الأخطار المتعلقة بهذه الأجزاء تظل متناظرة، كأن تكون للمؤسسة ديونا على الغير تستحق السداد بعد أربعة أشهر، ويكون لموردها دين عليها بعد أربعة أشهر من نفس المبلغ، وهذان الجزءان سيغطيان بعضهما ، ومن هنا تظهر أهمية إجراء التقييم الإجمالي، بغرض الوصول إلى الوضعية الصافية والتي ستكون متابعتها أسهل.

ثالثا: التمثيل المصفوفاتي لوضعيات مخاطر الصرف[1]

يكمن تحديد وقياس خطر الصرف عن طريق تمثيله بمصفوفة تعكس وضعيات الصرف من خلال حساب الأرباح والخسائر التي تتبع حالة تغيير أسعار الصرف، حيث نبين في عمود المصفوفة اتجاه التغيير الخاص بوضعية الصرف بالعملة الوطنية، كنتيجة لتغيرات أسعار الصرف إلى ارتفاع في السطر الأول أو الانخفاض في السطر الثاني، ويكون التمثيل في الشكل التالي:

[1] – منية خرباش، أثر مخطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

الشكل رقم(04): وضعيات مخاطر الصرف

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: منية خرباش، أثر مخطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص:48.

المطلب الثاني: مخاطر سعر الصرف المتعلقة بتنافسية المؤسسة[1]

تتأثر المؤسسة بمخاطر تمس الوضعية التنافسية لمنتجاتها نتيجة تقلب معدل الصرف الحقيقي باعتباره مؤشرا وثيق بالتنافسية، حيث تصبح منتجات المؤسسة مرتفعة أو منخفضة بالنسبة لزبائنها في الخارج وهذا يؤثر على الصادرات، كذلك فإن تقلب سعر الصرف يؤثر في منتجات المؤسسة عن طريق تأثيره على الواردات، فإرتفاع تكلفة الواردات نتيجة الصرف وعلى الخصوص بالنسبة للمنتجات التي تعتمد على قطع الغيار المستوردة وعلى مواد أولية لا يوفرها السوق المحلي يحدث آثارا مباشرة على سعر تكلفة المنتج وبالتالي فقدان مساحات من السوق.

ولتوضيح الوضع التنافسي تقوم مؤسسة أوروبية "GRAINDOR" بتصدير إلى مؤسسة أمريكية "GOODMORNING" 30000 لتر من زيت عباد الشمس بسعر 500EUR لكل 100 لتر مع سعر صرف 1EUR=1USD ويعتبر هذا الوضع جيد مقارنة بالمؤسسة "FOODY" لجنوب إفريقيا المنافسة في هذا المجال، والتي تسعر كل 1000 لتر بـ 520EUR، وسوف يلاحظ من خلال الجدول كيف أن إنخفاض أو إرتفاع معدل الصرف يؤثر على تنافسية منتوج المؤسسة الأوروبية"GRAINDOR".

1−السعيدعناني،أثار تقلبات سعرالصرف وتدابير المؤسسة الإقتصادية لمواجهتها،مرجع سبق ذكره، ص− ص:68−69.

الجدول رقم (05): الإرتباط بين الوضع التنافسي وتقلبات سعر الصرف

1EUR = 0.91Usd انخفاض اليورو بالنسبة للدولار	كانت 1000 لتر= 1000 دولار فأصبحت تساوي 910 دولار نتيجة انخفاض الاورو مقارنة بالدولار وهو أثر إيجابي على الوضعية التنافسية للمؤسسة، أيأن أسعار واردات الزيت أصبحت منخفضة بالدولار من ذي قبل بالنسبة لزبائن "GRAINDOR"
1EUR = 1.1Usd **إرتفاع الأورو**	أصبحت 1000 لتر زيت = 1100دولار وهذا يؤثر سلبا على الوضعية التنافسيةأفضل للمؤسسة"GRAINDOR " ارتفاع أسعار الزيت، وتكون مؤسسة جنوب إفريقيا "FOODY في وضع تنافسي

المصدر: السعيد عناني، أثارتقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الإقتصادية لمواجهتها، مرجع سبق ذكره، ص:69.

تحتاج عملية إنتاج الزيت على قيام مؤسسة ""GRAINDOR " إستيراد مواد زراعية تتمثل في حبوب عباد الشمس"GRAINES DE ROURNESOL "، من مورد أمريكي مؤسسة "BUTERFLY بسعر 1000 دولار للطن من الحبوب، وبمعدل الصرف 1EUR=1USDوسوف نلاحظ تأثير تقلب الصرف من خلال الواردات.

جدول رقم (06): تحركات الصرف وتأثر المؤسسة من كل وضعية

1EUR =0.91Usd إنخفاض الأورو مقارنة بالدولار	01 طن من الحبوب أصبح يساوي 910 أورو إنخفاض أسعار الواردات معبر عنها بالأورو بالنسبة للمؤسسة الأوروبية نتيجة إرتفاع الأورو وضع مناسب للمؤسسة"GRAINDOS" .
1 EUR= 1.1 USD إرتفاع الأورو	01 طن من الحبوب أصبح يساوي 1100 اورو إرتفاع أسعار المادة الأولية معبر عنها بالأورو بالنسبة للمؤسسة الأوروبية GRAINDOS " وضع غير مناسب لها.

المصدر: السعيد عناني،أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الإقتصادية لمواجهتها، مرجع نفسه، ص:69.

في المدى القصير إرتفاع العملة المحلية يقلص حجم الصادرات نتيجة فقدان التنافسية وخاصة بالنسبة للمؤسسة التي تعتمد على التصدير، بالنسبة للمؤسسة التي تعتمد على إستيراد جزء كبير من المواد الأولية تستفيد من إنخفاض تكلفة مدخلاتها، ولذلك يمكن القول أن إرتفاع العملة المحلية ينجر عنه تقليص مداخيل إستغلال وتراجع رقم الأعمال وتقليص تكاليف الإستغلال ويكون الأثر النهائي عبارة عن محصلة مقارنة ما فقدته المؤسسة من رقم أعمالها المتعلق بالتصدير، وما إستفادت منه نتيجة إنخفاض تكاليف الإنتاج.

أما فيما يخص إنخفاض العملة المحلية فتتجه المبيعات نحو الإرتفاع نتيجة إكتساب قدرة تنافسية أفضل، وترتفع أسعار الواردات (مواد أولية، قطع غيار) والتي تؤثر سلبا على المؤسسة. وخطر الصرف النهائي عبارة عن محصلة المقارنة بين زيادة رقم الأعمال المرتبط بالتصدير وما تتحمله المؤسسة من تكاليف إضافية

ناجمة عن إنخفاض العملة النهائية وهذا يؤكد صحة الحقيقة التي نفادها أن إنخفاض قيمة العمة المحلية ما هو إلا الوجه الآخر لإرتفاع العملة الأجنبية أما في المدى الطويل والمتوسط تكون ردة فعل أغلب المؤسسات نتيجة إنخفاض قيمة العملة المحلية وإرتفاع التكاليف إلى رفع أسعار منتجاتها، وفي الغالب فإن تخفيض قيمة العملة المحلية سياسة مقصودة من طرف الدولة لتغطية عجز ميزان المدفوعات أو لتشجيع صناعة معينة.

المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بمؤشرات قياس التنافسية[1]

يمكن الإستعانة بمنهج الإستيعاب"APSORPTION" في تفسير أثر سعر الصرف على الدخل حيث يركز هذاالنموذج على الميزان التجاري (سوق السلع) ويهمل كلا من سوق النقد وتدفقات رأس المال، وهو بذلك يتشابه مع منهج المرونات، ويعتبر منهج الاستيعاب منهجا للتحليل الاقتصادي العام القائم على الأفكار الكنزية.

- ✓ **فرضيات النموذج:**يستند منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض الأساسية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:
- ❖ إستبعاد كافة عناصر ميزان رؤوس الأموال من التحليل فقط على بنود الميزان التجاري في ميزان المدفوعات.
- ❖ الإنتاج التجاري هو المصدر الوحيد للصادرات.
- ❖ افتراض ثبات أسعار السلع والأجور النقدية وسعر الفائدة.
- ❖ افتراض ثبات نفقات العملة الإنتاجية.
- ❖ افتراض توفر قدر كاف من إحتياطات الصرف لدى الدولة.

وفي هذا الإطار من الإفتراضات بدأ "ALEXANDRE"تحليله لمنهج المبيعات بإستخدام مبادئ التحليل الكينزي.

- ✓ **الصياغة الرياضية لمنهج الإستيعاب**

في هذا الصدد يبدأ منهج الاستيعاب بالمطابقة الكينزية للدخل القومي

حيث: $Y=C+I+G+(X-M)$ ⟶ **(1)**

Y: الدخل القومي

C: الإستهلاك

I: الإستثمار

G: الإنفاق الحكومي

1 –الحبيب زواوي،سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية حالة الجزائر، الملتقى الدوليا لرابع حول:المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعةالشلف، يومي 09-10نوفمبر 2010، ص- ص:13-14.

X: الصادرات

M: الواردات

بإفتراض عدم وجود واردات (M) نجد أن الدخل الوطني يعادل الإنفاق على السلع المنتجة محليا ("DOMESTIQUE"D)، وهو ما تعبر عنه المعادلة رقم (2) التالية:

$$Y=C_d+I_d+G_d+X \longrightarrow (2)$$

حيث توضح المعادلة رقم (2) الدخل الوطني يتكون من السلع التي تستنتج وتستوعب (استهلاك + استثمارات + إنفاق) محليا($D_d+I_d+G_d$)، مضافا عليها الصادرات (X) ويقصد بالإستيعاب المحلي (A_d) الإنفاق على السلع المنتجة محليا ويعبر عنه بالمعادلة رقم(3) التالية:

$$A_d=C_d+I_d+G_d \longrightarrow (3)$$

وبالتالي فإن:

$$Y_d=A_d+Ex \longrightarrow (4)$$

أما الاستيعاب الكلي (A) فهو يشتمل على الإستيعاب المحلي(A_d) مضاف إليها الواردات (M)، ويعبر عن الإستيعاب الكلي بالمعادلة رقم (5) التالية:

$$A=A_d+X \longrightarrow (5)$$

$$A_d=A-M \longrightarrow (6)$$

ومن ثم فإن:

$$Y=A+x+M \longrightarrow (7)$$

وبتعويض معادلة رقم:

ومن ثم يمكن الحصول على المعادلة الأساسية في منهج الاستيعاب

$$Y-A=X-M \longrightarrow (8)$$

تعكس المعادلة (8)حقائق أساسية في منهج الاستيعاب، فإذا كان(A) أكبر من (Y) بمقدار معين فإن(M) يجب أن تفوق(X) بنفس المقدار، والعكس إذا كانت (Y) أكبر من (A) فإن(X) يجب أن تفوق (M) بنفس المقدار.

ويمكن تحديد رصيد ميزان التجارة(B)من معادلة رقم(8) بأنه الفرق بين الدخل الوطني والاستيعاب الكلي بمعنى:

$$B= (Y-A) \longrightarrow (9)$$

ومنه نصل إلى أن B هو دالة في الفرق بين Yو Bأي :

$$B=F(Y-A) \longrightarrow (10)$$

وتعكس المعادلة (10) إمكانية تحقيق حالات ثلاثة هي:

* الأولى: إذا كان الدخل الوطني اكبر من الاستيعاب ($Y\rangle A$)، فإن رصيد الميزان التجاري سوف يكون موجبا ($B\rangle 0$)، بمعنى وجود فائض في الميزان التجاري.

* الثانية: إذا كان الدخل الوطني أقل من الاستيعاب الوطني ($Y<A$)، فإن رصيد الميزان التجاري سوف يكون سالبا($B<O$)، بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري.

* الثالثة: إذا كان الدخل الوطني يساوي الاستيعاب الكلي($Y=A$)، فإن رصيد الميزان التجاري يساوي صفر($B=0$) ، بمعنى الميزان التجاري يشهد حالة التوازن.

يسجل الميزان التجاري عجزا في الحالة الثانية، تخفيض سعر صرف العملة يؤدي إلى سلسلتين من الآثار: آثار على الدخل وآثار على الامتصاص، والدمج بين هذه الآثار يسمح بقياس الأثر الإجمالي لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، وبالتالي يمكن صياغة التغيير في رصيد الميزان التجاري على الشكل التالي:

من أجل إظهار أثر تخفيض سعر العملة على الدخل الوطني، ميز"ALEXANDRE" بين أثرين هما أثر الموارد المعطلة أي الإستخدام غير الكامل للموارد وأثر شروط التجارة. $\Delta B=\Delta Y-\Delta A$

- ✓ **اثر الإستخدام غير الكامل للموارد:** إن الدراسة النظرية لتخفيض العملة تستنتج أن هذه الأخيرة تؤدي إلى تفعيل النشاط الإقتصادي، فإرتفاع أسعار السلع الأجنبية يؤدي إلى إرتفاع الطلب على السلع المحلية بمعنى إرتفاع الصادرات الذي يؤثر بدوره في تحسين مستوى الدخل الوطني، مما يجبر الدولة على البحث عن الطاقات الكامنة وإستعمال الموارد المعطلة غير المستغلة في عملية الإنتاج لإستيعاب الطلب الأجنبي.

يعتبرإستعمال هذه الموارد بمثابة زيادة في مستوى الدخل والتشغيل في قطاع التصدير، وسرعان ما تتوسع رقعة الزيادة إلى القطاعات الأخرى والصناعات المحلية الأخرى المكملة لقطاع التصدير،وذلك طبقا لمضاعف التجارة الخارجية لكن من المعلوم أن هذه الزيادة لا يمكن أن ينتج عنها تدفقا حقيقيا FLUXREEL.

إلا إذا كان هناك استخدام غير كامل لعناصر الإنتاج، في هذه الفرضية الأخيرة وحتى يتحسس رصيد الميزان التجاري، يقتضي أن يكون الميل الحدي للإمتصاص (عبارة عن مجموع الميول الحدية لكل من الإستهلاك، الاستثمار والإنفاق الحكومي)أقل من الواحد، في ظل هذه الشروط، فإن تخفيض سعر الصرف يسمح بتحسين إستخدام الموارد بزيادة الدخل الوطني و بإرتفاع رصيد الميزان التجاري.

وبذلك فإن تخفيض قيمة العملة تعيد رسم كل من التوازن الداخلي والخارجي، على العكس إذا كان الميل الحدي للإمتصاص أكبر من الواحد وبقي مضاعف التجارة الخارجية إيجابيا، فإن تخفيض قيمة العملة يسمح أيضا بزيادة إستخدام عناصر الإنتاج و زيادة الدخل الوطني على حد سواء، لكنه ينذر بزيادة العجز الخارجي وذلك حسب مضاعفات التجارة الخارجية.

- ✓ **أثر شروط التجارة:**وتعرف أيضا بشروط التبادل ، حيث وفقا لـ "ALEXANDRE" فان عملية تخفيض سعر الصرف تؤدي إلى تدهور حدي في معدلات التبادل،الذي يترتب علينا تدنيا في الدخل الوطني وأثر إيجابياعلى الميزان التجاري إذا كان الميل للإستيعاب أكبر من الواحد،أيأن أثر حدي التبادل سيحسن من الميزان التجاري،أماإذا كان الميل الحدي للإستيعاب أقل من الواحد فهذا يعني أن الرصيد سوف يتدهور.

إندمج هذين النموذجين من الآثار يسمح بتحديد ما إذا كان للآثار الداخلية "EFFETS-REVENU "أثرا إيجابيا على الميزان التجاري.

- إذا كان الميل الحدي للإستيعاب أقل من الواحد فهذا يعني أن هناك ميلا لإعادة التوازن عندما يكون أثر الموارد المعطلة أعلى من أار شروط التجارة،أما في الحالة المعاكسة فلا يوجد ميل نحو إعادة التوازن؛
- إذا كان الميل الحدي للاستيعاب اكبر من الواحد فهذا يعني أن هناك ميلا لإعادة التوازن عندما يكون اثر الموارد المعطلة اقل من اثر شروط التجارة، أما في الحالة المعاكسة فلا يوجد ميل نحو إعادة التوازن؛

كما تجدر الإشارة إلى اثر التخفيض في جلب الاستثمار الأجنبي، و هذا نظرا لفوارق معدلات الفائدة في سعر صرف العملات مما يعد مصدرا لا يستهان به في تحقيق قيمة إضافية من طرف غير المقيمين.
فعلى الرغم من إختلاف النماذج في توصيف الإقتصاد، فالمتعارف عليه أن عملية التخفيض تنتهي إلى نتيجة واحدة وهي إرتفاع الدخل.

في الأخير أجريت دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على مؤشرات قياس التنافسية، وتم تصنيف المتغيرات إلى قسمين، تضمن القسم الأول المتغيرات المستقلة، إذ تم حصر المتغيرات المستقلة في متغير سعر الصرف كمحدد خارجي للتنافسية، أما المتغيرات التابعة فكانت على النحو التالي:

- الناتج المحلي الخام(PTB) كمؤشر للتنافسية وتطور الجهاز الانتاجي المحلي
- TCR: سعر الصرف الاسمي
- PTB: الناتج المحلي الخام

من خلال الدراسة القياسية للعلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الخام الذي(معدل النمو)كمؤشر للتنافسية، استخلص بالنسبة إلى للجزائر للفترة ما بين 1970-2006م، أن سعر الصرف الاسمي للدينار(TCR) يفسر تطور سعر معدل النمو (PIB) بنسبة 20.72%.

ومنه يمكن القول أن سعر الصرف أثر على معدل النمو خلال الفترة 1970-2006م بنسبة20.72 %.

المبحث الثالث: أثر سعر الصرف على بعض مؤشرات التنافسية (دراسة مقارنة بين الجزائر وكوريا الجنوبية)

المطلب الأول: واقع مؤشر التنافسية الإجمالي للجزائر مقارنة بدول مقارنة

أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الإقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية تتسم بالعولمة وإنفتاح الإقتصاديات وتحرير الأسواق، ويدمج مفهوم التنافسية بين إعتبارات المديين القصير والبعيد، لذلك فإن محددات التنافسية يجب أن تقسم بدورها أيضا إلى محددات أنية قصيرة المدى ومحددات كامنة طويلة المدى. والشكل التالي يبين هيكل المؤشر الإجمالي للتنافسية.

الشكل رقم (05): هيكل المؤشر الإجمالي للتنافسية

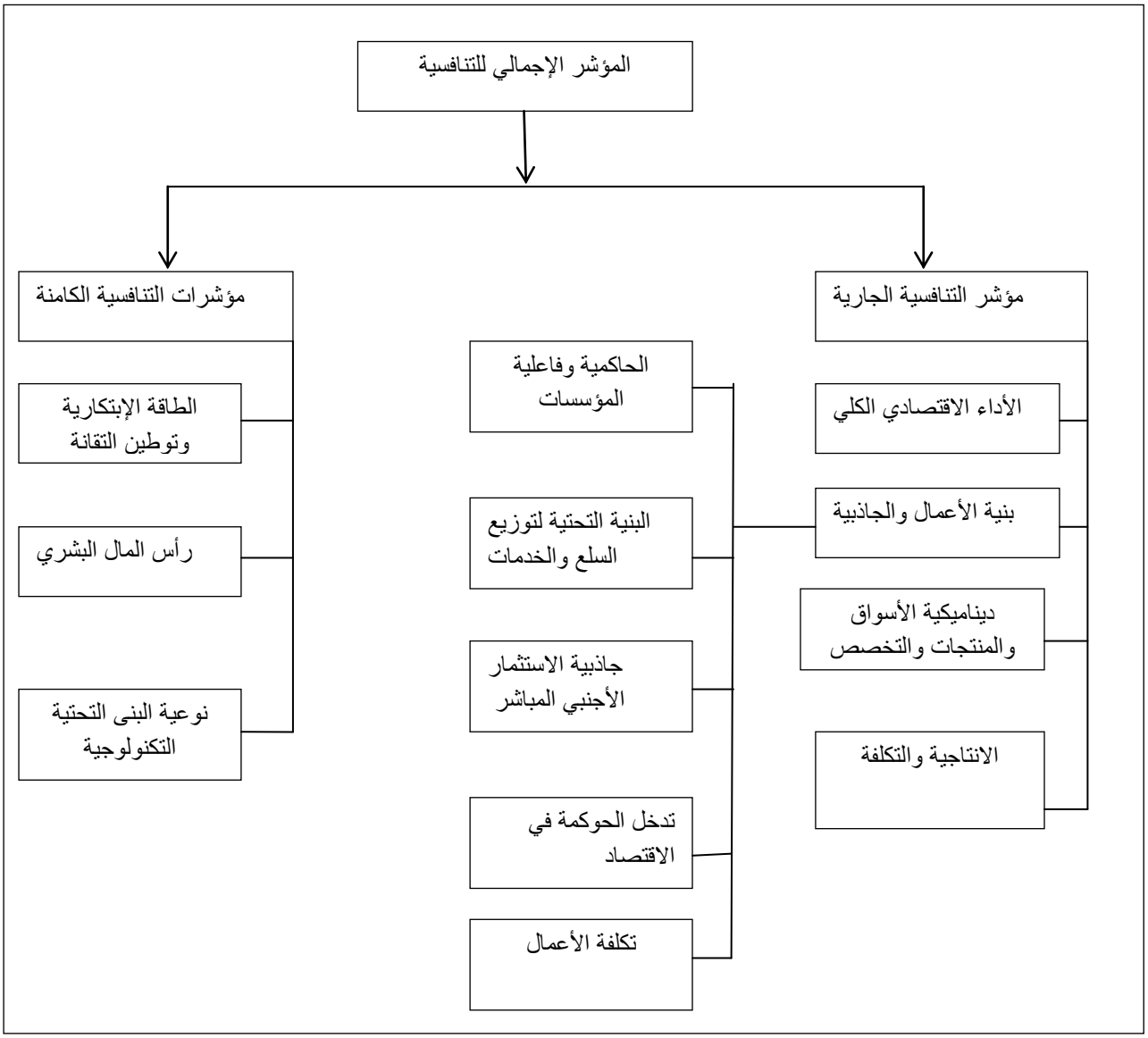

المصدر: رياض بن الجليلي، سياسات تطوير القدرة التنافسية في المنطقة العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص:04.

في الشكل السابق وضحنا فيه أهم مؤشرات التنافسية (مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة)، وكلا المؤشرين مكون من مؤشرات فرعية أو عوامل أساسية، مكونة بدورها من مؤشرات أولية.

الفرع الأول: مؤشر التنافسية الجارية

يركز على الداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل بنية الأسواق، مناخ الأعمال، عمليات الشركات إستراتيجياتها[1].

ومن خلال الجدول التالي سنبين تطور مؤشر التنافسية الجارية للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية خلال السنوات 2003،2006 ، 2009و2012 (أنظر الملاحق رقم (03، 04، 05، 06)).

جدول رقم (07): تطور مؤشر التنافسية الجارية للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

السنة / الدولة	2003	2006	2009	2012
الجزائر	0.43	0.28	0.21	0.39
كوريا الجنوبية	0.68	1.00	0.80	0.62

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

-المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2003، ص: 29.

-المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2006، ص: 04.

-المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2009، ص:14.

-المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2012، ص:28.

[1]- رياض بن جليلي، سياسات تطوير القدرة التنافسية في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 3.

المنحنى رقم (01): يبين تطور مؤشر التنافسية الجارية للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

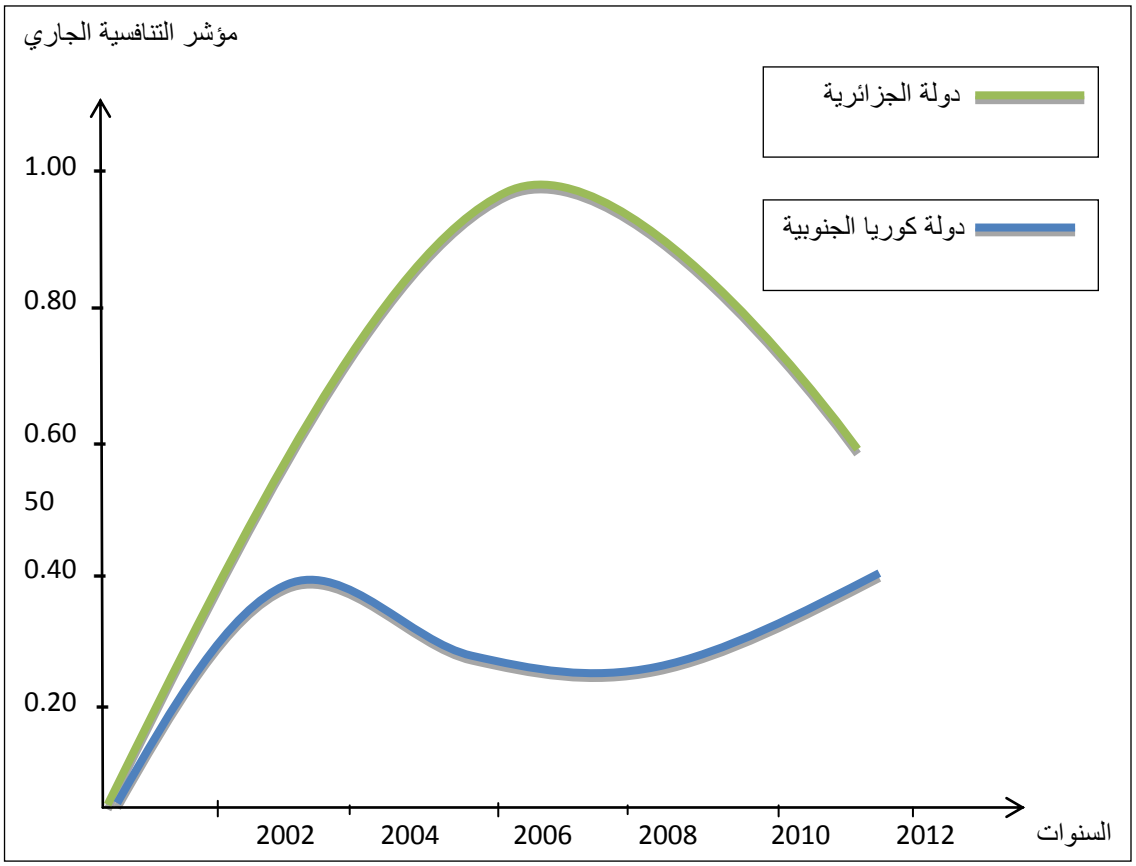

المصدر: من عداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (07).

من خلال المنحنى يظهر مؤشر التنافسية الجاري للجزائر بعيد كل البعد عن مؤشر التنافسية الجاري لكوريا، وقد يعود ذلك إلى أثر تفاوت الدخل، تدهور الإنتاجية وتراجع الإستثمار... وهذا يدل على ضعف التنافسية الجزائرية وتنافسية مؤسساتها.

الفرع الثاني: مؤشرات التنافسية الكامنة

تعني القدرات بعيدة الأثر والتي تضمن إستدامة هذه القدرة، ومن ثم إستدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية خاصة إذا إقترنت سياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف[1].

و نبين من خلال الجدول التالي تطور مؤشر التنافسية الكامنة في الجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية(أنظر الملاحق رقم (07، 08، 09، 10)).

الجدول رقم (08): تطور مؤشر التنافسية الكامنة للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

السنة / الدولة	2003	2006	2009	2012
الجزائر	0.30	0.22	0.36	0.33
كوريا الجنوبية	0.72	1.00	100	0.74

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

-تقرير التنافسية العربية، 2003، مرجع سبق ذكره، ص:29 .

-تقرير التنافسية العربية، 2006، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

- تقرير التنافسية العربية، 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

-تقرير التنافسية العربية ، 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[1]- رياض بن جليلي:سياسات تطوير القدرة التنافسية في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 3.

المنحنى رقم (02): يبين تطور مؤشر التنافسية الكامنة للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

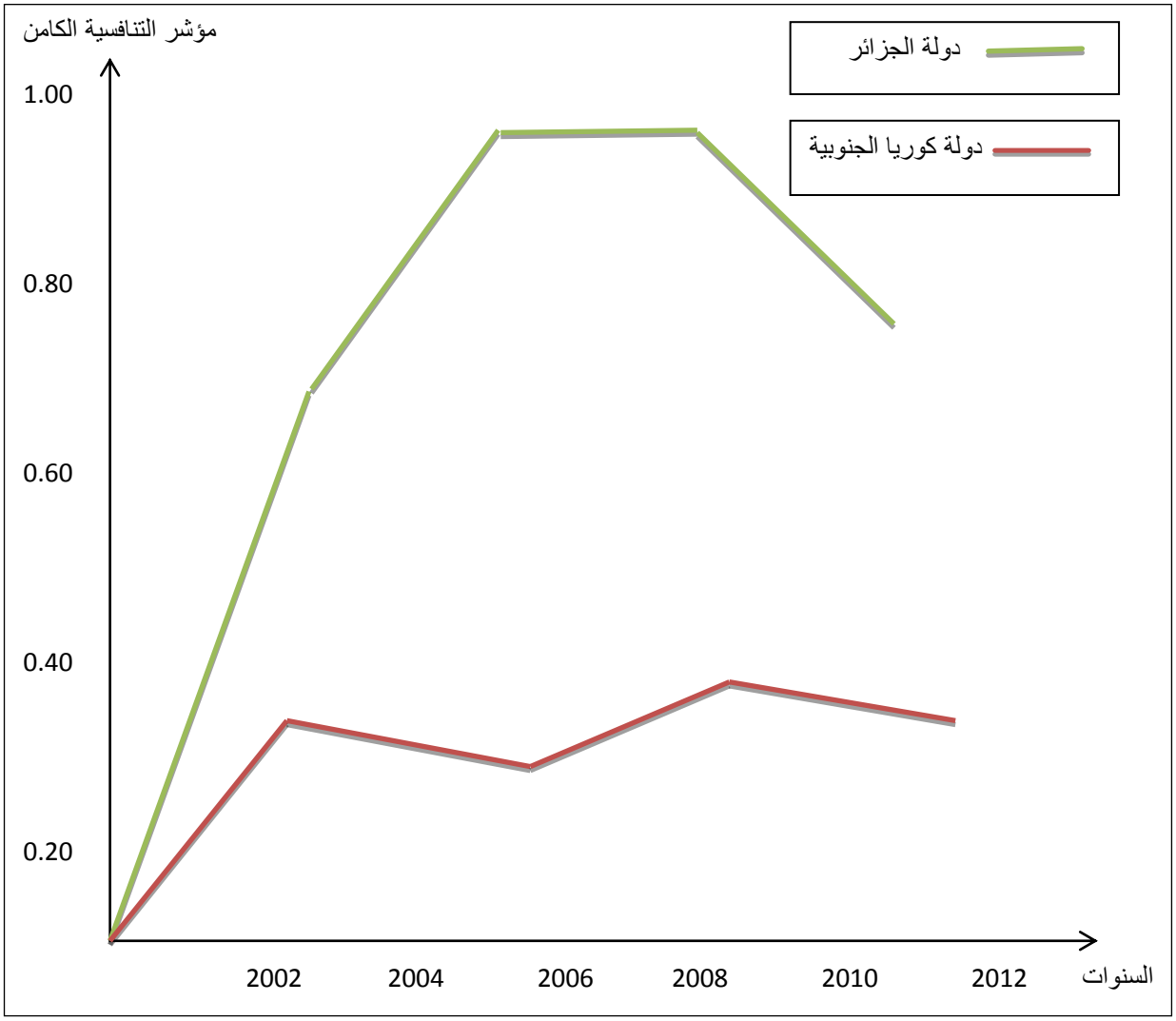

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (08).

نلاحظ من خلال المنحنى أن مؤشر التنافسية الكامن للجزائر ضعيف وبعيد جدا مقارنة بمؤشر كوريا الجنوبية، فالجزائر تحتاج مجهود معتبر من مكونات التنافسية الكامنة لتحقيق تقدم في مؤسساتها.

المطلب الثاني: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية مقارنة بدولة المقارنة

الفرع الأول: ترتيب الجزائر ضمن التنافسية العربية مقارنة بكوريا الجنوبية

يبين تقرير التنافسية العربية خلال السنوات 2003، 2006، 2009، 2012 أن الأقطار العربية ذات الدخل المرتفع إستطاعت أن تحقق مراتب مرموقة من حيث تنافسيتها الكامنة، وهذا ما يؤهلها إلى تحسن الفجوة الأكبر في تنافسينها الجارية ولا سيما من خلال النهوض بالإنتاجية والكفاءة، في حين نجد أن الأقطار العربية الأقل دخلا تدهور في تنافسيتها بمكونيها الجاري والكامن (أنظر الملاحق رقم(03، 04، 05، 06))

الجدول رقم (09): مؤشر التنافسية العربية بكوريا الجنوبية

	2003		2006		2009		2012	
الترتيب	البلد	المؤشر الاجمالي للتنافسية	البلد	المؤشر الاجمالي للتنافسية	البلد	المؤسر الاجمالي للتنافسية	البلد	المؤشر الإجمالي للتنافسية
1	كوريا الجنوبية	0,70	كوريا الجنوبية	1,00	كوريا الجنوبية	0,89	كوريا الجنوبية	1,00
2	البحرين	0,55	قطر	0,67	قطر	0,64	البحرين	0,53
3	الإمارات	0,53	الإمارات	0,67	البحرين	0,64	الإمارات	0,52
4	الكويت	0,50	البحرين	0,51	الكويت	0,62	السعودية	0,47
5	قطر	0,48	الكويت	0,42	السعودية	0,54	قطر	0,47
6	الأردن	0,43	الأردن	0,41	الأردن	0,51	الكويت	0,46
7	السعودية	0,42	عمان	0,41	الإمارات	0,50	تونس	0,45
8	تونس	0,42	تونس	0,41	تونس	0,37	عمان	0,43
9	لبنان	0,40	السعودية	0,33	عمان	0,36	الأردن	0,42
10	عمان	0,40	المغرب	0,28	مصر	0,31	لبنان	0,39
11	الجزائر	37; 0	لبنان	0,27	لبنان	0,28	الجزائر	0,36
12	المغرب	0,37	مصر	0,27	المغرب	0,26	مصر	0,36
13	سوريا	0,34	سوريا	0,26	الجزائر	0,22	سوريا	0,34
14	مصر	0,34	الجزائر	0,20	سوريا	0,10	المغرب	0,34
15	اليمن	0,28	السودان	0,13	اليمن	0,02	السودان	0,27
16	موريتانيا	0,26	اليمن	0,03	السودان	0,01	موريتانيا	0,26
17	السودان	0,23	موريتانيا	0,00	موريتانيا	0,00	اليمن	0,25
متوسط الدول العربية		0,39		0,33		0,34		0,39
متوسط دولة مقارنة		0,41		0,36		0,37		0,43

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

- تقرير التنافسية العربية: 2003، مرجع سبق ذكره، ص: 29.
- تقرير التنافسية العربية: 2006، مرجع سبق ذكره، ص: 04.
- تقرير التنافسية العربية: 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 14.
- تقرير التنافسية العربية: 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

يبين الجدول أعلاه قيم المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية مقارنة بدولة كوريا الجنوبية، إذ تحتل كوريا الجنوبية الصدارة في الترتيب الإجمالي لمؤشر التنافسية، إذ سجلت خلال السنوات 2003،2006،2009و 2012 نقاط تتراوح بين (0,70 إلى 1نقطة)، فإذا قارنها بالجزائر نلاحظ أن هذه الأخيرة وخلال نفس السنوات السابقة سجلت نقاط تتراوح ما بين (0,20 إلى0,36 نقطة) مما يدل على ضعف كبير في مؤشر التنافسية الجاري والكامن بصفة عامة، حيث إحتلت مراتب ما بين 11و14 من أصل 16 دولة عربية، كما يبين الجدول أن معظم الدول العربية الأخرى والمتمثلة في الدول الخليجية مثلا سجلت نقاط تتراوح ما بين (0,64 إلى0,41)، على سبيل المثال أخذت البحرين الترتيب الأول عربيا عام 2003 بقيمة 0,55 نقطة، قطر 0,87 نقطة عام2006 و 2009 على التوالي، مرة أخرى وفي عام 2012 سجلت البحرين 0,53 نقطة عام 2012.

وبقية الدول الأخرى مثل اليمن، موريتانيا والسودان تحصلوا على أقل من 0,28 يظهر هذا التوزيع من الوهلة إرتباطها بين المستوى الإجمالي للتنافسية ومستوى الدخل، هذا يدل على وجود فجوة كبيرة في مؤشرات الإجمالية للتنافسية الخاصة بهذه الدول.

الفرع الثاني: ترتيب الجزائر ضمن التنافسية العالمية بدول مقارنة

شمل مؤشر التنافسية العالمية للعام 2012 و2013 على 144 دولة، وإحتلت سويسرا المركز الأول عالميا في حين جاءت كوريا الجنوبية في المركز التاسع عشر وفي المركز الأخير بوروندي، وضم التقرير 13 دولة عربية تصدرت قطر ترتيب الدول العربية، والتنافسية الإقتصادية للجزائر إحتلت الرتبة 110 من أصل 144 دولة وجاءت في الترتيب الأخير اليمن 14 عالميا.

وكشف تقرير التنافسية العالمية لسنة 2013-2014 عن تقدم الجزائر بـ 10 مراتب بالمقارنة مع السنة الماضية حيث إحتلت هذه السنة المرتبة 100 من مجموع 148 موضوع الدراسة، في حين إحتلت "كوريا الجنوبية" على المركز 25 صاعدة بـ 6 مراتب مقارنة بالعام الماضي، وتصدرت الصدارة سويسرا في المركز الأول، وفي الأخير تشاد في المرتبة 148.(انظر الملاحق رقم(07، 08، 09))

الجدول رقم (10): ترتيب الجزائر ضمن التنافسية العالمية

الدولة	ترتيب 2012-2013	ترتيب 2013-2014	التغير	
سويسرا	1	1	-	-
سنغافورة	2	2	-	-
فنلندا	3	3	-	-
السويد	4	6	2	↖
هولندا	5	8	3	↖
قطر	11	13	2	↖
السعودية	18	20	2	↖
كوريا الجنوبية	19	25	6	↖
فرنسا	21	23	2	↖
عمان	32	33	1	↖
البحرين	35	43	8	↖
الهند	59	60	1	↖
البينين	89	130	41	↖
غانا	103	114	11	↖
الجزائر	110	100	10	↘
نيجيريا	115	120	5	↖
إثيوبيا	121	127	6	↖
باكستان	124	133	9	↖
تشاد	139	148	9	↖
اليمن	140	145	5	↖
بوروندي	141	146	5	↖

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

-the global competitiveness report,2012-2013, pp:14-15.

-the global competitiveness report,2013-2014,pp:16-17.

- the Africa competitiveness report ,2012 -2013, pp:35-36.

بالنسبة للجزائر تأتي هذه النتيجة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية التي لم تتاثر بها الجزائر، وهو الأمر الذي مكنها من تحسين وضعها، وعلى الرغم أن العوامل المؤثرة على أداء الأعمال مثل انتشار الفساد وتظم العمل المقيد لقطاع الأعمال...

المطلب الثالث: دراسة مقارنة لمؤشر تنافسية المؤسسات الجزائرية مع كوريا الجنوبية

إمتلاك دولة لترتيب تنافسية يزيد أو ينقص تنافسية قطاعاتها، حيث تحسن هذه الأخيرة يؤدي بها إلى تنافسية عالمية لمؤسساتها وهذا مايعطيها تنقيط جيد ضمن مؤشر التنافسية العربية، وإمتلاك الدولة لمراتب متقدمة.

الفرع الأول: مؤشر الأداء الإقتصادي الكلي

تلعب السياسات الإقتصادية الكلية الرشيدة دورا مهما وأساسيا في دعم التنافسية للإقتصاد الوطني بما تهيئه من مناخ صحي لعمل القطاع الخاص وما توفره من طمأنينة وإستقرار إقتصادي لحفز المستثمر المحلي والأجنبي، وكذلك نظرا لإرتباط أدواتها بشكل مباشر، على غرار سعر الفائدة والصرف ومعدلات الضريبة بعناصر التكلفة ومن ثم التنافسية.

وتتمثل أهم أهداف سياسات الإقتصاد الكلية في دفع النمو، خفض التضخم ، تثبيت الأسعار... وتتمثل أهم وسائلها في أدوات السياسة المالية والنقدية وسعر الصرف ولتقييم مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق أهدافها يستخدم الإقتصاديون العديد من المؤشرات التي تسعى في مجملها لعكس صورة عامة عن الأداء الكلي للإقتصاد وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين عدد من مؤشرات الأداء الإقتصادي الكلي أهمها مؤشرات النمو والإستثمار، مؤشرات الإستقرار الإقتصادي، مؤشرات القطاع المصرفي وأسواق المال ومؤشرات العولمة والإندماج، ولأهمية هذه المؤشرات في تقييم صحة المناخ الإستثماري وعكس جودة السياسات الإقتصادية فإنها أصبحت تشكل أحد المكونات الأساسية في حساب مؤشرات التنافسية للمؤسسات الإقتصادية [1]

وبالنسبة لمؤشر الأداء الإقتصادي سوف نركز دراستنا هذه على أهم المؤشرات الفرعية التي تتأثر بسعر الصرف(انظر الملاحق رقم (10، 11، 12،13)) كما هو مبين في الجدول التالي :

[1]– تقرير التنافسية العربية، 2003، مرجع سبق ذكره، ص:35.

الجدول رقم (11): تطور بعض المؤشرات الفرعية للأداء الإقتصادي الكلي للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

البيان	2003		2006		2009		2012	
	الجزائر	كوريا ج	الجزائر	كوريا ج	الجزائر	كوريا ج	الجزائر	كوريا ج
معدل التضخم	0.82	0.90	0.72	0.66	0.88	0.88	0.81	0.88
إستقرار أسعارالصرف	0.76	0.87	0.80	0.74	0.95	0.00	0.98	0.00
معدل تخفيض العملة	0.32	0.14	0.28	0.33	0.52	0.19	0.40	0.89

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على

- تقرير التنافسية العربية، 2003، مرجع سبق ذكره، ص:40.
- تقرير التنافسية العربية، 2006، مرجع سبق ذكره، ص:24.
- تقرير التنافسية العربية، 2009، مرجع سبق ذكره، ص:31.
- تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سبق ذكره، ص:33.

أولا: معدل التضخم

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه هناك تذبذب في معدلات التضخم بالنسبة للجزائر، حيث شهدت سنة 2003 مقارنة بسنة 2006 إنخفاض في قيمة المؤشر لمعدل التضخم والمقدر بـ:0.10 نقطة، ليعرف إرتفاع مرة أخرى سنة 2009 مقارنة بسنة 2006 في قيمة المؤشر بـ:0.16 نقطة، وخلال 2012 شهد إنخفاض مقارنة بسنة 2009 والمقدر بـ:0.07 نقطة، ومقارنة بكوريا الجنوبية عرفت هي الأخرى إرتفاعا في قيمة المؤشر ففي سنة 2003 كانت القيمة كبيرة والمقدرة بـ:0.90 نقطة مقارنة بسنة 2006 التي شهدت إنخفاضا مقارنة بسنة 2003 قدره :0.24 نقطة، ليعرف إرتفاعا مرة أخرى خلال سنتي 2009 و 2012 ليبقى قيمة المؤشر مستقر عند 0.88 نقطة مقارنة بسنة 2006 والذي كان 0.66 نقطة.

إن الإرتفاع في قيمة المؤشر الفرعي لمعدل التضخم بالنسبة لكوريا الجنوبية مقارنة بالجزائر، فعندما يمنح تنقيط قريب إلى الواحد هذا يدل على أن معدل التضخم مواكب للنمو الإقتصادي لدولة ولأسعار صرفها، فكوريا الجنوبية نمو إقتصادها يعتمد تقريبا على مختلف القطاعات والذي يمتلك مؤسسات ذات طابع تنافسي عالي فعندما تتحكم في معدل التضخم بالموازاة مع سعر صرف الدولة فإنك تزيد من تفعيل هذه التنافسية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، ولو تلاحظ في الجدول أن الجزائر منحت تنقيط لا بأس به أي هناك توازن بين معدل التضخم ونمو إقتصادها، والفارق بينها وبين دولة لكوريا الجنوبية ليس بالكبير لكن ما يعاب على الإقتصاد الجزائري ومؤسساته هو أن النمو الإقتصادي للدولة تساهم فيه قطاعات المحروقات بالنسبة الغالبة، لكن السؤال المطروح هل قطاع المحروقات ومؤسساته بحاجة ماسة للتنافسية في ظل الطلب المتزايد على المحروقات؟.

وعلى العموم يعتبر تنقيط المؤشر الفرعي المتعلق بمعدل التضخم لكلا الدولتين جيد فقط على الجزائر ومؤسساتها حيث تسعى لدعم مؤسسات خارج قطاع المحروقات، لأن إرتفاع تنقيط المؤشر الفرعي للتضخم

يؤدي إلى تدهور سعر الصرف وهو ما يعرف بتعادل القوة الشرائية من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إنخفاض سعر الصرف إلى إنخفاض أسعار منتجاتها وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع تنافسية المؤسسات.

ثانيا: إستقرار أسعار الصرف

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر عرفت إستقرار في سعر صرف الدينار خلال سنوات 2003، 2006، 2012 حيث كانت قيمة المؤشر كلها تقترب من النقطة الكاملة 1.00 والتي تتراوح مابين 0.74 إلى 0.98 نقطة وهذا يعتبر شيء إيجابي بالنسبة للجزائر، بالمقابل عرفت كوريا الجنوبية هي الأخرى تحسن في إستقرار سعر الوون في سنة 2003 حيث كانت قيمة المؤشر 0.87 نقطة مقارنة بسنة 2006 التي عرفت إنخفاضا والذي يقدر بـ 0.13 نقطة، لكن سرعان ما أخذت هذه القيم بالتدهور لتعرف حالة عدم الإستقرار خلال سنتي 2009 إلى 2012 بسبب ظروف الأزمة المالية ومحاولة كوريا الجنوبية تخفيض سعر صرفها إلى أدنى مستوى من أجل زيادة تنافسية أسعار منتجاتها مقارنة بالمنتجات المختلفة، وهذا ملاقي معارضة من قبل الدول الصناعية الكبرى، ويعتبر هذا السبب الرئيسي في منحها هذا التنقيط ولكن ما إتخذوه هو أن سعر صرف الوون الكوري لعب دور مهم في زيادة تنافسية مؤسساتها خارج ترتيب المؤشر بإعتبار أن قرار التخفيض يصب في صالح مؤسساتها وتنافسيتها.

رغم أن كوريا عرفت تدهور في قيم هذا المؤشر لكنه لم ينعكس سلبا على صدارتها التنافسية على عكس ما يحدث في الجزائر رغم الإستقرار الملحوظ في قيمة المؤشر لكن تنافسيتها بقيت جد ضعيفة، لأن مؤشر إستقرار أسعار الصرف ليس المؤشر الوحيد الذي يرتقي بتنافسية الدولة ومؤسساتها بل هو مؤشر فرعي مساعد للمؤسسات الجزائرية من أجل تفادي فوارق أسعار الصرف.

ثالثا: معدل تخفيض العملة

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر عرفت خلال السنتي 2003 و 2006 إنخفاض في قيمة المؤشر ليتراوح ما بين 0.28 و 0.32 نقطة، ليعرف إرتفاع خلال 2009 يقدر بـ 0.52 نقطة مقارنة ب .0.28 نقطة في عام 2006، وفي عام 2012 عرف إنخفاض في قيمة المؤشر ليصل إلى 0.40 مقارنة في سنة 2009 بفارق قدره 0.12 نقطة، في حين سجلت كوريا إنخفاضا في قيمة المؤشر ب .0.14،0.33،0.19 نقطة خلال السنوات 2003، 2006، 2009 على التوالي، لكن هذا الإنخفاض في قيمة المؤشر لم تدم ليصل في عام 2012 على 0.89 نقطة.

وعلى العموم الدولتين تحصلتا على تنقيط ضعيف، أي أن تخفيض العملة لا يكون في صالح تنافسية المؤسسات فيما عدا سنة 2012 بالنسبة لدولة كوريا الجنوبية والتي هدفت من وراء تخفيض وتشجيع الصادرات والحد من الواردات، والذي ينتج عنه تنافسية عالية داخل مؤسساتها، ورغم أن الجزائر عملت خلال هذه السنوات على تخفيض قيمة الدينار لم يكن الغرض منه تشجيع المؤسسات الجزائرية على التصدير بل كان لإعتبارات إقتصادية أخرى.

الفرع الثاني: مؤشر الإنتاجية والتكلفة

يعد رفع الإنتاجية أحد أهم العوامل الجوهرية في تنافسية المؤسسات,وهي التي تحدد الفرق بين الصناعات والمنتجات القابلة للحياة والإزدهار، فمع زيادة الإنتاجية تزيد القيمة المضافة من جهة وتنخفض التكاليف النسبية مما يزيد قدرة المنتجات على المنافسة من جهة أخرى.

وبإعتبار أن الإنتاجية والتكلفة هما أهم عنصرين في تنافسية التكاليف للمؤسسات فإن مؤشرات البيئة التنافسية التي يرصدها المؤشر تعكس مدى هذه البيئة على أداء المؤسسات المنتجة والمصدرة، وفيما يخص قياس التكاليف فيركز على مدى إرتفاع حصة الأجور من القيمة المضافة وسعر فائدة الإقتراض الذي يمثل تكلفة لرأس المال.

كما تلعب سياسة سعر الصرف دورا حاسما في تحديد الأسعار النسبية بين الدول المعنية والدول المنافسة ، لذلك فإن المبالغة في سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى إحباط الصادرات وتؤدي إلى خسارة مزايا تنافسية في الأسواق الدولية وتشجع على الإستيراد في الأسواق المحلية [1].

سنركز على فرعين من فروع مؤشر الإنتاجية والتكلفة بسبب العلاقة التي تربطهما بسعر الصرف(أنظر الملاحق رقم(14، 15، 16، 17)).

الجدول رقم (12): تطور بعض المؤشرات الفرعية للإنتاجية والتكلفة للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

البيان	2003		2006		2009		2012	
	الجزائر	كوريا ج	الجزائر	كوريا ج	الجزائر	كوريا ج	الجزائر	كوريا ج
أسعار الفائدة	0.89	0.93	0.69	0.33	0.73	0.83	0.88	0.92
سعر الصرف الحقيقي	0.32	0.48	0.31	0.79	0.59	0.32	0.49	1.00

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على

- تقرير التنافسية العربية، 2003، مرجع سبق ذكره، ص:64.
- تقرير التنافسية العربية، 2006، مرجع سبق ذكره، ص:29.
- تقرير التنافسية العربية، 2009، مرجع سبق ذكره ص:36.
- تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سبق ذكره، ص:38.

أولا:أسعار الفائدة

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن أسعار الفائدة بالنسبة للجزائر تعرف إستقرار ملحوظ في عام 2003 كان قيمة المؤشر قريبة من 1.00 مما يدل على أن أسعار الفائدة خلال تلك السنة كانت جيدة مقارنة بـ2006 التي شهدت إنخفاض قدره 0.20 نقطة، ليعرف المؤشر إرتفاع في القيمة خلال 2009 بـ0.04 نقطة مقارنة ب2006، نفس الشيء في عام 2012 إرتفاع في قيمة المؤشر بـ0.15 نقطة مقارنة في عام 2006

[1]– تقرير التنافسية العربية، 2009، مرجع سبق ذكره ص:34

بلمقابل عرفت كوريا الجنوبية ضعف في قيمة المؤشر في عام 2006 بقيمة 0.33 نقطة لكن عرفت السنوات الأخرى إرتفاع ملحوظ في قيم المؤشر لتصل في عام 2012 إلى 0.92 نقطة.

يرجع هذا التحسن في قيم مؤشر أسعار الفائدة لكلا البلدين في زيادة الطلب على السلع المحلية بسبب إنخفاض قيمة العملة، وبالتالي الزيادة في الطلب يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج ومنه تشجيع المؤسسات الوطنية وزيادة التنافسية حسب "ARTHUR FASTR" فإن أسعار الفائدة المحلية يجب أن تتعادل مع أسعار الفائدة الدولية بالإضافة إلى المعدل المتوقع في التغيير في سعر الصرف، وهذا ما لم نجده بالنسبة للجزائر، بالنسبة للمؤشر الفرعي لسعر الفائدة ومؤشر سعر الصرف الحقيقي، والذي سوف نتناوله في النقطة الموالية أي يجب أن يكون سعر صرف الدينار يتلاءم مع سعر الفائدة وسبب ذلك يعود إلى أن سعر الفائدة (أو إن أصح التعبير سعر إعادة الخصم الذي يحدده البنك المركزي) يتحدد حسب الظروف الاقتصادية، هذا ما ينعكس على تنافسية المؤسسات الجزائرية خصوصا تلك التي لها مبادلات كبيرة مع العالم الخارجي لأنها مضطرة إلى التعامل بأسعار فائدة دولية ما يجعلها تتأثر من عدم تعادل أسعار الفائدة.

أما بالنسبة لكوريا الجنوبية فالوضع مختلف فمؤشر أسعار فائدة لديها تنقيط جيد وهو تقريبا مواكب لتغيرات سعر الصرف لهذه الدولة ما ينعكس بالإيجاب على تنافسية مؤسسات هذه الدولة.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

من خلال الجدول يتبين لنا أن الجزائر شهدت إنخفاضا في قيمة المؤشر الفرعي لسعر الصرف الحقيقي خلال السنوات المدروسة تبعها تنقيط لم يتعدى 0.59 نقطة، وهو يعتبر ضعيف ويؤثر بطريقة مباشرة على القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة لأن سعر الصرف الحقيقي يجمع في إعتباره وتقلبات سعر الصرف الإسمي ،تغيرات أسعار الفائدة وسلوك متعاملين في سوق الصرف وغيرها ومعدلات التضخم.

وبالمقابل نلاحظ أن تنقيط كوريا الجنوبية خلال سنوات الدراسة شهد إرتفاع مستمر إلى أن حقق العلامة الكاملة 1.00 وهو ما يساعد المؤسسات، وبالتالي تشجيع غزوها للأسواق وخاصة الخارجية وهذا ما طبق لكوريا الجنوبية ومؤسساتها أما الحصول على تنقيط مقارب للصفر في سلم مؤشر تنافسية سعر الصرف الحقيقي فهو يؤدي إلى ضعف وتقلص القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وهذه الحالة منطبقة على الجزائر ومؤسساتها ضف إلى ذلك أن فجوة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي تؤدي إلى زيادة مساحة السوق الموازية والتي لها آثار مضاعفة على المؤسسات الجزائرية ومن ثم على تنافسيتها.

الفرع الثالث:مؤشر جاذبية الإستثمار

لقد شكل تصاعد إهتمام الدول النامية والجزائر بصفة خاصة بموضوع التنافسية، ولاسيما تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية، سببا هاما للسعي إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ومراد ذلك إلى المساهمة التي يضطلع بها هذا الإستثمار في الإرتقاء بمستوى الصادرات وتحسين نوعية الإنتاج ويتحقق ذلك من خلال الإستثمار في نشطة ذات قيمة مضافة أكبر في مجالات جديدة وإما التحول في صناعة معينة، ولاشك أن

تحسين التنافسية من خلال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المناخ الملائم للشركات الأجنبية هو أمر في غاية الأهمية.

فإجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر بغرض تعزيز التنافسية يتطلب إستقرار في الإقتصاد الكلي وعوامل هيكلة أخرى، مثل القدرة التقنية والموارد البشرية والسياسات ذات الصلة بالإستثمار بهدف تهيئة الظروف الملائمة لزيادة تدفقاته والإنتفاع منه [1].

الجدول رقم (13): تطور مؤشر جاذبية الإستثمار في الجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

البيان	2003		2006		2009		2012	
	الجزائر	كوريا ج	الجزائر	كوريا ج	الجزائر	كوريا ج	الجزائر	كوريا ج
مؤشر جاذبيةالإستثمار	0.33	0.57	0.17	0.53	0.19	0.57	0.45	0.62

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

- تقرير التنافسية العربية، 2003، مرجع سبق ذكره، ص:53.
- تقرير التنافسية العربية، 2006، مرجع سبق ذكره، ص:37.
- تقرير التنافسية العربية، 2009، مرجع سبق ذكره، ص:41.
- تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سبق ذكره، ص:46.

أولا: مؤشر جاذبية الإستثمار

عرفت الجزائر خلال السنوات 2003، 2006، 2009 إنخفاض في قمة تنقيط المؤشر لجاذبية الإستثمار بقيم دون الوسط، ليعرف هذا المؤشر تحسن طفيف ليقدر ب 0.45 نقطة، ويعود هذا الضعف إلى معدلات الضريبة المرتفع وإلى الفجوة بين سعر الصرف الإسمي و الحقيقي، السبب الذي أدى إلى الضعف الكبير والملموس في جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإستفادة من المؤسسات الأجنبية التي لها إنعكاس إيجابي وإكتساب المؤسسات الجزائرية لمزايا تنافسية، هذا عكس ما تشهده كوريا الجنوبية، إذ عرف هذا المؤشر قيم فوق الوسط وهي في تحسن من سنة إلى أخرى هذا انعكس إيجابا على تنافسية المؤسسات محليا و دوليا.

الفرع الرابع: مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص

تشكل الصادرات المحور الرئيسي للتنافسية الدولية والمكان الذي يترجم فيه أثر البيئة التنافسية على الإقتصاد، وتعتبر عناصر الديناميكية والتخصص في هيكل الصادرات أهم السمات التي تعكس تنافسية المؤسسات في الأسواق الدولية، حيث أن السلع التي تشبع الطلب العالمي وبالجودة المطلوبة، كما يسمح المحتوى العالمي من القيمة المضافة للدولة بتعزيز مكانتها على الأسواق العالمية بالحصول على حصص تصديرية أعلى، كما يعكس مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص هذه السمات [2].

[1] – تقرير التنافسية العربية، 2006، مرجع سبق ذكره، ص:36.

[2] – –تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سبق ذكره، ص:32.

من خلال هذا المؤشر سنركز في تحليلنا في الجدول على فروعين لمؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص (أنظر الملاحق رقم (22، 23، 24، 25)) كما يلي:

الجدول رقم (14): تطور بعض المؤشرات الفرعية لديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

البيان	2003		2006		2009		2012	
	الجزائر	كوريا ج	الجزائر	كوريا ج	الجزائر	كوريا ج	الجزائر	كوريا ج
نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.70	0.70	0.83	0.62	0.77	0.53	0.72	0.47
نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.02	1.00	0.02	1.00	0.02	1.00	0.02	0.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- تقرير التنافسية العربية، 2003، مرجع سبق ذكره، ص:83.
- تقرير التنافسية العربية، 2006، مرجع سبق ذكره، ص:27.
- تقرير التنافسية العربية، 2009، مرجع سبق ذكره، ص:33.
- تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سبق ذكره، ص:35.

أولا: نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي

تحصلت الجزائر على تنقيط جيد خلال السنوات 2003، 2006، 2009، 2012 على قيمة المؤشر الفرعي لنسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي بقيم تتراوح مابين 0.70 إلى 0.77 نقطة وهو مؤشر إيجابي للجزائر ومؤسساتها مقارنة مع كوريا الجنوبية التي حصلت في 2003 على تنقيط جيد والذي يقدر بـ0.70 نقطة ، لكن قيمة المؤشر خلال 2009، 2006 و 2012 في إنخفاض من سنة لأخرى ليتحصل على 0.47 نقطة في 2012 وهي نقطة تحت الوسط.

يعود تحسن هذا المؤشر الفرعي للجزائر ومؤسساتها بالمقارنة مع كوريا الجنوبية إلى مساهمة مؤسسات ذات طابع الصناعة الإستخراجية بنسبة غالبة بالناتج والميزان التجاري، أما الصناعات الأخرى فتمثيلها في الميزان التجاري يكون منعدم وهو نفس الشيء بالنسبة لمساهمة الصناعات خارج قطاع المحروقات للناتج المحلي الإجمالي ، ونحن نعلم أن سعر الصرف له تأثير مباشر للعملات الأجنبية فإن الواردات تصبح أغلى مقومة بالعملات الأجنبية مما يزيد من تخفيض قيمة الواردات وفي أسعارها، ورغم التحسن في قيمة المؤشر الفرعي في نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومؤسساتها لا زالت دون مستوى التنافسية

محليا و دوليا عكس كوريا الجنوبية رغم الضعف المسجل في قيم هذا المؤشر الفرعي لكنه لم يكن أثره سلبي على تنافسيتها ودليل إحتلالها مرتبة متقدمة خلال سنوات الدراسة.

ثانيا: نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر خلال السنوات 2003، 2006، 2009 و 2012 تحصلت على أسوأ تنقيط والمقدر ب0.02 نقطة خلال الأربع سنوات السابقة ، بالمقابل تحصلت كوريا الجنوبية على تنقيط جيد ونقطة كاملة مقدرة ب 1.00 نقطة خلال2003 و2006و2009 لتتراجع ب0.04 نقطة في عام 2012 وهو تراجع طفيف مقارنة بالسنوات السابقة، ويعود التنقيط السيء الذي تحصلت عليه الجزائر بسبب ضعف المؤسسات الإنتاجية (قطاع الصناعة ضعيف) وعليه فتخفيض سعر الصرف بالنسبة لكوريا الجنوبية يعتبر عامل محفز لزيادة تنافسية مؤسسات هذه الدولة ، نظرا لما لديها من قدرة تصديرية عالمية، عكس الجزائر الذي يعتبر إنخفاض الدينار الجزائري عامل غير مساعد ويضعف من القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية وهو ليس من أجل التصدير فقط بل حتى من حيث تحملها تكاليف إضافية.

وعلى العموم من خلال تحليلنا السابق لأهم مؤشرات التنافسية التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بسعر الصرف لكلتا الدولتين، نجد أن مؤشر معدل التضخم للدولتين يعتبر جيد ولكنه غير كافي بالنسبة للمؤسسات الجزائرية على إعتبار الواقع الإقتصادي للدولة الجنوبية على إعتباره يحافظ على إستقرار الأسعار.

– كما أن مؤشر تنقيط تخفيض العملة للجزائر ضعيف لأنه لا يراعي الظروف الاقتصادية للجزائر على الرغم من أن الدينار الجزائري منذ التسعينات يشهد إنخفاضا ولكنه ليس في صالح إقتصادها ولا مؤسساتها ما إنعكس بالسلب على القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية.

– مؤشر سعر الصرف الحقيقي له علاقة مباشرة بالقدرة التنافسية للمؤسسات وهو ما رأيناه بالنسبة لفارق التنقيط بين الجزائر وكوريا الجنوبية حيث تنقيط الجزائر ضعيف في الغالب أقل من 0 ,5 ما إنعكس بالسلب على القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية، أي وجود الفارق بين سعر الصرف الحقيقي والإسمي .

– أسعار الفائدة المطبقة في الجزائر لا تراعي التوازن في أسعار صرف الدينار الجزائري ما أثر على قدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية.

خلاصة الفصل

إن المتتبع لمسار تطور سياسة الصرف في الجزائر يلاحظ أن هناك تحولا تدريجيا في هذه السياسة والتي كانت ترافق دائما التحول الإديولوجي للدولة الجزائرية ،فمنذ الإستقلال كان ربط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي الذي يدعم إستقرار سعر الصرف الخيار الملائم لنظام المخططات الذي إعتمدته الجزائر آنذاك ،ثم يلي بعد ذلك الربط بسلة من العملات وهو النظام الذي يأخذ الشريك التجاري بعين الإعتبار ،وفي نهاية الثمانينات وبداية مرحلة توجه الجزائر نحو إقتصاد السوق كان لابد من إعادة النظر في سياسة الصرف والتي عرفت هي الأخرى توجها آخر نحو سياسة التقويم وذلك ابتداء من إحداث إنزلاقات وتخفيضات مست العملة الوطنية كمرحلة أولية لتقريب الدينار الجزائري إلى مستواه الحقيقي التوازني .

في ظل التحولات والتقلبات الحاصلة في الإقتصاد الدولي وإزدياد حدة المنافسة والصراع التجاري العالمي ،على الإقتصاد الجزائري توفير أرضية جديدة تتلاءم مع متطلبات النظام الإقتصادي العالمي الجديد ، وحيث أن تحسين القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري أصبحت إحدى الضروريات التي يجب أن تؤخذ على محمل الجد من قبل القائمين على السياسة الإقتصادية الجزائرية.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى موضوع يستقطب إهتمام الإقتصاديين والهيئات الإقتصادية الدولية، بالإضافةإلى المؤسسات والدول ألا وهو سعر الصرف والتنافسية، ففي ظل أن سعر الصرف هو اداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات، فضلا عن كونها هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك على التضخم والعمالة. وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

وفي ظل إقتصاد العولمة المتميز بفتح ورفع الحواجز الجمركية والجبائية أمام حركة السلع عبر مختلف الدول خاصة تلك المنضوية تحت راية المنظمة العالمية للتجارة، أصبح إهتمام المؤسسات منصب حول تحقيق تنافسية عالية تسمح بالنفاذ إلى الأسواق الدولية لتصريف منتجاتها وتحقيق أرباح إضافية، أما الدول فالتنافسية العالية تسمح لها بإستقطاب إستثمارات أجنبية متمثلة في رؤوس الأموال الباحثة عن هوامش ربح أكبر وبيئة مساعدة ومشجعة على الإستثمار، وتسمح في نفس الوقت لمؤسساتها بالمنافسة في أسواقها الداخلية والنفاذ إلى الأسواق الدولية.

نتائج إختبار الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى:

- إختبار الفرضية الأولى: توصلنا إلى نفي الفرضية الأولى، ويحكم أن السلطة النقدية الجزائرية تبنت نظام الربط إلى الفرنك الفرنسي مباشرة بعد الإستقلال إلى غاية سنة 1973م، ثم بعدها تبنت نظام الربط إلى سلة من العملات تزامنا مع سقوط نظام بريتونوودز إقرار نظام الصرف المرن، بعدها شهد الدينار الجزائري جملة من الإصلاحات مباشرة بعد سنة 1986م، تماشيا مع توجهات الإقتصاد الوطني إلى إقتصاد السوق فكانت بدايتها إحداث تخفيضات ثم تليها تبني نظام جلسات التثبيت أخيرا نظام التعويم المدار الذي كان متبوعا بتطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي، رغم هذه الأخيرة لايزال مصير الآداء الإقتصاد الوطني مرهون بوضعية أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- اختبار الفرضية الثانية: توصلنا إلى نفي صحة الفرضية الثانية، حيث أن الإعتماد على سعر الصرف يكون في أغلب الأحيان بإجراء عملية التخفيض في قيمة العملة المحلية، وبالتالي العمل على رفع الصادرات والضغط على الواردات إلا أن من الملاحظ يجد أن هذا الميكانيزم ليس حتمي النتيجة، بمعنى آخر لا يكون بالضرورة التحسن إيجابي ولعل أبرز مثال حي وواقعي حالة الجزائر، فالبرغم من التخفيض إلا النتائج لم تكن في مستوى النتائج المنتظرة وهذا نظر الضعف جهازنا الانتاجي.
- اختبار الفرضية الثالثة: توصلنا إلى اثبات صحة هذه الفرضية، رغم الاصلاحات التي باشرتها الجزائر في جل الميادين، إلا أن ذلك لم ينعكس بتاتا على وضعية الجزائر التنافسية بل بقيت في ذيل الترتيب متأخرة عن دول لا تملك الإمكانيات البشرية والمادية التي تتوفر عليها الجزائر.

نتائج الدراسة:

وإستنادا إلى إختيار الفرضيات السابقة يمكننا أن نخلص إلى النتائج التالية:

1- يعتبر التحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن أمرا غاية في التعقيد لهذا لا بد أن تتوفر له كل الشروط اللازمة منها كفاية إحتياطات الصرف وكذا وضع قواعد لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف الذي يجب أن يتسم بالعمق والكفاءة ونلاحظ أن الجزائر لم تستوفي بعد كل هذه الشروط

2- إن شروط نجاح سياسة تخفيض العملة غير متوفرة لدى الجزائر مما يحول دون نجاحها، فلا يمكن للتخفيض أن ينجح في ظل أحادية الصادرات التي لا تحدد أسعارها وفقا لقوى العرض والطلب.

3- يبقى على الاقتصاديات المفتوحة أنه في حالة وجود نظام سعر الصرف الثابت فالسياسة المالية نسبيا أكثر فعالية من السياسة النقدية، بينما السياسة النقدية أكثر فعالية نسبيا من السياسة المالية في حالة الاقتصاد الذي يتبنى نظام سعر الصرف المرن.

4- محاربة السوق الموازية للصرف لأن هذه الأخيرة تعتبر كعامل لتدهور قيمة الدينار الجزائري، ذلك من أجل الرفع من ثقة المستثمر والمستهلك اتجاه العملة الوطنية.

5- العمل على مواصلة إنفتاح الإقتصاد الجزائري على العالم الخارجي كسياسة للإقلاع بالإنتاج المحلي وتدعيمه، من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال تحسين تنافسية المؤسسات محليا وعالميا

6- ينبغي على السلطات النقدية في الجزائر مواصلة سياسة إستهداف إستقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار لأنه أداة فعالة لتنافسية الإقتصاد

7- يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي من الأمور الهامة في هذا الصدد، من خلال توفير بيئة أعمال مالية ونقدية.

8- لا تراعي أسعار الفائدة المطبقة في الجزائر التوازن في أسعار الصرف الدينار الجزائري، مما أثر على القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية.

توصيات الدراسة:

من أجل الوقوف على النقائص التي تم التطرق لها سابقا ومعالجتها نورد التوصيات التالية:

1- التخفيف من إجراءات الرقابة على الصرف الأجنبي بشكل تدريجي للوصول إلى التحويلية الكاملة للدينار الجزائري بشكل يدفع المتعاملين والمستثمرين الأجانب والمحليين للتقرب من مكاتب الصرف الرسمية وتثبيط نشاط السوق الموازية.

2- توفير المناخ الإستثماري الذي يهدف إلى جذب الإستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات.

3- العمل على القضاء على العمولات المقدرة بأكثر من قيمتها الحقيقية وإتباع الموضوعية في تحديد قيم هذه العمولات.

4- العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني في كل القطاعات وعدم الإعتماد على المحروقات وذلك لتدعيم تنافسية المؤسسات الاقتصادية خارج نطاق المحروقات.

5- يجب على بنك الجزائر أن يحافظ على إستقرار العملة الوطنية في ظل مرونة سعر الصرف للتأثير على التوقعات التضخمية وضمان المنافسة للمؤسسات الوطنية والإبتعاد عن خسائر الصرف.

6- من بين المقومات الأساسية التي يجب أن تتزود بها المؤسسة حتى تنمي من تنافسيتها القدرة على التعلم من التجارب ومن الغير للتكييف مع المتغيرات المتلاحقة في بيئة المؤسسة.

7- تدعيم تنافسية الإقتصاد وذلك من خلال التركيز على تفعيل وتدعيم تنافسية المؤسسات.

آفاق الدراسة:

يجب الإشارة إلى أنه بسبب تشعب الموضوع وإشتماله على عدة مجالات متداخلة فيما بينها يمكن أننا لم نولي نفس الإهتمام لجميع النقاط، ولم نعطي العناية الكافية بالتحليل لبعض المحاور فإن هذا البحث لا يدعي الكمال والتمام ولكن الأكيد أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع، لذلك نقترح بعض المواضيع التي تراها جديرة بأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى لذا نقترح:

1- أثر سعر الصرف على تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

2- سعر الصرف كمؤشر لقياس تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

3- تقنيات سعر الصرف وتأثيره على زيادة تكاليف المؤسسات الإنتاجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I -المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أحمد زغدار، المنافسة-التنافسية والبدائل الإستراتيجية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.
2. أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2006.
3. بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، لبنان، ط1، 2003.
4. دريد كمال آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
5. رضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
6. زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
7. زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت.
8. سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوردي، عمان، 2010.
9. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
10. شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار هومة، الجزائر، 2005.
11. ضياء مجيد الموسمي، الإقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
12. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4، 2009.
13. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط7، 2010.
14. عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2006
15. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.
16. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنية وتطبيقات، جامعة منتوري قسنطينة، 2000.

17. عبد السلام أو قحف: التنافسية و تغيير قواعد اللعبة، مكتبة الإشعاع، مصر، 1997.
18. عبد السلام صفوت عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة، مصر، 2000.

19.عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

20.عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.

21.علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001.
22 . فريدة التجار، المنافسة و الترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

23.ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2004.

24.مجدي محمد شهاب وسوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2006.

25.مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.

26.محمد الناشر، التجارة الخارجية والداخلية، منشورات جامعة حلب، 1977.

27.محمد عبد العزيز عجيمة، الإقتصاد الدولي، دارالجامعات المصرية الإسكندرية، مصر ، 2000.

28.محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2005.

29.مروان عطوان، أسعار صرف العملات أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية ، دار المهدي، الجزائر، 1992.

30.موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2008.

31.نسمة عبد المجيد، مالية دولية محاضرات، 2011.

32.نوري موسى شقيري، التمويل الدولي، ونظريات التجارة الخارجية، دار المسير،عمان ،ط1،2012.

33.وكيل نشأت ونبيل محمد، التوازن النقدي ومعدل الصرف (دراسة– تحليل – مقارنة)،مص ، ط1، 2000.

ثانيا : الأطروحات و الرسائل العلمية

1. آمال بعلي، المؤسسة الإقتصادية في مواجهة خطر الصرف دراسة حالة المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بعين سمارة، (رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية)، جامعة منتوري بقسنطينة، 2001–2002.
2. ربيع قرين، أثر نظام المعلومات في تعزيز القدرة التنافسية لإدارة المشروعات دراسة حالة مشروع محطة المياه القذرة بمدينة سيدي مروان لمؤسسة ENGCB، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2007–2008.
3. رشيد شلالي، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية،(رسالة ماجستير في العلوم التجارية)، جامعة الجزائر 3بالجزائر،2010–2011.
4. السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الإقتصادية لمواجهتها حالة مؤسسة الملح ببسكرة، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية) ، جامعة الحاج لخضر بباتنة،2005–2006.
5. سمية موري، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر،(رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات)، جامعة أبى بكر بلقايد بتلمسان، 2009–2010.
6. شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2009.
7. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير في المالية الدولية)، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2011–2012.
8. عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير في التجارة الدولية)، جامعة غرداية، 2010–2011.
9. عمار جعفري، إشكالية إختيار ونظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2012–2013.
10. فرحات غول ، مؤشرات تنافسية المؤسسات الإقتصادية في ظل العولمة الإقتصادية حالة المؤسسات الجزائرية ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية) جامعة الجزائر ، 2005–2006
11. محمد أمين بربري، الإختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية دراسة حالة الجزائر، (رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية)، جامعة الجزائر 3، 2010–2011.

12. مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، (رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية)، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2011-2012.

ثالثا: المجلات والدوريات

1. إبراهيم براهمية، تدينة التكاليف كأسلوب هام لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، عدد 05، 2011.

2. إنتصار أحمد عبيد و جليلة عيدان حليحل، أثر تحليل كلف النوعية على أساس الأنشطة في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، عدد 47، 2007

3. بالقاسم العباس، التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت عدد15، 2003.

4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

5. رياض بن الجليلي، سياسات تطوير القدرة التنافسية في المنطقة العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

6. سمير آيت يحي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، الجزائر، عدد09، 2011. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات إفريقيا، جامعة الشلف، عدد04، 2005.

7. شعيب بونوة وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، تلمسان ،عدد5، 2011.

8. صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات، عدد 07، 2011.

9. عبد الحفيظ بوقرانة وآخرون، محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية، مجلة لأداء المؤسسات الجزائرية، عدد04، 2013.

10.علي بالطاهر، سياسة التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، عدد01، 2004.

11.محمد أمين بريري،مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة إتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 07، 2010.

12.مصطفى بابكر، سياسات التنظيم والمنافسة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 28، 2008. -بلعزوز بن علي، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، عدد07، 2009.

13.منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الإقتصادية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف، عدد 2006،04.

14.ناجي بن حسين، إدارة خطر الصرف، مقياس إدارة الأعمال اليدوية، 2012.

15.ناهدة اسماعيل عبد الله، دور عمليات إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية، مجلة بحوث مستقبلية جامعة الموصل، عدد 13، 2006

16.نوير طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002

17.وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي التخطيط، الكويت، عدد 24، 2003.

18.يوسف مسعداوي، تسيير خطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة البليدة، عدد03، 2008.

رابعا : الملتقيات والمؤتمرات والمداخلات

1. إبراهيم بلقلة وإبراهيم براهمية، دور تسيير رأس المال الفكري في تعزيز تنافسية المنظمة، في الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الإقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يومي 13-14 ديسمبر 2011.
2. أمين مخفي و يوسف بن شني، دور الإستراتيجيات التنافسية في إنشاء ميزات تنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، في الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف، يومي 09-10 نوفمبر 2010.
3. تامر البكري، الميزة التنافسية باعتماد تحليل swot لبناء إستراتيجيات التسويق، في الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 09- 10نوفمبر 2010.

4. الحبيب الزواوي، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية حالة الجزائر، في الملتقى الدولي الرابع حول: التنافسية والإستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 09-10 نوفمبر، 2010.
5. زيدان محمد وبريش عبد القادر، دور الحكومات في تدعيم التنافسية (حالة الجزائر)، في المؤتمر العلمي الدولي حول : الأداء المتميز للمؤسسات و الحكومات، جامعة و رقلة، يومي 08-09 مارس 2005.
6. صلاح سلطان عطية، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الإستراتيجي، في الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الإستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 09-10 نوفمبر 2010.
7. عائشة عميش و حداد علي، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية، في الملتقي الدولي الرابع: حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 09-10 نوفمبر 2010.

8. عبد الحق بوعتروس، مداخلة بعنوان: تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، جامعة الزيتونة الأردنية.

9. فرحات غول، حتمية إكتساب وتطوير المزايا والإستراتيجيات التنافسية في المؤسسات التنافسية الصناعية في ظل تحديات البيئة الدولية المعاصرة، في الملتقى الدولي الرابع حول:المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،جامعة الشلف، يومي 09و10 نوفمبر 2010.

10. يوسف مسعداوي : القدرة التنافسية ومؤشراتها، في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء : المتميز للمؤسسات والحكومات، جامعة و رقلة، يومي 8-9 مارس 2005.
11. يوسف مسعداوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، في الملتقى العلمي الدولي حول: المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف يومي 27-28 نوفمبر 2007.

خامسا: التقارير والأنظمة والتعليمات

1. التعليمة رقم 625 الصادرة عن وزارة الإقتصاد بتاريخ 01-08-1992.
2. العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2012، ص:28.
3. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2003، ص: 29.

4. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2006، ص: 04.
5. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2009، ص:14.
6. النظام رقم 92-09 المؤرخ في 22-03-1992 والمتعلق بالرقابة على الصرف.
7. النظام رقم 92-09 المؤرخ في 22-03-1992 والمعلق بالرقابة على الصرف.

سادسا: السلاسل والأبحاث

1. بغداد كربالي، تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الإقتصادية، كلية الإقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة وهران.
2. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، عدد 23، 2003.
3. ريحي الجديلي، التنافسية قصص نجاح، 2005 على الرابط : .www.qo-acadmy.org
4. سناء جواد كاظم، إستراتيجيات التنافسية و دورها في تحديد الخيار الإستراتيجي، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الديوانة، 2005.
5. المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الإقتصادي، مصر، 2011.
6. منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، مركز البحوث و الدراسات الإقتصادية و المالية، القاهرة، أكتوبر 2002.
7. وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية و قياسها، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، عدد 24 ، 2003
8. وليد عباس جبر وآخرون، المزايا التنافسية للمنتجات في السوق العراقية، الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية .

II- المراجع باللغة الأجنبية

A-LES LIVRES

1.Bernard guillehonsannie kawecki ,economie international (commerce et macruécomie), 4 éme édition , dunod , paris 2003.
2.d'aveni richard « hyper compétition »,editionvuibent , paris ,1995.

B-LES RAPPORTES

1.the global competitiveness report,2012-2013.

2.the global competitiveness report,2013-2014.

3.the Africa competitiveness report , 2012-2013

4.debonneuil michele et fontagelonel : « competitivité » conseil d'analyse économique , paris , 2003.

5.Raphaelle bellendo , armancoline , finance international , paris , 1993 , p : 98.

C-LES SITES D'INTERNET

1.http://forum.univbiskra.net, 23/04/2014,21 :54

الملاحق

الملحق (1): تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو (دج/$، دج/€)

1.7 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة

(قيم متوسطة خلال الفترة)

MRO 1	LYD 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	NOK 100	SEK 100	DKK 100	CAD 1	CHF 100	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1	
0,3079	58,5442	8,9863	53,8464	251,6572	19,3693	19,7787	1 159,8836	953,9685	1 381,7588	63,9707	6 706,6127	77,7466	113,7714	101,2990	72,6460	2009
0,3153	58,7709	8,8400	52,2027	259,4098	19,8399	20,2575	1 232,3485	1 035,3408	1 325,0434	72,2824	7 154,6564	84,9888	114,9793	99,1927	74,4041	2010
0,2854	59,6983	9,0071	52,2017	263,6417	19,4263	19,8354	1 300,9272	1 123,3453	1 361,2929	73,6846	8 238,9312	91,4886	116,8264	102,2154	72,8537	2011
0,2667	61,8492	8,9835	49,8427	276,8173	20,6793	21,1142	1 333,4484	1 145,8670	1 339,2237	77,6216	8 477,0726	97,2581	122,9085	102,1627	77,5519	2012

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2003.

الملحق (2): تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو (دج/$، دج/€)

بنك الجزائر

7.2 Cours de change par devise
(valeurs fin de la période)

		USD 1	EUR 1	GBP 1	JPY 100	CHF 100	CAD 1	DKK 100	SEK 100	NOK 100	AED 1	SAR 1	KWD 1	TND 1	MAD 1	LYD 1	MRO 1
2004		72,6137	98,9567	139,6949	70,7116	6411,8064	50,3681	1330,3600	1096,8171	1200,9610	19,7704	19,3606	246,3235	60,6506	8,8264	52,9652	0,2720
2005		73,3799	87,0176	126,7356	62,5762	5589,3592	63,1469	1166,3803	922,7859	1084,9238	19,9782	19,5662	251,3011	53,8058	7,9540	53,2209	0,2775
2006		71,1582	93,7545	139,8275	59,8622	5831,2057	61,3328	1257,3231	1036,9515	1135,2074	19,3741	18,9749	246,0944	54,7687	8,4233	51,6096	0,2691
2006	déc.	71,1582	93,7545	139,8275	59,8622	5831,2057	61,3328	1257,3231	1036,9515	1135,2074	19,3741	18,9749	246,0944	54,7687	8,4233	51,6096	0,2691
2006	T1	73,9375	89,7158	128,7773	62,9604	5680,2906	63,7338	1202,4765	954,6336	1125,9804	20,1296	19,7138	253,1630	54,8539	8,1601	53,6283	0,2796
	T2	73,2934	93,1726	134,2064	63,8997	5944,4680	66,0628	1249,1631	1010,4156	1177,6597	19,9525	19,5389	253,4355	54,9454	8,3222	53,1509	0,2771
	T3	72,1182	91,3846	134,7123	61,1094	5781,8203	64,7033	1225,2081	986,3126	1110,1256	19,6355	19,2295	249,3843	54,8386	8,2741	52,3056	0,2727
	T4	71,1582	93,7545	139,8275	59,8622	5831,2057	61,3328	1257,3231	1036,9515	1135,2074	19,3741	18,9749	246,0944	54,7687	8,4233	51,6096	0,2691
	S1	73,2934	93,1726	134,2064	63,8997	5944,4680	66,0628	1249,1631	1010,4156	1177,6597	19,9525	19,5389	253,4355	54,9454	8,3222	53,1509	0,2771
	S2	71,1582	93,7545	139,8275	59,8622	5831,2057	61,3328	1257,3231	1036,9515	1135,2074	19,3741	18,9749	246,0944	54,7687	8,4233	51,6096	0,2691
2007	janv.	71,6075	92,7481	140,3931	59,0407	5707,8237	60,7461	1244,1578	1024,7211	1138,3979	19,4985	19,0915	247,5976	54,5062	8,3571	51,9054	0,2708
	févr.	71,0833	93,9615	139,2425	59,9480	5824,5904	60,8877	1260,0999	1014,2908	1157,0981	19,3585	18,9543	245,8311	54,8631	8,4374	51,5552	0,2688
	mars.	70,8825	94,4403	138,6628	60,0827	5816,4774	61,4287	1267,6151	1013,1502	1163,9164	19,3009	18,9010	244,8870	54,6575	8,4669	51,4096	0,2680
	avr.	70,3583	95,8592	140,2096	58,8526	5821,4714	62,9351	1284,0278	1044,6202	1176,4030	19,1563	18,7587	243,3281	54,0646	8,5691	51,0294	0,2660
	mai.	70,6236	94,9043	139,4763	58,0573	5762,6210	63,8160	1274,0190	1020,4283	1164,6790	19,2331	18,8308	244,8390	54,3783	8,4848	51,2220	0,2670
	juin.	69,9916	94,1072	140,1374	56,6918	5682,0591	66,2172	1264,5162	1018,1339	1185,3542	19,0565	18,6622	242,9083	54,0122	8,4263	50,7634	0,2646
	juil.	68,6701	94,1090	139,2479	57,7108	5696,0544	64,4518	1264,7011	1024,4839	1178,2896	18,6972	18,3096	243,4593	53,9287	8,3645	49,8014	0,2596
	août.	68,5663	93,6719	138,1271	58,9641	5689,2054	64,9671	1257,7185	1000,8224	1178,9847	18,6674	18,2809	243,4278	53,8218	8,3410	49,7261	0,2592
	sept.	67,6712	95,9612	137,2502	58,6914	5784,5051	67,6442	1287,3324	1042,2981	1245,2379	18,4327	18,0973	241,8211	54,2934	8,4975	49,0605	0,2559
	oct.	67,1991	97,059	139,2872	58,5076	5801,5264	70,4283	1302,0306	1055,9256	1256,5749	18,3007	17,9608	242,5085	54,5072	8,5628	48,7381	0,2541
	nov.	66,7691	98,4478	137,7775	60,5691	5863,6529	67,0730	1320,1001	1047,4475	1212,3654	18,1973	18,0176	243,1974	55,0077	8,6642	48,4197	0,2524
	déc.	66,8299	98,3302	133,4663	59,6483	5931,9992	66,2077	1318,4431	1043,9973	1233,8892	18,1939	17,8233	244,6280	54,6890	8,6450	54,0488	0,2667
	T1	70,8825	94,4403	138,6628	60,0827	5 816,4774	61,4287	1 267,6151	1 013,1502	1 163,9164	19,3009	18,9010	244,8870	54,6575	8,4669	51,4096	0,2680
	T2	69,9916	94,1072	140,1374	56,6918	5 682,0591	66,2172	1 264,5162	1 018,1339	1 185,3542	19,0565	18,6622	242,9083	54,0122	8,4263	50,7634	0,2646
	T3	67,6712	95,9612	137,2502	58,6914	5 784,6051	67,6442	1 287,3324	1 042,2981	1 245,2379	18,4327	18,0973	241,8211	54,2934	8,4975	49,0605	0,2559
	T4	66,8299	98,3302	133,4663	59,6483	5 931,9992	66,2077	1 318,4431	1 043,9973	1 233,8892	18,1939	17,8233	244,6280	54,6890	8,6450	54,0488	0,2667
	S1	69,9916	94,1072	140,1374	56,6918	5 682,0591	66,2172	1 264,5162	1 018,1339	1 185,3542	19,0565	18,6622	242,9083	54,0122	8,4263	50,7634	0,2646
	S2	66,8299	98,3302	133,4663	59,6483	5 931,9992	66,2077	1 318,4431	1 043,9973	1 233,8892	18,1939	17,8233	244,6280	54,6890	8,6450	54,0488	0,2667
	A	66,8299	98,3302	133,4663	59,6483	5 931,9992	66,2077	1 318,4431	1 043,9973	1 233,8892	18,1939	17,8233	244,6280	54,6890	8,6450	54,0488	0,2667

المصدر: بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2008.

الملحق (3): تطور المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية مقارنة بكوريا الجنوبية

البلد	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر بيئة الأعمال	البنية التحتية الأساسية	الأداء الحكومي	جاذبية الاستثمار	الحاكمية وفاعلية المؤسسات	الأداء الاقتصادي الكلي	ديناميكية الأسواق والتخصص	التكلفة والإنتاجية	مؤشر التنافسية الكامنة	الطاقة الابتكارية	رأس المال البشري	البنية التحتية التقانية	المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية
الجزائر	0.43	0.34	0.22	0.48	0.33	0.31	0.62	0.37	0.41	0.30	0.39	0.49	0.03	0.37
الأردن	0.53	0.47	0.34	0.49	0.41	0.63	0.65	0.44	0.53	0.33	0.28	0.63	0.08	0.43
الإمارات	0.59	0.57	0.42	0.90	0.50	0.48	0.61	0.55	0.52	0.47	0.37	0.44	0.59	0.53
البحرين	0.58	0.54	0.37	0.46	0.57	0.74	0.62	0.50	0.59	0.52	0.42	0.66	0.47	0.55
السعودية	0.49	0.44	0.29		0.47	0.50	0.64	0.41	0.43	0.34	0.30	0.56	0.17	0.42
السودان	0.31	0.11	0.13		0.16	0.04	0.63	0.35	0.39	0.15	0.28	0.17	0.00	0.23
الكويت	0.47	0.37	0.49	0.09	0.46	0.51	0.65	0.51	0.60	0.53	0.40	0.64	0.56	0.50
المغرب	0.48	0.44	0.29	0.50	0.33	0.60	0.64	0.39	0.42	0.25	0.38	0.33	0.04	0.37
اليمن	0.46	0.34	0.10	0.50	0.42	0.34	0.61	0.29	0.58	0.11	0.10	0.21	0.01	0.28
تونس	0.49	0.43	0.29	0.45	0.43	0.54	0.61	0.41	0.47	0.34	0.44	0.54	0.06	0.42
سوريا	0.43	0.33	0.13	0.30	0.33	0.52	0.62	0.32	0.49	0.24	0.25	0.42	0.06	0.34
عمان	0.53	0.45	0.23	0.48	0.41	0.66	0.64	0.39	0.59	0.27	0.28	0.42	0.10	0.40
قطر	0.48	0.45	0.50		0.36	0.48	0.64	0.42	0.49	0.47	0.35	0.64	0.44	0.48
لبنان	0.41	0.34	0.21	0.52	0.38	0.23	0.65	0.25	0.44	0.41	0.33	0.59	0.25	0.41
مصر	0.46	0.42	0.34	0.48	0.38	0.43	0.63	0.36	0.47	0.23	0.18	0.46	0.05	0.34
موريتانيا	0.36	0.18	0.07		0.29		0.64	0.42	0.47	0.15	0.34	0.08	0.01	0.26
تركيا	0.50	0.45	0.27	0.63	0.34	0.54	0.61	0.47	0.43	0.38	0.45	0.47	0.21	0.44
كوريا	0.68	0.73	0.70	0.81	0.57	0.83	0.65	0.58	0.60	0.72	0.49	0.81	0.87	0.70
ماليزيا	0.67	0.64	0.45	0.69	0.71	0.69	0.63	0.65	0.64	0.53	0.70	0.51	0.37	0.60

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2003

الملحق (4): تطور المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية مقارنة بكوريا الجنوبية

مؤشر التنافسية العربية ودول المقارنة				
الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر بيئة الاعمال	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية العربية
الجزائر	0.28	0.13	0.22	0.20
البحرين	0.62	0.65	0.43	0.51
تشيلي	0.74	0.78	0.53	0.64
مصر	0.41	0.31	0.16	0.27
الأردن	0.52	0.42	0.33	0.41
كوريا الجنوبية	1.00	1.00	1.00	1.00
الكويت	0.51	0.46	0.36	0.42
لبنان	0.33	0.29	0.30	0.27
ماليزيا	0.81	0.76	0.58	0.71
موريتانيا	0.00	0.00	0.03	0.00
المغرب	0.43	0.42	0.15	0.28
عمان	0.58	0.50	0.23	0.41
البرتغال	0.70	0.82	0.74	0.69
قطر	0.79	0.72	0.54	0.67
السعودية	0.43	0.36	0.30	0.33
جنوب أفريقيا	0.43	0.47	0.47	0.41
السودان	0.24	0.15	0.11	0.13
سوريا	0.41	0.25	0.13	0.26
تونس	0.55	0.53	0.27	0.41
الإمارات	0.82	0.77	0.48	0.67
اليمن	0.15	0.03	0.00	0.03
متوسط الدول العربية	0.44	0.37	0.25	0.33
متوسط دول المقارنة	0.74	0.77	0.66	0.69

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2006.

الملحق (5): تطور المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية مقارنة بكوريا الجنوبية

مؤشـــر التنافسية العربية (2009)			
الدولة	مؤشر التنافسية الجاري	مؤشر التنافسية الكامن	مؤشر التنافسية العربية
الجزائر	0.21	0.36	0.22
البحرين	0.70	0.55	0.64
تشيلي	0.72	0.57	0.66
التشيك	0.55	0.73	0.61
مصر	0.35	0.35	0.31
ايرلندا	1.00	0.92	1.00
الأردن	0.51	0.55	0.51
كوريا الجنوبية	0.80	1.00	0.89
الكويت	0.72	0.46	0.62
لبنان	0.24	0.46	0.28
ماليزيا	0.71	0.79	0.75
موريتانيا	0.07	0.00	0.00
المكسيك	0.38	0.59	0.43
المغرب	0.35	0.22	0.26
عمان	0.40	0.37	0.36
البرتغال	0.54	0.69	0.58
قطر	0.75	0.68	0.73
السعودية	0.59	0.50	0.54
جنوب أفريقيا	0.53	0.36	0.45
السودان	0.00	0.22	0.01
سوريا	0.01	0.28	0.10
تونس	0.36	0.47	0.37
الإمارات	0.51	0.53	0.50
اليمن	0.07	0.12	0.02
متوسط الدول العربية	0.37	0.38	0.34
متوسط دول المقارنة	0.65	0.71	0.67

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2009.

الملحق (6): تطور المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية مقارنة بكوريا الجنوبية

مؤشـــــر التنافسية العربية (2011)				
الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية االعربية	الترتيب
الجزائر	0.39	0.33	0.36	24
الارجنتين	0.44	0.50	0.47	12
البحرين	0.58	0.48	0.53	4
البرازيل	0.37	0.42	0.40	20
تشيلي	0.52	0.45	0.49	9
الصين	0.62	0.40	0.51	8
التشيك	0.48	0.54	0.51	7
مصر	0.39	0.32	0.36	25
اليونان	0.38	0.57	0.48	10
ايرلندا	0.61	0.70	0.65	2
الأردن	0.41	0.43	0.42	18
كوريا الجنوبية	0.62	0.74	0.68	1
الكويت	0.53	0.39	0.46	14
لبنان	0.39	0.39	0.39	22
ليبيا	0.45	0.29	0.37	23
ماليزيا	0.56	0.51	0.53	3
موريتانيا	0.34	0.18	0.26	29
المكسيك	0.50	0.42	0.46	15
المغرب	0.40	0.27	0.34	27
عمان	0.50	0.35	0.43	17
البرتغال	0.46	0.57	0.51	6
قطر	0.53	0.41	0.47	13
السعودية	0.52	0.43	0.47	11
جنوب أفريقيا	0.44	0.39	0.41	19
السودان	0.31	0.23	0.27	28
سوريا	0.37	0.31	0.34	26
تونس	0.47	0.44	0.45	16
تركيا	0.46	0.33	0.40	21
الإمارات	0.58	0.47	0.52	5
اليمن	0.35	0.14	0.25	30
متوسط الدول العربية	0.44	0.35	0.39	
متوسط دول المقارنة	0.50	0.50	0.50	

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012.

الملحق (7): ترتيب الجزائر ضمن التنافسية العالمية

	OVERALL INDEX		SUBINDEXES					
			Basic requirements		Efficiency enhancers		Innovation and sophistication factors	
Country/Economy	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score
Switzerland	1	5.72	2	6.22	5	5.48	1	5.79
Singapore	2	5.67	1	6.34	1	5.65	11	5.27
Finland	3	5.55	4	6.03	9	5.30	3	5.62
Sweden	4	5.53	6	6.01	8	5.32	5	5.56
Netherlands	5	5.50	10	5.92	7	5.35	6	5.47
Germany	6	5.48	11	5.86	10	5.27	4	5.57
United States	7	5.47	33	5.12	2	5.63	7	5.42
United Kingdom	8	5.45	24	5.51	4	5.50	9	5.32
Hong Kong SAR	9	5.41	3	6.14	3	5.54	22	4.73
Japan	10	5.40	29	5.30	11	5.27	2	5.67
Qatar	11	5.38	7	5.96	22	4.93	15	5.02
Denmark	12	5.29	16	5.68	15	5.15	12	5.24
Taiwan, China	13	5.28	17	5.67	12	5.24	14	5.08
Canada	14	5.27	14	5.71	6	5.41	21	4.74
Norway	15	5.27	9	5.95	16	5.15	16	5.00
Austria	16	5.22	20	5.63	19	5.01	10	5.30
Belgium	17	5.21	22	5.52	17	5.09	13	5.21
Saudi Arabia	18	5.19	13	5.74	26	4.84	29	4.47
Korea, Rep.	19	5.12	18	5.66	20	5.00	17	4.96
Australia	20	5.12	12	5.75	13	5.20	28	4.56
France	21	5.11	23	5.52	18	5.04	18	4.96
Luxembourg	22	5.09	8	5.96	24	4.87	19	4.89
New Zealand	23	5.09	19	5.65	14	5.16	27	4.60
United Arab Emirates	24	5.07	5	6.03	21	4.94	25	4.64
Malaysia	25	5.06	27	5.38	23	4.89	23	4.70
Israel	26	5.02	37	5.10	27	4.79	8	5.33
Ireland	27	4.91	35	5.11	25	4.85	20	4.87
Brunei Darussalam	28	4.87	21	5.56	68	4.05	62	3.64
China	29	4.83	31	5.25	30	4.64	34	4.05
Iceland	30	4.74	30	5.27	36	4.54	24	4.69
Puerto Rico	31	4.67	48	4.86	33	4.61	26	4.64
Oman	32	4.65	15	5.69	45	4.40	44	3.91
Chile	33	4.65	28	5.35	32	4.63	45	3.87
Estonia	34	4.64	26	5.47	31	4.63	33	4.06
Bahrain	35	4.63	25	5.47	35	4.58	53	3.74
Spain	36	4.60	36	5.11	29	4.67	31	4.14
Kuwait	37	4.56	32	5.21	75	3.98	86	3.36
Thailand	38	4.52	45	4.89	47	4.38	55	3.72
Czech Republic	39	4.51	44	4.89	34	4.59	32	4.13
Panama	40	4.49	50	4.83	50	4.36	48	3.83
Poland	41	4.46	61	4.66	28	4.69	61	3.66
Italy	42	4.46	51	4.81	41	4.44	30	4.24
Turkey	43	4.45	57	4.75	42	4.42	50	3.79
Barbados	44	4.42	38	5.09	49	4.37	38	3.97
Lithuania	45	4.41	49	4.84	46	4.38	47	3.83
Azerbaijan	46	4.41	56	4.76	67	4.05	57	3.68
Malta	47	4.41	34	5.12	40	4.46	46	3.85
Brazil	48	4.40	73	4.49	38	4.52	39	3.97
Portugal	49	4.40	40	4.96	44	4.40	37	4.01
Indonesia	50	4.40	58	4.74	58	4.20	40	3.96
Kazakhstan	51	4.38	47	4.86	56	4.24	104	3.25
South Africa	52	4.37	84	4.28	37	4.53	42	3.94
Mexico	53	4.36	63	4.64	53	4.31	49	3.79
Mauritius	54	4.35	52	4.80	62	4.14	63	3.63
Latvia	55	4.35	54	4.79	48	4.37	68	3.57
Slovenia	56	4.34	39	5.05	55	4.25	36	4.02
Costa Rica	57	4.34	67	4.61	60	4.18	35	4.04
Cyprus	58	4.32	42	4.94	43	4.41	51	3.77
India	59	4.32	85	4.26	39	4.48	43	3.94
Hungary	60	4.30	55	4.78	52	4.32	58	3.68
Peru	61	4.28	69	4.57	57	4.23	94	3.31
Bulgaria	62	4.27	65	4.63	59	4.18	97	3.30
Rwanda	63	4.24	70	4.56	94	3.77	60	3.66
Jordan	64	4.23	66	4.61	70	4.03	52	3.74
Philippines	65	4.23	80	4.35	61	4.17	64	3.60
Iran, Islamic Rep.	66	4.22	59	4.69	90	3.81	77	3.46
Russian Federation	67	4.20	53	4.79	54	4.26	108	3.16
Sri Lanka	68	4.19	72	4.50	77	3.96	41	3.96
Colombia	69	4.18	77	4.40	63	4.13	66	3.58
Morocco	70	4.15	68	4.60	79	3.94	84	3.38
Slovak Republic	71	4.14	62	4.64	51	4.33	74	3.50
Montenegro	72	4.14	74	4.49	74	3.99	69	3.57

(Cont'd.)

The global competivesses report, 2012-2013.

الملحق (7): ترتيب الجزائر ضمن التنافسية العالمية

	OVERALL INDEX		Basic requirements		Efficiency enhancers		sophistication factors	
Country/Economy	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score
Ukraine	73	4.14	79	4.35	65	4.11	79	3.43
Uruguay	74	4.13	43	4.91	73	4.00	78	3.46
Vietnam	75	4.11	91	4.22	71	4.02	90	3.32
Seychelles	76	4.10	46	4.86	91	3.81	87	3.36
Georgia	77	4.07	64	4.63	87	3.84	120	3.00
Romania	78	4.07	90	4.22	64	4.12	106	3.20
Botswana	79	4.06	78	4.38	89	3.82	82	3.40
Macedonia, FYR	80	4.04	71	4.52	84	3.85	110	3.13
Croatia	81	4.04	80	4.68	72	4.01	83	3.39
Armenia	82	4.02	76	4.41	82	3.86	98	3.29
Guatemala	83	4.01	88	4.23	81	3.92	70	3.56
Trinidad and Tobago	84	4.01	41	4.95	83	3.85	89	3.33
Cambodia	85	4.01	97	4.14	85	3.84	72	3.53
Ecuador	86	3.94	75	4.42	100	3.68	93	3.32
Moldova	87	3.94	93	4.16	99	3.71	131	2.85
Bosnia and Herzegovina	88	3.93	81	4.33	97	3.75	99	3.28
Albania	89	3.91	87	4.24	92	3.80	113	3.11
Honduras	90	3.88	101	4.08	102	3.66	91	3.32
Lebanon	91	3.88	116	3.79	66	4.06	81	3.41
Namibia	92	3.88	82	4.33	105	3.64	103	3.25
Mongolia	93	3.87	92	4.17	96	3.76	112	3.11
Argentina	94	3.87	96	4.15	86	3.84	88	3.35
Serbia	95	3.87	95	4.15	88	3.83	124	2.96
Greece	96	3.86	98	4.13	69	4.05	85	3.37
Jamaica	97	3.84	114	3.82	80	3.93	80	3.41
Gambia, The	98	3.83	103	4.01	114	3.54	54	3.74
Gabon	99	3.82	86	4.25	116	3.52	139	2.64
Tajikistan	100	3.80	105	3.97	112	3.56	76	3.46
El Salvador	101	3.80	99	4.13	103	3.66	107	3.16
Zambia	102	3.80	108	3.92	108	3.61	67	3.57
Ghana	103	3.79	112	3.85	95	3.77	102	3.27
Bolivia	104	3.78	94	4.15	122	3.35	100	3.28
Dominican Republic	105	3.77	111	3.88	93	3.79	105	3.25
Kenya	106	3.75	123	3.62	76	3.97	56	3.68
Egypt	107	3.73	110	3.91	101	3.67	96	3.31
Nicaragua	108	3.73	104	3.99	119	3.38	116	3.05
Guyana	109	3.73	107	3.93	109	3.61	71	3.54
Algeria	110	3.72	89	4.22	136	3.08	144	2.31
Liberia	111	3.71	109	3.92	121	3.36	59	3.67
Cameroon	112	3.69	115	3.80	111	3.57	95	3.31
Libya	113	3.68	102	4.06	131	3.19	127	2.92
Suriname	114	3.68	83	4.29	124	3.32	117	3.01
Nigeria	115	3.67	130	3.52	78	3.96	73	3.53
Paraguay	116	3.67	106	3.94	110	3.59	123	2.97
Senegal	117	3.66	120	3.68	106	3.63	65	3.59
Bangladesh	118	3.65	119	3.72	107	3.62	122	2.98
Benin	119	3.61	113	3.83	125	3.31	111	3.12
Tanzania	120	3.60	122	3.65	113	3.55	92	3.32
Ethiopia	121	3.55	118	3.74	123	3.33	125	2.96
Cape Verde	122	3.55	100	4.08	128	3.22	119	3.01
Uganda	123	3.53	132	3.48	104	3.66	101	3.27
Pakistan	124	3.52	134	3.41	98	3.71	75	3.47
Nepal	125	3.49	121	3.65	126	3.30	133	2.82
Venezuela	126	3.46	126	3.54	117	3.46	135	2.78
Kyrgyz Republic	127	3.44	128	3.52	118	3.40	140	2.63
Mali	128	3.43	125	3.55	127	3.26	114	3.11
Malawi	129	3.38	135	3.40	120	3.37	109	3.16
Madagascar	130	3.38	129	3.52	132	3.18	115	3.08
Cote d'Ivoire	131	3.36	137	3.29	115	3.53	121	2.99
Zimbabwe	132	3.34	127	3.53	135	3.08	128	2.90
Burkina Faso	133	3.34	133	3.45	129	3.22	126	2.94
Mauritania	134	3.32	124	3.60	142	2.88	118	3.01
Swaziland	135	3.28	131	3.49	130	3.21	134	2.80
Timor-Leste	136	3.27	117	3.78	138	2.97	136	2.73
Lesotho	137	3.19	136	3.32	137	3.05	137	2.72
Mozambique	138	3.17	138	3.22	133	3.10	130	2.89
Chad	139	3.05	139	3.15	141	2.91	129	2.89
Yemen	140	2.97	141	3.01	139	2.95	141	2.50
Guinea	141	2.90	143	2.80	134	3.10	132	2.82
Haiti	142	2.90	140	3.02	143	2.76	143	2.41
Sierra Leone	143	2.82	144	2.77	140	2.94	138	2.69
Burundi	144	2.78	142	2.94	144	2.56	142	2.42

The global competivesses report, 2012-2013.

الملحق (8): ترتيب الجزائر ضمن التنافسية العالمية

	OVERALL INDEX		SUBINDEXES					
			Basic requirements		Efficiency enhancers		Innovation and sophistication factors	
Country/Economy	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score
Switzerland	1	5.67	3	6.15	5	5.44	1	5.72
Singapore	2	5.61	1	6.30	2	5.63	13	5.14
Finland	3	5.54	7	5.97	9	5.30	2	5.65
Germany	4	5.51	9	5.90	8	5.31	4	5.59
United States	5	5.48	36	5.12	1	5.66	6	5.43
Sweden	6	5.48	8	5.95	7	5.31	5	5.46
Hong Kong SAR	7	5.47	2	6.15	3	5.57	19	4.83
Netherlands	8	5.42	10	5.89	11	5.27	7	5.36
Japan	9	5.40	28	5.37	10	5.27	3	5.62
United Kingdom	10	5.37	24	5.48	4	5.45	10	5.15
Norway	11	5.23	6	5.98	12	5.22	16	5.07
Taiwan, China	12	5.29	16	5.70	15	5.16	9	5.22
Qatar	13	5.24	5	6.01	18	5.02	14	5.08
Canada	14	5.20	15	5.71	6	5.33	25	4.64
Denmark	15	5.18	21	5.55	16	5.05	11	5.14
Austria	16	5.15	19	5.63	21	4.97	12	5.14
Belgium	17	5.13	22	5.51	17	5.03	15	5.07
New Zealand	18	5.11	12	5.78	14	5.17	27	4.55
United Arab Emirates	19	5.11	4	6.04	20	5.00	24	4.67
Saudi Arabia	20	5.10	14	5.73	27	4.89	29	4.33
Australia	21	5.09	17	5.69	13	5.18	26	4.56
Luxembourg	22	5.09	11	5.87	22	4.92	17	4.84
France	23	5.05	23	5.50	19	5.00	18	4.84
Malaysia	24	5.03	27	5.37	25	4.86	23	4.70
Korea, Rep.	25	5.01	20	5.60	23	4.89	20	4.82
Brunei Darussalam	26	4.95	18	5.64	65	4.09	54	3.81
Israel	27	4.94	39	5.05	26	4.73	8	5.23
Ireland	28	4.92	33	5.18	24	4.89	21	4.81
China	29	4.84	31	5.28	31	4.63	34	4.10
Puerto Rico	30	4.67	54	4.82	33	4.58	22	4.71
Iceland	31	4.66	29	5.29	35	4.53	28	4.48
Estonia	32	4.65	26	5.43	30	4.64	35	4.08
Oman	33	4.64	13	5.77	39	4.45	39	4.05
Chile	34	4.61	30	5.28	29	4.64	45	3.92
Spain	35	4.57	38	5.05	28	4.64	32	4.14
Kuwait	36	4.56	32	5.22	77	3.95	101	3.34
Thailand	37	4.54	49	4.86	40	4.43	52	3.83
Indonesia	38	4.53	45	4.90	52	4.32	33	4.13
Azerbaijan	39	4.51	44	4.90	66	4.09	60	3.71
Panama	40	4.50	46	4.89	50	4.33	43	3.99
Malta	41	4.50	34	5.17	36	4.52	40	4.03
Poland	42	4.46	59	4.72	32	4.60	65	3.65
Bahrain	43	4.45	25	5.46	38	4.50	59	3.71
Turkey	44	4.45	56	4.75	45	4.38	47	3.91
Mauritius	45	4.45	42	4.97	61	4.18	57	3.76
Czech Republic	46	4.43	55	4.80	37	4.51	36	4.07
Barbados	47	4.42	35	5.14	43	4.39	48	3.91
Lithuania	48	4.41	43	4.91	47	4.35	44	3.93
Italy	49	4.41	50	4.85	48	4.34	30	4.22
Kazakhstan	50	4.41	48	4.86	53	4.30	87	3.41
Portugal	51	4.40	41	4.98	46	4.39	38	4.06
Latvia	52	4.40	40	5.00	41	4.41	68	3.61
South Africa	53	4.37	95	4.24	34	4.54	37	4.06
Costa Rica	54	4.35	64	4.62	59	4.18	31	4.14
Mexico	55	4.34	63	4.63	55	4.27	55	3.79
Brazil	56	4.33	70	4.45	44	4.39	46	3.92
Bulgaria	57	4.31	58	4.73	60	4.18	108	3.28
Cyprus	58	4.30	51	4.84	49	4.34	50	3.87
Philippines	59	4.29	78	4.46	58	4.20	58	3.75
India	60	4.28	96	4.23	42	4.41	41	4.00
Peru	61	4.25	72	4.53	57	4.20	97	3.35
Slovenia	62	4.25	37	5.06	62	4.14	49	3.88
Hungary	63	4.25	65	4.61	54	4.28	71	3.60
Russian Federation	64	4.25	47	4.88	51	4.32	99	3.35
Sri Lanka	65	4.22	77	4.48	69	4.03	42	4.00
Rwanda	66	4.21	71	4.55	96	3.73	66	3.65
Montenegro	67	4.20	68	4.59	72	4.01	70	3.61
Jordan	68	4.20	76	4.51	70	4.01	51	3.87
Colombia	69	4.19	80	4.44	64	4.11	69	3.61
Vietnam	70	4.18	86	4.36	74	3.98	85	3.41
Ecuador	71	4.18	62	4.64	81	3.90	63	3.69
Georgia	72	4.15	57	4.74	86	3.89	122	3.08
Macedonia, FYR	73	4.14	70	4.55	76	3.96	94	3.37
Botswana	74	4.13	66	4.60	93	3.77	106	3.30

(Cont'd.)

The global competivesses report, 2013-2014.

الملحق (8): ترتيب الجزائر ضمن التنافسية العالمية

	OVERALL INDEX		SUBINDEXES					
			Basic requirements		Efficiency enhancers		Innovation and sophistication factors	
Country/Economy	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score
Croatia	75	4.13	61	4.89	68	4.05	80	3.46
Romania	76	4.13	87	4.32	63	4.13	103	3.32
Morocco	77	4.11	69	4.58	84	3.90	100	3.34
Slovak Republic	78	4.10	67	4.60	56	4.27	77	3.49
Armenia	79	4.10	73	4.53	85	3.90	88	3.40
Seychelles	80	4.10	52	4.83	95	3.73	62	3.69
Lao PDR	81	4.08	83	4.41	107	3.60	74	3.54
Iran, Islamic Rep.	82	4.07	75	4.51	98	3.70	86	3.41
Tunisia	83	4.06	74	4.52	88	3.81	79	3.47
Ukraine	84	4.05	91	4.27	71	4.01	95	3.36
Uruguay	85	4.05	53	4.82	78	3.95	84	3.43
Guatemala	86	4.04	89	4.29	80	3.91	64	3.66
Bosnia and Herzegovina	87	4.02	81	4.44	89	3.80	89	3.40
Cambodia	88	4.01	99	4.18	91	3.79	83	3.44
Moldova	89	3.94	97	4.20	102	3.66	133	2.87
Namibia	90	3.93	85	4.38	99	3.69	102	3.34
Greece	91	3.93	88	4.30	67	4.06	81	3.46
Trinidad and Tobago	92	3.91	60	4.70	82	3.90	92	3.39
Zambia	93	3.86	104	3.98	101	3.67	61	3.71
Jamaica	94	3.86	111	3.86	79	3.92	75	3.53
Albania	95	3.85	94	4.24	100	3.68	119	3.12
Kenya	96	3.85	121	3.76	73	4.00	53	3.83
El Salvador	97	3.84	98	4.20	106	3.62	73	3.56
Bolivia	98	3.84	90	4.28	120	3.41	93	3.38
Nicaragua	99	3.84	101	4.12	116	3.44	113	3.25
Algeria	100	3.79	92	4.27	133	3.18	143	2.63
Serbia	101	3.77	106	3.96	92	3.78	125	3.01
Guyana	102	3.77	107	3.92	103	3.65	56	3.76
Lebanon	103	3.77	126	3.63	75	3.97	90	3.40
Argentina	104	3.76	102	4.06	97	3.70	98	3.35
Dominican Republic	105	3.76	116	3.81	90	3.79	91	3.40
Suriname	106	3.75	82	4.43	121	3.34	120	3.10
Mongolia	107	3.75	108	3.89	94	3.73	121	3.08
Libya	108	3.73	93	4.24	139	3.11	141	2.71
Bhutan	109	3.73	84	4.39	125	3.30	117	3.16
Bangladesh	110	3.71	113	3.83	108	3.59	124	3.03
Honduras	111	3.70	109	3.88	114	3.51	112	3.26
Gabon	112	3.70	100	4.18	124	3.31	137	2.78
Senegal	113	3.70	120	3.76	105	3.62	76	3.51
Ghana	114	3.69	128	3.62	87	3.85	72	3.56
Cameroon	115	3.68	117	3.80	113	3.52	96	3.35
Gambia, The	116	3.67	115	3.82	117	3.43	67	3.61
Nepal	117	3.66	105	3.97	128	3.25	132	2.91
Egypt	118	3.63	118	3.78	109	3.57	104	3.31
Paraguay	119	3.61	112	3.84	110	3.55	128	2.97
Nigeria	120	3.57	136	3.40	83	3.90	82	3.44
Kyrgyz Republic	121	3.57	122	3.73	118	3.42	140	2.72
Cape Verde	122	3.53	103	4.02	130	3.22	118	3.13
Lesotho	123	3.52	119	3.77	132	3.18	135	2.84
Swaziland	124	3.52	114	3.82	123	3.32	110	3.27
Tanzania	125	3.50	129	3.53	115	3.49	109	3.28
Côte d'Ivoire	126	3.50	131	3.50	112	3.54	116	3.18
Ethiopia	127	3.50	123	3.67	126	3.27	127	2.98
Liberia	128	3.45	127	3.62	131	3.21	114	3.22
Uganda	129	3.45	134	3.40	111	3.55	107	3.29
Benin	130	3.45	125	3.65	134	3.15	123	3.03
Zimbabwe	131	3.44	124	3.66	138	3.11	126	2.99
Madagascar	132	3.42	130	3.51	127	3.27	105	3.31
Pakistan	133	3.41	142	3.27	104	3.64	78	3.48
Venezuela	134	3.35	138	3.37	119	3.41	136	2.83
Mali	135	3.33	137	3.39	129	3.23	111	3.26
Malawi	136	3.32	140	3.33	122	3.33	115	3.20
Mozambique	137	3.30	133	3.42	135	3.13	131	2.91
Timor-Leste	138	3.25	110	3.88	145	2.85	138	2.76
Myanmar	139	3.23	135	3.40	140	3.03	146	2.55
Burkina Faso	140	3.21	141	3.28	137	3.11	130	2.92
Mauritania	141	3.19	132	3.49	147	2.71	134	2.84
Angola	142	3.15	139	3.35	143	2.91	148	2.52
Haiti	143	3.11	143	3.25	142	2.94	147	2.55
Sierra Leone	144	3.01	146	2.95	136	3.12	129	2.93
Yemen	145	2.98	145	3.05	144	2.90	139	2.73
Burundi	146	2.92	144	3.14	148	2.58	145	2.56
Guinea	147	2.91	148	2.87	141	3.01	142	2.69
Chad	148	2.85	147	2.95	146	2.72	144	2.61

The global competivesses report, 2013-2014.

الملحق (9): ترتيب الجزائر ضمن التنافسية العالمية

			SUBINDEXES					
	GCI 2012–2013		Basic requirements		Efficiency enhancers		Innovation and sophistication factors	
Country/region	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score
NORTH AFRICA								
Morocco	70	4.15	68	4.60	79	3.94	84	3.38
Egypt	107	3.73	110	3.91	101	3.67	96	3.31
Algeria	110	3.72	89	4.22	136	3.08	144	2.31
Libya	113	3.68	102	4.06	131	3.19	127	2.92
North African average		**3.82**		**4.20**		**3.47**		**2.98**
SUB-SAHARAN AFRICA								
South Africa	52	4.37	84	4.28	37	4.53	42	3.94
Mauritius	54	4.35	52	4.80	62	4.14	63	3.63
Rwanda	63	4.24	70	4.56	94	3.77	60	3.66
Seychelles	76	4.10	46	4.86	91	3.81	87	3.36
Botswana	79	4.06	78	4.38	89	3.82	82	3.40
Namibia	92	3.88	82	4.33	105	3.64	103	3.25
Gambia, The	98	3.83	103	4.01	114	3.54	54	3.74
Gabon	99	3.82	86	4.25	116	3.52	139	2.64
Zambia	102	3.80	108	3.92	108	3.61	67	3.57
Ghana	103	3.79	112	3.85	95	3.77	102	3.27
Kenya	106	3.75	123	3.62	76	3.97	56	3.68
Liberia	111	3.71	109	3.92	121	3.36	59	3.67
Cameroon	112	3.69	115	3.80	111	3.57	95	3.31
Nigeria	115	3.67	130	3.52	78	3.96	73	3.53
Senegal	117	3.66	120	3.68	106	3.63	65	3.59
Benin	119	3.61	113	3.83	125	3.31	111	3.12
Tanzania	120	3.60	122	3.65	113	3.55	92	3.32
Ethiopia	121	3.56	118	3.74	123	3.33	125	2.96
Cape Verde	122	3.55	100	4.08	128	3.22	119	3.01
Uganda	123	3.53	132	3.48	104	3.66	101	3.27
Mali	128	3.43	125	3.55	127	3.26	114	3.11
Malawi	129	3.38	135	3.40	120	3.37	109	3.16
Madagascar	130	3.38	129	3.52	132	3.18	115	3.08
Côte d'Ivoire	131	3.36	137	3.29	115	3.53	121	2.99
Zimbabwe	132	3.34	127	3.53	135	3.08	128	2.90
Burkina Faso	133	3.34	133	3.45	129	3.22	126	2.94
Mauritania	134	3.32	124	3.60	142	2.88	118	3.01
Swaziland	135	3.28	131	3.49	130	3.21	134	2.80
Lesotho	137	3.19	136	3.32	137	3.05	137	2.72
Mozambique	138	3.17	138	3.22	133	3.10	130	2.89
Chad	139	3.05	139	3.15	141	2.91	129	2.89
Guinea	141	2.90	143	2.80	134	3.10	132	2.82
Sierra Leone	143	2.82	144	2.77	140	2.94	138	2.69
Burundi	144	2.78	142	2.94	144	2.56	142	2.42
Sub-Saharan African Average		**3.57**		**3.72**		**3.44**		**3.19**

The africa competivesses report, 2012-2013.

الملحق (9): ترتيب الجزائر ضمن التنافسية العالمية

			SUBINDEXES (1st–5th pillars)									
	OVERALL INDEX		1st pillar: Institutions		2nd pillar: Infrastructure		3rd pillar: Macroeconomic environment		4th pillar: Health and primary education		5th pillar: Higher education and training	
Country/Region	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score
NORTH AFRICA												
Morocco	70	4.15	54	4.12	61	4.14	70	4.62	81	5.53	101	3.58
Egypt	107	3.73	96	3.56	83	3.61	138	3.12	94	5.35	109	3.32
Algeria	110	3.72	141	2.66	100	3.16	23	5.71	93	5.37	108	3.38
Libya	113	3.68	81	3.69	88	3.56	73	4.60	121	4.40	103	3.56
North African average		**3.82**		**3.51**		**3.62**		**4.51**		**5.16**		**3.46**
SUB-SAHARAN AFRICA												
South Africa	52	4.37	43	4.42	63	4.13	69	4.63	132	3.93	84	3.98
Mauritius	54	4.35	39	4.59	54	4.32	87	4.41	54	5.85	65	4.29
Rwanda	63	4.24	20	5.20	96	3.22	78	4.56	100	5.27	117	3.21
Seychelles	76	4.10	47	4.25	42	4.71	79	4.55	47	5.95	31	4.98
Botswana	79	4.06	33	4.82	87	3.58	81	4.52	114	4.60	95	3.74
Namibia	92	3.88	52	4.19	59	4.18	84	4.50	120	4.44	119	3.13
Gambia, The	98	3.83	35	4.67	82	3.61	129	3.58	126	4.17	94	3.77
Gabon	99	3.82	67	3.94	117	2.71	9	6.25	128	4.11	122	3.05
Zambia	102	3.80	56	4.09	111	2.85	67	4.65	129	4.11	121	3.07
Ghana	103	3.79	75	3.82	110	2.87	108	4.07	112	4.65	107	3.40
Kenya	106	3.75	106	3.43	103	3.09	133	3.39	115	4.58	100	3.59
Liberia	111	3.71	45	4.31	115	2.77	82	4.51	130	4.10	114	3.30
Cameroon	112	3.69	107	3.40	125	2.51	59	4.79	118	4.49	115	3.25
Nigeria	115	3.67	117	3.33	130	2.28	39	5.25	142	3.20	113	3.31
Senegal	117	3.66	90	3.60	124	2.51	92	4.37	125	4.23	116	3.23
Benin	119	3.61	99	3.51	122	2.56	76	4.57	111	4.68	120	3.07
Tanzania	120	3.60	86	3.62	132	2.27	107	4.12	113	4.60	132	2.71
Ethiopia	121	3.56	74	3.83	119	2.65	114	3.92	116	4.56	134	2.67
Cape Verde	122	3.55	57	4.07	114	2.80	121	3.80	71	5.66	99	3.65
Uganda	123	3.53	102	3.49	133	2.27	119	3.83	123	4.35	127	2.86
Mali	128	3.43	120	3.31	107	2.96	74	4.59	141	3.36	130	2.77
Malawi	129	3.38	76	3.82	135	2.19	136	3.30	124	4.30	129	2.81
Madagascar	130	3.38	136	2.94	137	2.13	95	4.33	110	4.68	133	2.67
Côte d'Ivoire	131	3.36	129	3.16	102	3.10	130	3.48	140	3.40	123	2.99
Zimbabwe	132	3.34	101	3.50	128	2.40	122	3.77	119	4.47	118	3.14
Burkina Faso	133	3.34	83	3.66	136	2.18	85	4.48	139	3.48	137	2.50
Mauritania	134	3.32	122	3.29	113	2.82	89	4.40	133	3.88	142	2.23
Swaziland	135	3.28	88	3.61	99	3.17	128	3.60	135	3.57	125	2.95
Lesotho	137	3.19	121	3.30	126	2.50	113	3.93	136	3.54	135	2.65
Mozambique	138	3.17	112	3.35	129	2.36	125	3.66	137	3.52	138	2.39
Chad	139	3.05	140	2.73	140	1.89	45	5.12	144	2.85	140	2.34
Guinea	141	2.90	128	3.18	142	1.86	142	2.63	138	3.52	136	2.60
Sierra Leone	143	2.82	95	3.56	138	2.09	143	2.47	143	2.95	141	2.30
Burundi	144	2.78	142	2.59	141	1.87	137	3.15	127	4.16	143	1.98
Sub-Saharan African average		**3.57**		**3.72**		**2.81**		**4.15**		**4.21**		**3.08**

The africa competivesses report, 2012-2013.

الملحق (10): تطور مؤشر الإقتصادي الكلي مقارنة بكوريا الجنوبية

البلد	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	استقرار أسعار الصرف	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	معدل تخفيض العملة	مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي
الجزائر	0.32	0.67	0.82	0.70	0.76	0.74	0.32	0.62
الأردن	0.49	0.76	0.91	0.61	0.98	0.68	0.14	0.65
الإمارات	0.40	0.46	0.93	0.84	1.00	0.44	0.11	0.61
البحرين	0.53	0.27	0.95	0.84	1.00	0.67	0.11	0.62
السعودية	0.41	0.35	0.95	0.59	1.00	0.58	0.11	0.64
السودان	0.53	0.21	0.37	0.56	0.39	0.73	0.47	0.63
الكويت	0.28	0.35	0.92	0.87	0.97	0.35	0.12	0.65
المغرب	0.41	0.29	0.92	0.65	0.88	0.70	0.15	0.64
اليمن	0.56	0.40	0.72	0.67	0.73	0.63	0.37	0.61
تونس	0.53	0.56	0.91	0.60	0.84	0.69	0.17	0.61
سوريا	0.58	0.51	0.89	0.70	1.00	0.64	0.11	0.62
عمان	0.59	0.14	0.96	0.62	1.00	0.60	0.11	0.64
قطر	0.44	0.18	0.93	0.65	1.00	0.60	0.11	0.64
لبنان	0.41	0.58	0.76	0.06	0.81	0.21	0.18	0.65
مصر	0.50	0.32	0.86	0.68	0.86	0.69	0.29	0.63
موريتانيا	0.46	0.25	0.89	0.61	0.81	0.82	0.23	0.64
تركيا	0.47	0.52	0.22	0.65	0.46	0.56	0.70	0.61
كوريا	0.64	0.89	0.90	0.70	0.87	0.93	0.14	0.65
ماليزيا	0.68	0.95	0.92	0.68	0.78	0.82	0.16	0.63

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2003.

الملحق (11): تطور مؤشر الإقتصادي الكلي مقارنة بكوريا الجنوبية

مؤشر الأداء الاقتصادي												
الدولة	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	كثيف معدل نمو الناتج المحلي	الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	استقرار أسعار الصرف	معدل تخفيض العملة	كثيف معدل التضخم	مؤشر الأداء الاقتصادي*	مؤشر الأداء الاقتصادي المنقط**	الترتيب
الجزائر	0.67	0.85	0.87	0.81	0.72	0.55	0.80	0.28	0.95	0.70	0.81	3
البحرين	0.39	0.53	0.57	0.15	0.91	0.45	1.00	0.24	0.83	0.56	0.41	17
تشيلي	0.42	0.65	0.95	0.46	0.70	0.47	0.42	0.59	0.99	0.63	0.60	12
مصر	0.45	0.64	0.99	0.29	0.69	0.30	0.70	1.00	0.97	0.67	0.72	4
الأردن	0.44	0.62	0.89	0.48	0.78	0.31	1.00	0.24	0.99	0.64	0.63	8
كوريا الجنوبية	0.48	1.00	0.90	0.79	0.66	0.62	0.74	0.33	0.99	0.72	0.88	2

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2006.

الملحق (12): تطور مؤشر الإقتصادي الكلي مقارنة بكوريا الجنوبية

البلد	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفرد	تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد	الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	استقرار أسعار الصرف	معدل تخفيض العملة	تذبذب معدل التضخم	مؤشر الأداء الاقتصادي	مؤشر الأداء الاقتصادي المنمط	الترتيب
الجزائر	0.69	0.19	0.83	0.40	0.88	0.77	0.95	0.52	0.86	0.68	0.76	4
البحرين	0.54	0.48	0.83	0.09	0.91	0.63	1.00	0.79	0.99	0.70	0.82	3
تشيلي	0.45	0.45	0.94	0.16	0.86	0.55	0.07	0.12	0.76	0.48	0.20	22
التشيك	0.35	0.60	0.92	0.47	0.89	0.25	0.95	0.00	0.95	0.60	0.53	13
مصر	0.45	0.39	0.83	0.12	0.48	0.21	1.00	0.74	0.49	0.52	0.31	20
ايرلندا	0.35	0.27	0.96	0.50	0.84	0.44	1.00	0.47	0.79	0.62	0.61	10
الأردن	0.25	0.46	0.85	0.49	0.75	0.25	1.00	0.79	0.76	0.62	0.60	11
كوريا الجنوبية	0.43	0.47	0.95	0.68	0.88	0.39	0.00	0.19	0.93	0.55	0.38	19

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2009.

الملحق (13): تطور مؤشر الإقتصادي الكلي مقارنة بكوريا الجنوبية

البلد	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفرد	تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد	الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	استقرار أسعار الصرف	معدل تخفيض العملة	تذبذب معدل التضخم	مؤشر الأداء الاقتصادي	الترتيب
الجزائر	0.69	0.16	0.90	0.37	0.81	0.50	0.98	0.40	0.86	0.63	4
الأرجنتين	0.36	0.55	0.56	0.23	0.21		1.00	0.92	0.85	0.58	7
البحرين	0.50	0.48	0.96	0.40	0.90	0.39	1.00	0.40	1.00	0.67	2
البرازيل	0.31	0.26	0.73	0.00	0.64	0.21	1.00	0.04	0.91	0.46	19
تشيلي	0.35	0.24	0.66	0.17	0.66	0.41	0.47	0.41	0.73	0.46	18
الصين	0.46	1.00	0.77	1.00	0.92	0.21	1.00	0.05	0.72	0.68	1
التشيك	0.28	0.30	0.34	0.30	0.88	0.18	0.98	0.00	0.81	0.45	20
مصر	0.32	0.40	0.89	0.11	0.03	0.10	1.00	0.24	0.40	0.39	30
اليونان	0.11	0.20	0.68	0.10	0.88	0.15	1.00	0.19	0.93	0.47	16
ايرلندا	0.24	0.00	0.24	0.26	0.97	0.29	1.00	0.19	0.57	0.42	28
الأردن	0.10	0.43	0.70	0.31	0.55	0.22	1.00	0.40	0.31	0.45	21
كوريا الجنوبية	0.34	0.31	0.77	0.49	0.88	0.30	0.00	0.89	0.95	0.55	12

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012.

الملحق (14): تطور مؤشر الإنتاجية والتكلفة للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

البلد	معدل الضريبة	حصة الصناعات التحويلية	معدل النمو (الصناعات التحويلية)	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي	معدل الأجور	نسبة الأجور في القيمة المضافة	سعر الصرف الحقيقي	الإنتاجية الكلية للعوامل	أسعار الفائدة (الإقراض)	مؤشر الإنتاجية والتكلفة
الجزائر	0.19	0.18	0.32	0.10	0.74	0.09	0.64	0.56	0.89	0.41
الأردن	0.47	0.34	0.55	0.10	0.86	0.50	0.48	0.57	0.91	0.53
الإمارات	0.93	0.13	0.37	0.69	0.27	0.71				0.52
البحرين	0.92	0.43		0.36	0.24	0.71	0.57		0.91	0.59
السعودية		0.10	0.54	0.41	0.35	0.08	0.55		1.00	0.43
السودان	0.60	0.01	0.54				0.29	0.50		0.39
الكويت	1.00	0.12		0.72	0.25	0.59	0.58		0.95	0.60
المغرب	0.05	0.48	0.45	0.09	0.77	0.12	0.53	0.42	0..91	0.42
اليمن	0.83	0.17	0.48	0.36	0.88	0.99	0.33			0.58
تونس	0.42	0.49	0.47			0.32	0.56	0.57		0.47
سوريا		0.55	0.67	0.19	0.72	0.40	0.38			0.49
عمان	0.98	0.00	0.65	0.29	0.7	0.62	0.59		0.94	0.59
قطر				0.56	0.38	0.58	0.45			0.49
لبنان	0.86	0.19	0.29			0.40				0.44
مصر	0.03	0.48	0.57	0.02	0.92	0.23	0.51	0.61	0.83	0.47
موريتانيا		0.18	0.48	0.05			0.69		0.92	0.47
تركيا	0.31	0.51	0.54	0.57	0.49		0.47	0.56	0.00	0.43
كوريا	0.54	1.00	0.64	0.83	0.00	0.52	0.48	0.50	0.93	0.60
ماليزيا	0.84		0.54	0.10	0.89	0.72	0.47	0.60	0.96	0.64

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2003.

الملحق (15): تطور مؤشر الإنتاجية والتكلفة للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

مؤشـــر الانتاجية والتكلفـــة												
الدولة	الانتاجية الكلية للعوامل	معدل نمو الصناعات التحويلية	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	أسعار الفائدة الأقراض	الناتجية العمالة في القطاع التحويلي	معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية	نسبة الأجور في القيمة المضافة القطاع التحويلي	سعر الصرف الحقيقي-معدل التغيير	معدل الضريبة	مؤشر الانتاجية والتكلفة *	مؤشر الانتاجية والتكلفة المنمط **	الترتيب
الجزائر	0.82	0.68	0.11	0.69	0.10	0.88	0.35	0.31	0.00	0.44	0.43	17
البحرين		0.55	0.24	0.63	0.35	0.68	0.35	0.35	0.81	0.50	0.56	12
تشيلي	0.48	0.60	0.41	0.69	0.11	0.89	0.45	0.61	0.46	0.52	0.63	10
مصر	0.80	0.61	0.54	0.42	0.04	0.97	0.78	1.00	0.52	0.63	0.88	4
الأردن	1.00	0.65	0.41	0.58	0.11	0.91	0.57	0.30	0.44	0.55	0.70	8
كوريا الجنوبية	0.75	0.54	0.73	0.79	1.00	0.51	0.81	0.33	0.53	0.66	0.96	2

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2006.

الملحق (16): تطور مؤشر الإنتاجية والتكلفة للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

الدولة	معدل نمو الصناعات التحويلية	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	أسعار الفائدة- الإقراض	إنتاجية العمالة في القطاع التحويلي	معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية	نسبة الأجور في القيمة المضافة القطاع التحويلي	سعر الصرف الحقيقي معدل التغيير	معدل الضريبة	مؤشر الانتاجية والتكلفة	مؤشر الانتاجية المعدل	ترتيب
الجزائر	0.374	0.075	0.734	0.039			0.587		0.362	0.548	21
البحرين	0.000	0.315	0.730				0.854	0.000	0.380	0.576	20
تشيلي	0.465	0.446	0.778	0.278	0.719	0.993	0.253	0.160	0.511	0.780	9
التشيك	0.624	0.801	0.843	0.072	0.839	0.274	0.195	0.152	0.475	0.723	13
مصر	0.397	0.432	0.492	0.112	0.976	0.409	0.397	0.348	0.445	0.677	17
إيرلندا	0.225	0.720	1.000	1.000	0.000	0.726	0.394	0.592	0.582	0.889	5
الأردن	1.000	0.480	0.725	0.054	0.945	0.712	0.659		0.654	1.000	1
كوريا الجنوبية	0.696	0.876	0.832	0.477	0.377	0.649	0.325	0.424	0.582	0.889	6

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2009.

الملحق (17): تطور مؤشر الإنتاجية والتكلفة للجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

الدولة	معدل نمو الصناعات التحويلية	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	أسعار الفائدة- الإقراض	إنتاجية العمالة في القطاع التحويلي	معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية	نسبة الأجور في القيمة المضافة القطاع التحويلي	سعر الصرف الحقيقي- معدل التغيير	معدل الضريبة	مؤشر الانتاجية والتكلفة	ترتيب
الجزائر	0.299	0.033	0.883	0.020			0.492	0.651	0.396	25
الارجنتين	0.409	0.607	0.791	0.276	0.895	0.605	0.638	0.508	0.591	4
البحرين	0.368	0.367	0.881	0.450			0.558	0.806	0.571	8
البرازيل	0.170	0.402	0.000	0.105	0.861	0.721	0.110	0.451	0.352	29
تشيلي	0.203	0.332	0.866	0.174	0.667	0.977	0.443	0.290	0.494	15
الصين	0.782	1.000	0.928	0.095			0.234	0.690	0.622	2
التشيك	0.412	0.732	0.929	0.367	0.779	0.372	0.175	0.476	0.530	12
مصر	0.431	0.408	0.784	0.050	0.967	0.488	0.000	0.473	0.450	21
اليونان	0.281	0.179	0.909	0.215	0.484	0.349	0.373	0.293	0.385	27
إيرلندا	0.000	0.630	1.000	1.000	0.000	0.721	0.457	0.107	0.489	16
الأردن	0.481	0.522	0.871	0.065	0.932	0.767	0.315	0.348	0.538	11
كوريا الجنوبية	0.356	0.806	0.923	0.766			1.000	0.452	0.717	1

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية،2012.

الملحق (18): تطور مؤشر جاذبية الإستثمار في الجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

البلد	حجم الأسواق المالية	سيولة الأسواق المالية	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	جانبية الاستثمار	مؤشر الجدارة الائتمانية	استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي	الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	مؤشر جاذبية الاستثمار
الجزائر	-	-	0.06	0.10	0.49	0.44	0.11	0.81	0.33
الأردن	0.40	0.21	0.20	0.61	0.66	0.81	0.18	0.26	0.41
الإمارات	-	-	0.05	0.28	0.68	0.81	0.22	0.96	0.50
البحرين	0.66	0.09	0.74	0.66	0.66	0.78	0.20	0.73	0.57
السعودية	0.21	0.09	0.30	0.51	0.69	0.79	0.20	0.94	0.47
السودان	0.05	0.00	0.05	0.00	0.08	0.01	0.20	0.88	0.16
الكويت	0.35	0.48	0.00	0.36	0.52	0.79	0.20	0.99	0.46
المغرب	0.11	0.04	0.14	0.37	0.69	0.81	0.21	0.25	0.33
اليمن	-	-	-	0.01	0.59	0.68	0.17	0.67	0.42
تونس	0.04	0.02	0.88	0.53	0.79	0.86	0.27	0.05	0.43
سوريا	-	-	0.11	0.05	0.39	0.77	0.20	0.47	0.33
عمان	0.11	0.09	0.34	0.18	0.63	0.91	0.20	0.77	0.41
قطر	0.23	0.02	0.07	0.33	0.84	0.85	0.20	0.37	0.36
لبنان	0.08	0.02	0.03	0.54	0.40	0.48	0.78	0.73	0.38
مصر	0.09	0.04	0.38	0.31	0.74	0.71	0.29	0.47	0.38
موريتانيا	-	-	0.12	0.26	-	-	0.20	0.60	0.29
تركيا	0.11	0.36	0.03	0.14	0.53	0.59	0.53	0.40	0.34
كوريا	0.20	0.86	0.04	0.62	0.67	0.98	0.59	0.57	0.57
ماليزيا	1.00	0.72	0.62	0.97	0.78	0.94	0.20	0.46	0.71

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2003.

الملحق (19): تطور مؤشر جاذبية الإستثمار في الجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

مـؤشـر جاذبيـة الاستثمـار											
الدولة	استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي	مدى تطور الأسواق المالية - الرسملة للناتج المحلي الإجمالي	السيولة معدل دوران الأسهم	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	ملامح الاستثمار	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي	مؤشر الجدارة الائتمانية	الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	مؤشر جاذبية الاستثمار *	مؤشر جاذبية الاستثمار المنقط **	الترتيب
الجزائر				0.03	0.40	0.10	0.34	0.00	0.17	0.00	21
البحرين	0.43	0.58	0.00	0.40	0.95	1.00	0.86	0.84	0.63	1.00	1
تشيلي	0.10	0.62	0.01	0.42	0.83	0.86	0.76	0.50	0.51	0.74	6
مصر	0.03	0.16	0.04	0.40	0.28	0.31	0.45	0.56	0.28	0.23	17
الأردن	0.06	0.58	0.04	0.48	0.64	0.35	0.56	0.48	0.40	0.50	9
كوريا الجنوبية	0.11	0.31	1.00	0.67	0.58	0.09	0.87	0.57	0.53	0.77	4

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2006.

الملحق (20): تطور مؤشر جاذبية الإستثمار في الجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

الدولة	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	تطور الأسواق المالية -الرسملة للناتج المحلي الإجمالي	السيولة -معدل دوران الأسهم	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	ملامح الاستثمار	مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي	مؤشر الجدارة الائتمانية	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	مؤشر جاذبية الاستثمار	مؤشر جاذبية الاستثمار المنمط	الترتيب
الجزائر				0.07	0.48	0.08	0.33	0.00	0.19	0.05	23
البحرين	0.00	0.42	0.00	0.34	0.92	0.60	0.65	0.87	0.47	0.58	13
تشيلي	0.69	0.45	0.05	0.48	0.92	0.61	0.79	0.38	0.55	0.72	8
التشيك	0.84	0.09	0.37	0.23	0.94	0.52	0.74	0.50	0.53	0.69	9
مصر	0.89	0.29	0.16	0.33	0.13	0.33	0.38	0.52	0.38	0.40	20
ايرلندا	1.00	0.21	0.26	1.00	1.00	0.95	1.00	0.15	0.70	1.00	1
الأردن	0.85	0.90	0.24	0.53	0.66	1.00	0.61	0.21	0.62	0.86	3
كوريا الجنوبية	0.83	0.32	0.85	0.60	0.69	0.08	0.67	0.50	0.57	0.76	6
الكويت	0.28	0.49	0.30	0.35	0.92	0.00	0.72	1.00	0.51	0.64	11

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2006.

الملحق (21): تطور مؤشر جاذبية الإستثمار في الجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية

الدولة	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	تطور الأسواق المالية -الرسملة للناتج المحلي الإجمالي	السيولة - معدل دوران الأسهم	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	ملامح الاستثمار	مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي	مؤشر الجدارة الائتمانية	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	مؤشر جاذبية الاستثمار	الترتيب
الجزائر				0.07	0.73	0.08	0.70	0.65	0.45	23
الأرجنتين	0.79	0.11	0.07	0.07	0.55	0.27	0.78	0.51	0.39	25
البحرين	0.42	0.52	0.04	0.47	0.96	0.67	0.82	0.81	0.59	7
البرازيل	0.83	0.27	0.28	0.23	0.63	0.21	0.73	0.45	0.45	22
تشيلي	0.57	0.47	0.10	0.46	0.96	0.60	0.90	0.29	0.54	12
الصين	0.77	0.38	0.71	0.61	0.60	0.10	0.77	0.69	0.58	8
التشيك	0.76	0.13	0.37	0.24	0.96	0.56	0.88	0.48	0.55	11
مصر	0.75	0.31	0.26	0.27	0.54	0.35	0.69	0.47	0.46	21
اليونان	1.00	0.22	0.30	0.46	0.87	0.13	0.86	0.29	0.52	14
ايرلندا	0.84	0.18	0.33	1.00	1.00	0.75	1.00	0.11	0.65	2
الأردن	0.82	0.86	0.31	0.46	0.83	1.00	0.81	0.35	0.68	1
كوريا الجنوبية	0.78	0.36	1.00	0.53	0.84	0.12	0.85	0.45	0.62	6

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012.

الملحق (22): تطور مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص للجزائر مقارنة بكوريا

البلد	نسبة الميزان التجاري الناتج المحلي الإجمالي	حصة الصادرات من التجارة العالمية	معدل نمو حصة الصادرات	معدل نمو الصادرات التحويلية	الصادرات للفرد	سرعة التكامل التجاري	معدل نمو الصادرات- الناجم عن الطلب العالمي	معدل نمو الصادرات- الناجم عن حصة السوق	معدل نمو الصادرات- الناجم عن التنويع	متوسط التعرفة الجمركية	نسبة السلع المصنعة المصدرة	مؤشر ديناميكية الأسواق و التخصص
الجزائر	0.70	0.11	0.52	0.44	0.04	0.13	0.61	0.39	0.44	0.67	0.02	0.37
الأردن	0.61	0.02	0.45	0.52	0.06	0.59	0.53	0.47	0.50	0.52	0.56	0.44
الإمارات	0.84	0.27	0.42		0.83	0.49	0.82	0.18	0.64		0.47	0.55
البحرين	0.59	0.04	0.49	0.46	0.67	0.81	0.66	0.34	0.47	0.91	0.11	0.50
السعودية	0.59	0.47	0.56	0.48	0.25	0.28	0.53	0.47	0.44		0.08	0.41
السودان	0.56	0.00	0.66	0.58	0.00	0.00	0.50	0.50	0.61	0.40	0.02	0.35
الكويت	0.87	0.09	0.56	0.51	0.58	0.42	0.64	0.36	0.56	0.97	0.10	0.51
المغرب	0.65	0.07	0.49	0.43	0.02	0.17	0.50	0.50	0.42	0.38	0.60	0.39
اليمن	0.67	0.26	0.57		0.00	0.21				0.34	0.00	0.29
تونس	0.60	0.06	0.49	0.40	0.06	0.36	0.50	0.50	0.38	0.38	0.82	0.41
سوريا	0.70	0.03	0.55	0.44	0.02	0.22	0.56	0.44	0.31	0.15	0.13	0.32
عمان	0.62	0.06	0.27	0.52	0.25	0.37				0.93	0.14	0.39
قطر	0.65	0.02	0.40		0.66	0.31	0.73	0.27	0.55		0.15	0.42
لبنان	0.06	0.00	0.55		0.02	0.27				0.59		0.25
مصر	0.68	0.10	0.46	0.35	0.01	0.12	0.51	0.49	0.35	0.51	0.40	0.36
موريتانيا	0.61	0.00	0.33	0.96	0.01	0.41	0.98	0.02	0.93		0.00	0.42
تركيا	0.65	0.26	0.57	0.44	0.04	0.07	0.52	0.48	0.39	0.93	0.79	0.47
كوريا	0.70	1.00	0.55	0.44	0.23	0.21	0.58	0.42	0.43	0.87	1.00	0.58
ماليزيا	0.68	0.54	0.62	0.53	0.80	0.93	0.67	0.33	0.30	0.95	0.77	0.65

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2003.

الملحق (23): تطور مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص للجزائر مقارنة بكوريا

مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص													
الدولة	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	سرعة التكامل التجاري (%الدرجة الانفتاح)	متوسط التعرفة الجمركية	نسبة السلع المصنعة المصدرة	حصة الصادرات من التجارة العالمية	معدل نمو حصة الصادرات	معدل نمو الصادرات التحويلية	الصادرات للفرد	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	معدل نمو ا درات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	معدل نمو الصادرات الناجم عن التنويع	مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص *	مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص المنمط **	الترتيب
الجزائر	0.83	0.18	0.45	0.02	0.10	0.21	0.83	0.03	0.85	0.55	0.66	0.43	0.51	11
البحرين	0.94	0.63	0.84	0.13	0.03	0.23	0.53	0.48	0.00	0.02	0.85	0.43	0.50	12
تشيلي	0.64	0.21	0.88	0.19	0.12	0.58	0.38	0.08	0.94	0.12	0.49	0.42	0.48	13
مصر	0.50	0.08	0.41	0.37	0.08	0.30	0.28	0.01	0.38	0.44	0.42	0.30	0.10	18
الأردن	0.12	0.47	0.64	0.73	0.02	1.00	0.56	0.04	0.49	0.22	0.82	0.46	0.62	7
كوريا الجنوبية	0.62	0.24	0.88	1.00	1.00	0.32	0.27	0.22	0.46	0.28	0.40	0.52	0.79	3

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2006.

الملحق (24): تطور مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص للجزائر مقارنة بكوريا

الدولة	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	نسبة السلع المصنعة المصدرة	حصة الصادرات من التجارة العالمية	معدل نمو حصة الصادرات	معدل نمو الصادرات التحويلية	الصادرات للفرد	متوسط التعرفة الجمركية	مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	الترتيب
الجزائر	0.72	0.27	0.02	0.05	0.06	0.57	0.04	0.31	0.25	29
الارجنتين	0.51	0.10	0.34	0.05	0.17	0.53	0.03	0.59	0.29	24
البحرين	0.78	0.85	0.07	0.01	0.11	0.71	0.50	0.81	0.48	8
البرازيل	0.47	0.00	0.51	0.14	0.13	0.44	0.02	0.53	0.28	27
تشيلي	0.58	0.30	0.12	0.05	0.12	0.49	0.08	0.78	0.32	21
الصين	0.54	0.22	1.00	1.00	0.23	0.52	0.02	0.64	0.52	3
التشيك	0.50	0.71	0.95	0.10	0.19	0.51	0.27	0.80	0.50	5
مصر	0.39	0.22	0.27	0.03	0.29	0.77	0.01	0.32	0.29	25
اليونان	0.29	0.17	0.58	0.05	0.04	0.50	0.13	0.80	0.32	20
ايرلندا	0.59	0.76	0.92	0.16	0.08	0.51	1.00	0.80	0.60	1
الأردن	0.00	0.64	0.79	0.01	0.26	0.53	0.03	0.55	0.35	16
كوريا الجنوبية	0.47	0.37	0.96	0.34	0.09	0.51	0.19	0.55	0.43	11

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2009.

الملحق (25): تطور مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص للجزائر مقارنة بكوريا

الدولة	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	سرعة التكامل التجاري (%درجة الانفتاح)	نسبة السلع المصنعة المصدرة	حصة الصادرات من التجارة العالمية	معدل نمو حصة الصادرات	معدل نمو الصادرات التحويلية	الصادرات للفرد	متوسط التعرفة الجمركية	مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص المنمط	الترتيب
الجزائر	0.77	0.15	0.02	0.08	0.20	0.44	0.03	0.33	0.25	0.22	22
البحرين	0.75	0.54	0.07					0.96	0.58	0.82	4
تشيلي	0.67	0.20	0.14	0.09	0.14	0.48	0.07	0.91	0.34	0.38	16
التشيك	0.53	0.59	0.98	0.17	0.27	0.52	0.20	1.00	0.53	0.73	8
مصر	0.46	0.12	0.28	0.07	0.39	0.50	0.01	0.56	0.30	0.31	19
ايرلندا	0.70	0.63	0.94	0.35	0.17		1.00	1.00	0.68	1.00	1
الأردن	0.00	0.59	0.77	0.01	0.16	0.50	0.03	0.64	0.34	0.38	15
كوريا الجنوبية	0.53	0.25	1.00	1.00	0.24	0.47	0.26	0.86	0.58	0.81	5

المصدر: المعهد العربية للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012.